

كتبٌ سَياسيّة

سياسة أفريقيا الخارجية

تأليف: دودو ثيام
وزير خارجية السنغال

تعريب وتعليق: خيري حماد

The Foreign Policy of African States

by :

Doudou Thiam

F. M. of The Republic of Senegal

تقدمة المعرب

كثيرا ما يطلق الكتاب الغربيون على القـرن الذى نعيش فيه اسم « قرن آسيا » حتى ان احدهم ، الف كتابا بهذا الاسم ، ولكن ان صحت هذه التسمية بالنسبة الى جزء من القـرن ، فانها لا تصح عليـه كله ، ولا سيما على السنوات الاخيرة منه ، والتى يجب ان تسـمى بسـنوات افريقيا • فالمعروف ان اية قارة فى العالم ، لم تشهد من سرعة التطور ، ومن التحول من اوضاع التبعية الاستعمارية الى اوضاع الحرية والاستقلال، وقيام الدول الحديثة وسيرها السريع فى معارج التقدم والتنمية بجميع صورها واشـكالها ، ما شـهدته افريقيا فى أواخر الخمسـينات وبداية الستينات ، فقد شهدت هذه المجموعة القليلة من السنوات ، ميلاد اكثر من عشرين دولة افريقية حديثة ، حققت استقلالها ، وراحت تعمل جاهدة على اللحاق بقافلة الحضارة الانسانية ، التى تغذ السير فى مجالات العلم والاختراع ، والتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وغيرها من المجالات ، لتحتل مكانها اللائق بها بين دول العالم المتقدمة •

واذا كان منطق التاريخ قد شاء للقارة الافريقية ، ان تبدأ السير فى هذا الطريق الحضارى الطويل ، والملىء بالعقبات والاشواك ، فى عصر الذرة والصواريخ وفى حقبة اكتشاف الفضـاء واغوار الكون ، فان هذا المنطق نفسه ، ما كان ليسمح لهـا ، بأن تلجأ الى الاسـاليب التقليدية البطيئة والمتدرجة فى التقدم الحضارى ، بل كان لا بد لها من ان تتأثر بالعصر الذى تعيش فيه ، وان تقطع فى أسابيع وسنوات ، ما قطعته القارات الاخرى فى اجيال وقرون ، وكان من الطبيعى ايضا ، والحالة هذه ، ان يتخذ هذا السير ، فى معظم اجزاء القارة أو جلها ، طريق الثورة ، الثورة التى لا تؤمن بالبطء والتدرج ، وانما تؤمن بالاندفاع السريع الخاطف ، فى طريق تحقيق الاهداف التى اجمعت عليها الشعوب الافريقية ، وفى مقدمتها التحرر الكامل من الاستعمار والامبريالية بعد تصفيتهما تصفية

نهائية ، وبناء الاقتصاد القومى المتحرر من كل استغلال داخلى أو خارجى، ومن كل تخلف ، على أسس اشتراكية سليمة وصحيحة ، والقضاء على سياسة التمييز العنصرى التى ما زالت الدول الاستعمارية ، واتباعها من المستوطنين البيض فى افريقيا ، تتبعها ، وتحرير الارادة الافريقية وتجسيدها فى صورة سياسة اللانحياز والحياد الايجابى بين المعسكرين الدوليين الكبيرين ٠

ونحن نعيش كما يقول الميثاق على الباب الشمالى الشرقى ، لافريقيا المناضلة ، وشعبنا لا يستطيع ان يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ولا سيما فى الوقت الذى تخوض فيه اعظم معارك التحرر الوطنى ٠ ومن هنا كان لا بد من اهتمامنا بالقارة الافريقية ، التى شاء لنا القدر ، كما قال السيد الرئيس جمال عبد الناصر ، ان نكون فيها ، وشاء أيضا ان يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها ، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا ، سواء أردنا أو لم نرد ٠

ولم يكن هذا الاهتمام ولن يكون وليد اطماع او اهداف ذاتية ، أو انوية ، كما يحاول اعداؤنا واعداء افريقيا ان يقولوا ، وانما كان نتيجة طبيعية لسياستنا الوطنية التى تعتبر الانعكاس الامين والصادق لعملنا الوطنى ، وقد حدد الميثاق ، انعكاسها فى ثلاثة خطوط ، حفرت مجراها عميقا ومستقيما بنضال شعب باسل صمد لكل انواع الضغط وانتصر عليها ، كما كانت تعبيرا عن كل مبادئها الوطنية ٠ وأول هذه الخطوط الحرب ضد الاستعمار والسيطرة بكل الطاقات والوسائل ، وكشفه فى جميع اقنعته ، ومحاربته فى كل اوكاره ٠ أما الخط الثانى فهو العمل من أجل السلام ، لأن جو السلام واحتمالاته ، هما الفرصة الوحيدة الصالحة لرعاية التقدم الوطنى ٠ وأما الخط الثالث والاخير ، فهو التعاون الدولى من أجل الرخاء ، لأن الرخاء المشترك لجميع الشعوب ، لم يعد قابلا للتجزئة ، كما انه اصبح فى حاجة الى التعاون الجماعى لتوفيره ٠

وانطلاقا من هذه الخطوط الثلاثة التى حددها الميثاق لسياستنا ، كان لا بد من ان نهتم بافريقيا ، وبكل ما يكتب عنها ٠ ولا سيما اذا كان ما يكتب يعكس صورة من صور تلك الثورة الجامحة العنيفة التى اجتاحت آفاق السياسة والاقتصاد والحياة الاجتماعية ، وعمليات التنمية والبناء ، وهى الثورة المستمدة من منطق التاريخ وعبره ، ومن واقع افريقيا وأوضاعها ، والتى تهدف الى ان تجعل من هذه القارة التى كانت حتى سنوات خلت ، رمز التأخر والتخلف ، وعنوان الاستغلال الاقتصادى

والاستعباد ، المجلية فى سباق التقدم ، والسباقة فى مضمار التقدم الحضارى .

وكان من الطبيعي ، ان تتعرض افريقيا ، وهى تخوض غمرة هذا الجيشان الثورى الذى يشمل جميع آفاق الحياة ومجالاتهـا ، لمختلف التيارات الفكرية ، والمذاهب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وان ينجزأ المفكرون فيها ، بين فريق ، يعتمد الثورة طريقا للتحـرر الكامل والتنمية ، وفريق آخر ، يؤمن بالاصلاح المتدرج ، وسيلة للوصول الى الهدف الذى يتوخاه . وكان لا بد والحالة هذه ان يتفرع التيار التحررى فى افريقيا الى تيارين قويين ، يمثل احدهما النزعات الثورية التى نؤمن بها نحن فى الجمهورية العربية المتحـدة ، كما تؤمن بها معظم الشـعوب المتحررة فى ارادتها ، ويمثل الثانى النزعات الليبرالية ، فى الاقتصـاد والفكر والسياسة ، وهى النزعـات التى تجعل من ابنـاء هـذا الفريق ورجاله ، ميالين بصورة اوتوماتيكية رتيبة ، الى افكار الغرب ومعتقداته السياسية والاقتصادية ، وان رددوا المرة تلو المرة ، انهم يتوخون خلق مذهبية افريقية جديدة .

وكتابنا اليوم ، الذى نتولى تعريبه ، يمثل الى حد كبير هذا التيار الثانى ، الذى أشرت اليه ، وان كان مؤلفه ، وهو ليبرالى الافكار والآراء بحكم ثقـافته ، ودراسـاته ، وبحـكم منصبه كوزير لخارجية جمهـورية السنغال ، التى ظلت حتى بعد تحررها ، تعتبر من دول الكتلة المشايعة للغرب فى افريقيا ، يؤكد المرة تلو المرة ، نزعاته التحـررية ، وسعيه الدائب للوصول الى مذهبيـة افريقية خاصـة . ومن هنـا كانت الآراء العديدة التى سردها المؤلف ، والتى نختلف فيها معه كل الاختلاف ، مما دفعنا الى التعليق عليها فى الهوامش الكثيرة المنتشرة فى الكتاب ، ومن هنا كان لا بد من القول ، بان تعريبنا لهذا الكتاب بمنتهى الامانة والدقة، لم يكن ثمرة اعجاب بالآراء التى يتضمنها ، أو اتفاق منا مع المؤلف فيها ، وانما كان نتيجة رغبة فى تعريف قارئنا العربى بكل ما يكتب عن افريقيا ، مهما كانت اتجاهات الكتـابة فيها ، ليطلع على مختلف التيـارات التى تتجاذب القارة الافريقية ، والتى ستخرج منها هذه القارة فى النهاية ، مؤكدة استقلالها ، معتزة بشخصيتها ، حرة فى ارادتها ، عاملة مع القارات الاخرى على دفع عجلة الحضارة الى ما فيه خير البشرية جمعاء ، على أساس سلام عالمى دائم ، تنعدم فيه السيطرة ، ويختفى منه الاستغلال ، وتتساوى فيه جميع الشعوب .

ومن الطبيعي ان يكون المؤلف ، بوصفه وزيرا لخارجية احدى دول

القارة الافريقية ، خبيرا بالسياسات الافريقية واتجاهاتها ، عليما بدقائقها واسرارها • والدراسة التى اعدها هذا المؤلف ، السيد ثيام ، تجمع بين النظرية والتطبيق ، فهو يدرس الأسس المذهبية والواقع الراهن وصورة الغد ، لا بالنسبة الى العلاقات بين الدول الافريقيـة وحدها ، فقط بل وبينها وبين الدول الاجنبية ايضا ، مقـوما دراسـته على اساسين اثنين اولهما الاساس القومى ، الذى يتخذ صورة الوحدة الافريقيـة بمختلف اتجاهاتها ، وثانيهما الاساس الاشتراكى الذى يسير فى اتجاهين احدهما الاتجاه الثورى العلمى والثانى الاتجاه الليبرالى التطورى • وهو يقارن بين هذين الاتجاهين متخذا من اشتراكية سيكوتورى فى غينيا نموذجه الاول ، ومن افكار سينجور ، رئيس جمهورية السينغال ، نموذجه الثانى •

وبالرغم من ان عنوان الكتاب ، يوحى بانه عرض للسياسة الخارجية للدول الافريقية كلها ، الا انه فى الواقع تحليل لسياسات دول افريقية المسماة افتئاتا بالسوداء ، والواقعة الى الجنوب من الصحـراء الكبرى ، ولا سيما الاجـزاء الغـربية منها ، التى كان الاسـتعماران البريطـانى والفرنسى يتقاسمانها • فهو لا يمس دول الشـــمال الافريقى أو شرق افريقيا الا مسـا رقيقـا ، يقتضـيه استطراد البحث فى صور التكتلات الافريقية • وبالرغم من ان منظمة الوحدة الافريقية التى انبثقت عن مؤتمر اديس ابابا وميثاقها ، قد وضعت نهـاية لهذه التكتلات ، الا ان هـذه النهاية لا تعدو فى الواقع حـدود الشـكل والمظهر ، اذ ان دول الكتل السابقة ما زالت تحتفظ باتجاهاتها العامة التى تنقسم بين دول كاملة التحرر فى سياساتها اللاانحيازية وبين دول اخـرى ، لا تزال تشـايع الغرب ، وان وقفت منه مواقف عنيفة فى موضـوعى تصفية الاسـتعمار والتمييز العنصرى •

يقسم المؤلف كتابه الذى وصفه احد النقاد الفرنسيين بالموضوعية والدقة والوضوح ، والذى جعله يقف على قدم المساواة مع كتاب « افريقيا بلا حدود » لأليكس ساكى الغانى ، ورئيس الدورة السابقة للأمم المتحدة ، فى افهـــام العالم ، خطوط القوة فى التطور السـياسى فى أفريقيـــا « السوداء » ، الى استهلال وقسمين وخاتمة • فهو يتحدث فى استهلاله ، عن الاسس التى تقوم عليها السـياسة الخارجيـة بصـورة عامة ، وعن التيارات السارية فى السياسات الدولية ، مبينا انه سيحاول ان يعرض فى دراسته صورة اجمالية للسياسة الخارجية ، لا لدولة افريقية واحدة فحسب ، بل لمجموعة من الدول التى تقوم على الارض الافريقية ، محاولا عرض ما بينها من اوجه الشبه والخلاف • وهو يؤكد فى ختام استهلاله ،

ان ليس ثمة خط فاصل بين شمال افريقيا وجنوبها • وان هناك عددا من العناصر المشتركة التى تدفع دولهما ، الى تنسيق سياساتهما ، ولا سيما بالنسبة الى الوحدة الافريقية وتصفية الاستعمار ، والتفرقة العنصرية •

ويتناول المؤلف فى القسم الأول من كتابه ، الاسس العقائدية للسياسات الخارجية فى الدول الافريقية عن طريق تقسيمها الى فصلين يتناول اولهما مفهوم القومية ، ويتناول الثانى الطريق الى الاشتراكية • وهو فى فصله الأول ، يجزىء المفهوم القومى الى جزئين يتمثل أولهما فى القومية الصغيرة الحدود ضمن اطار الدولة ، وهو ما يمثل فى الواقع الحركة الانفصالية التى تنطوى على الاحتفاظ بكيانات الدول الافريقية كلها وسياداتها واستقلالها • ويتمثل ثانيهما فى القومية الكبيرة الشاملة التى تسمى احيانا بالجامعة الافريقية واحيانا اخرى بالوحدة الافريقية •

أما فى الفصل الثانى من هذا القسم ، فيتحدث المؤلف عن الاسباب التى أدت الى اتجاه افريقيا نحو الاشتراكية ، بوصفها القارة التى ظلت فريسة الاستغلال الاستعمارى الامبريالى امدا طويلا ، وبوصفها العالم الذى ينشد التطور السريع عن طريق التنمية والتصنيع ، اللذين لا يؤمنهما الا الاتجاه نحو الاشتراكية • ويمضى المؤلف هنا فيحلل مختلف الاتجاهات الاشتراكية فى افريقيا من ماركسية علمية الى اشتراكية ديمقراطية الى ليبرالية اصلاحية ، مبديا تحيزه الواضح الى النظام الاشتراكى الديمقراطى فى المفهوم الغربى ، لتجسيده ، كما يدعى المؤلف، النظرة الانسانية التى تحتفظ بالقيم الفردية •

أما فى القسم الثانى من الكتاب ، وهو مقسم الى فصلين ايضا ، فيتناول المؤلف موضوع السياسة الدولية الافريقية فى حيز التطبيق • وهو يتحدث فى الفصل الأول عن اهتمام الدول الافريقية بالحفاظ على استقلالها ، وعن الجهود التى تبذلها لتشييد صرح الوحدة الافريقية وارساء قواعدها ، منتقلا بعد ذلك الى الحديث عن الصراعات بين الدول الافريقية وعن تقسمها الى كتل ومجموعات عدة ، ما لبثت ان توحدت فى منظمة الوحدة الافريقية •

أما الفصل الثانى من هذا القسم ، فيعالج العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية على الصعيدين الاقتصادى والسياسى • ويسهب المؤلف فى الحديث عن سياسات التنمية وعن المعونات الاقتصادية والفنية

مبينا دوافعها وغاياتها والاهداف التى تحققها ، ومظهرا من جديد ، تحيزه الى الكتلة الغربية وخوفه على انهيار مركزها فى افريقيا .

أما الخاتمة فتتناول الصورة التى يراها المؤلف لمستقبل افريقيا ومستقبل علاقاتها الدولية ، مؤكدا ضرورة تجسيد القيم الحضارية الإفريقية التى تؤلف الشخصية الافريقية المستقلة . وهو ينادى بان تستلهم كل سياسة افريقية اتجاهها من الثقافة الافريقية ، وان تنبع من التربة الحضارية الافريقية ، شريطة ان تكون هذه الثقافة متفتحة على غيرها ، راغبة فى الحوار والنقاش معها . وهو يدعو الى التمسك بمبدأ اللاانحياز ، والتعايش السلمى مع جميع الدول .

هذه هى زبدة الكتاب الحافل بالآراء والنظريات والتجارب ، وبالرغم من ان الكثير من اتجاهاته ، لا يتفق مع آرائنا وافكارنا ، الا ان هناك اتجاهات اخرى مشتركة بيننا وبين المؤلف وفى مقدمتها مناهضة الاستعمار ، ومحاربة التفرقة العنصرية ، والدعوة الى الجامعة الافريقية . وسيتبين القارىء الكريم اهمية الكتاب بعد دراسته ، وبعد اطلاعه على تعليقاتنا المنتشرة فى هوامشه هنا ، وهناك .

وكلى أمل ان اكون قد وفقت فى تعريب هذا الكتاب ، بدقة وامانة ، وان أكون قد نقلت الى القارىء العربى صورة أمينة وصحيحة عنه .

خيرى حماد

القاهرة فى ٢ من أكتوبر ١٩٦٥ .

تقديم

قد يكون من المشكوك فيه ان تكون ثمة حاجة الى تقديم الدراسة الرائعة التى وضعها المسيو دودو ثيام عن السياسة الخارجية لدول افريقيا السوداء • فمزايا هذه الدراسة من الوضوح بحيث يبدو أى تدخل من جانب أى معلق بين المؤلف وقرائه ، أمرا لا ضرورة له على الاطلاق ، يضاف الى هذا ان كاتب التعريف قد يتعرض الى خطر الظهور بمظهر الجهول الذى يتدخل فى قضايا تخرج عن نطاق اختصاصه •

وليس ثمة من شك ، فى ان المؤلف عندما نشر أطروحته التى كان قد قدمها الى كلية الحقوق فى جامعة داكار ، اراد تكريم هيئة التدريس فى الكلية ، وبعض زملائى الذين اقروا اطروحته ، ولكننى قد اكون اقرب الى الصواب ان قلت ان هذه الدعوة الكريمة التى تفضل فوجهها الى لكتابة هذا التقديم ، انما تعود الى عرى الصداقة الشخصية التى تقوم بيننا منذ اكثر من عشر سنوات • ولعل هذه الصداقة المخلصة الصادقة هى المبرر الوحيد ، لرجل عادى مثلى ، وجد فى نفسه الجرأة ليقحم نفسه فى خضم هذا البحر الهائج من علم السياسة والعلاقات الدولية فى افريقيا السوداء

وقد لا أغالى ان قلت اننا هنا فى بلادنا السنغال ، قد لا نحظى بربان اكثر مهارة من المؤلف ليقود رحلتنا فى هذه البحار التى لا خرائط لها • فهو ربان له ماض حافل • وكانت الاطروحة التى قدمها لنيل شهادة الدكتوراة ، والتى قدم لها المسيو جان ريفيرو تحسر النقاب عن مزايا مؤلف شاب ، همه ان يضع الخطوط العريضة لتطوير الآراء ، ويملك قدرا من الاستشفاف الذى يرى فيه تلك الصخور والجنادل التى كانت تحيط بفكرة المواطنين فى العهد الاستعمارى السابق • وقدر للمسيو دودو ثيام بعد ان غدا وزيرا لخارجية السنغال ، ان يقيم الدليل على صدق قوة التمييز لديه ، وعلى تفهمه الدقيق للافكار التى تقرر الاحداث ، ولتجارب الناس فى ظروف كانت على الغالب دقيقة وحساسة •

ولذا فان هذا الكتاب اكثر من مجرد مؤلف يتقدم به انسان نظرى ، يتلاعب بالمفاهيم ، ويسيرها على هواه ببراعة ، ليحطم الصرح الذى يبدو وقد اعتزم بناءه • فهو يعرض فى كثير من الفصول ، حصالة تجارب شخصية وفيرة ، بل نضالا لم ينقطع لحظة واحدة ، يصور الحياة المليئة بالحيوية لرجل كرس نفسه للمهمة التى تغدق عليها متاعبها حلاوة المذاق، وهى وضع السياسة الخارجية لدولة فتية ، تدخل المسرح الدولى فى وقت يعتبر من اكثر الاوقات حرجا فى التاريخ العالمى •

ولوزير الخارجية قدرة نادرة على الارتفاع فوق صحافة الاحداث اليومية ، وعلى استشفاف مجالات الخيار التى يطلب اليه دائما ، ان يقرر احدها ، وكثيرا ما تعرض لخطر الظهور بمظهر الاصطناع ، ولذا فان الانسان قد يميل الى الاعتقاد بأن هذا الاتجاه انما هو ناجم عن دراسة المؤلف الجامعية ، وان كان هو فى الواقع لم يعتبر نفسه فى أى وقت من الاوقات ، الطفل الاعجوبة لكلية الحقوق •

وتجمل الصفحات التالية ، صورة المؤلف الذى كتب طبقا للنهج الجامعى المألوف • وتحاول المقدمة القصيرة التى كتبها ، تحديد المشكلة عن طريق التأكيد على العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية فى الدول الحديثة ، والنظم القانونية المحلية فيها •

ويعالج المؤلف فى القسم الأول من الكتاب الافكار التى تؤلف فى الغالب الينبوع الذى يستمد منه سياسته الخارجية • فهو يتجنب الافراط فى استعمال التعابير الحديثة والحشو الذى اصبح يرافق لسوء الحظ ، البحث فى هذه المواضيع ولذا فهو يشرح النواحى المختلفة للقومية والاشتراكية فى البلاد الافريقية • وهو يفسر بكثير من المهارة المعانى الغامضة لهذه التعابير التى أصبح استعمالها شائعا فى المناطق الاستوائية ، دون ان يثير باستمرار التساؤلات فى عقل القارىء عن حقيقة معناها • وليس ثمة من شك فى ان الفقرات التى تتعلق بالقومية الافريقية منذ عهد الاستقلال مثلا ، فى منتهى الاهمية ، اذ انها تحاول توفير التحليل التركيبى للاشتراكية الافريقية كما يتصورها القادة السياسيون فى مختلف الدول •

أما القسم الثانى وهو ملىء بالحقائق ، فهو الأهم فى الكتاب ، لأنه يقوم من ناحية على تجارب المؤلف ، ولأنه يحاول من الناحية الاخرى ، العثور على حل بناء لجميع المشاكل التى يواجهها • وسأحرص هنا على ألا أقع فى الخطيئة التى يقع فيها عادة معظم كتاب « التقدمات » ، وهى

تلخيص الكتاب وتعريفه لأن ذلك يفقده جدته . ولكنني أجد لزاما على أن ألاحظ بان المؤلف يبذل قصارى جهده ، للتوفيق بين القوى المتصارعة التي تضغط على الدول الحديثة ، والتي تحاول توجيه سياساتها ، الى مسالك متعارضة كل التعارض ، واعنى بها الاستقلال اللامقيد لكل جمهورية من الجمهوريات الافريقية أو اشراكها في بنـــاء الوحدة الافريقية ، والصراع الكامن أحيانا والمكشوف أحيانا أخرى بين الكتلتين الشرقية والغربية في عالم القارة الافريقية المغلق ، والتباين بين السياسات الاقتصادية لكل من منطقتي الاسترليني والفرنك .

وقد يتهم المؤلف بأنه لم يعـرض على قـرائه الحـلول لجميع هـذه المشاكل ، بالاضافة الى الفقرات الكثيرة التي يقيم فيها الدليل على ذرائعية تنبع من التفهم الصادق لمصالح الدول الافريقية . لكن افريقيا كغيرها من اجزاء العالم ، قد وصلت الى المرحلة التي تثار فيها الاسئلة دون ان يكون ثمة أمل في الرد عليها أو حلها . وهناك كاتب سنغالي آخر ، هو الشيخ حميـدوكين ، وصف وصفا رائعـا تلك « المغامرة المغلقة » التي تعيش الاجيال الفتية في افريقيا الحديثة في خضمها .

ويتميز كتاب دودو ثيام ، بدفعه القارىء الى مواجهة المشكلة التي يحاول المؤلف مناقشتها . ولذا فعلى كل فرد ان يواجه مسئولياته تجاهها كاملة .

ولست اشك في أن أى استاذ جامعى لن ينحو بالملامة على المؤلف ، لأنه لم يقحم نفسه في ميدان الجدل العقيم والخطر . ولا ريب في ان ماقاله باسكال (١) ، ينطبق انطباقا صحيحا على هذه المشاكل الدائمة التغير ، اذ قال .. « لا ريب في أن الحقيقـة والعـدل مفهومان من الدقة بحيث لا يمكن قياسهما بما لدينا من أدوات فجة » .

روجر ديكوتيجنيز
عميد كلية الحقوق والاقتصاد
في جامعة داكار

---

(١) بليس باسكال (١٦٢٣ ـ ١٦٦٢) ـ عالم رياضى فرنسى شهير . له الفضل فى اكتشاف وزن الهواء واختراع مقياس ضغط الهواء « البارومتر » ، وبعض المضخات الهوائيـة والآلات الحسابية . من أشهر مؤلفاته « رسائل اقليمية » .

(المعرب).

مقدمة المؤلف

تتميز المشكلة التى تعالجها هذه الدراسة بالتعقيد البالغ ، لما يحيط بها من متاعب ومشاكل بعضها كامن فى طبيعة الموضوع والبعض الآخر متصل بالأوضاع الخاصة التى نرغب فى دراستها •

وتعتمد السياسية الخارجية لأى بلاد على سلسلة كاملة الحلقات من العوامل التى تعمل فى وقت واحد ، وفى اتجاهات متباينة غالبا • لكن مجموع هذه العوامل ، هو الذى يقرر على أى حال السياسة الخارجية ويوجهها . وعلينا والحالة هذه ، ان نلاحظ هذه العوامل ، وان نحللها ، ونقدر قوتها ،أى درجة تأثيرها على الاحداث . وعلينا ايضا ان ندرسها عبر منظار متحرك ، لا فى وقت واحد محدد ،بل عبر تطورها التاريخى . فهناك عوامل قد يكون لها الأولوية على العوامل الاخرى فى مجموعة معينة من الظروف ، ولكن هذه الاولوية قد تضعف عندما تتبدل الظروف مخلية مكانها لعوامل أخرى . ولهذا يترتب علينا اولا ، ان ندرس المؤثرات الاساسية فى الحياة الدولية للدول . وهنا تمثل الصعوبة الاولى التى نواجهها •

وهناك صعوبة اخرى ، وهى ان السياسات الدولية ميدان يصعب تحديده • فقد بات التمييز فى هذه الأيام بين السياستين الداخلية والخارجية ، قضية مصلحة عملية ، اذ انهما تؤلفان ثقلين فى كفة واحدة من الميزان ، بل ناحيتين من الواقع الذى لا تمكن تجزئته • فهناك عوامل داخلية ، تبرز بوضوح فى السياسات الدولية ، وهناك عوامل خارجية تخلف انطباعاتها على الشئون الداخلية • وكثيرا ما يحدث ، ولا سيما بالنسبة الى الدول الحديثة ان تسير المرونة فى السياسة الخارجية جنبا الى جنب مع فترة من المتاعب الداخلية ، كما ان السلام فى الخارج يصاحب الهدوء والرخاء فى الداخل • وكثيرا ما ترتبط المواقف المتطرفة التى تقفها غينيا ومالى ، بالمشاكل الداخلية ، كما ان تركيب مجموعة

الدار البيضاء ، والوجهة التى تسير فيها تخفى مشاكل داخلية قائمة ، وقد تبلغ حدا من التوتر فى بعض الاحيان (١) . ولا ريب فى ان مشاكل المغرب الدستورية وازمة الحكم الواضحة فى تلك البلاد تتصلان اتصالا وثيقا بمطالب المغرب الاقليمية من بعض جاراتها . (٢) فهناك حاجة الى تذكير الرأى العام فيه بان المغرب لم يستعد جميع الحدود الجغرافية التى كانت له قبل تعرضه للاستعمار ، وان هذه المشاكل الاقليمية ، يجب ان تعطى الاولوية على قضايا النظام الداخلى ، وانظمة الحكم . وعندما يعلن شعب غينيا انه لا يشعر بالاستقلال الكامل الا عندما تتحرر القارة الافريقية كلها من النير الاستعمارى ، نرى كثيرا من الصدق في هذا القول ، ولكن هناك حقيقة أخرى أيضا وهي ان المتاعب الداخلية الناشئة عن الاوضاع الاقتصادية السيئة ، هى التى حدت بقيادة غينيا الى التأكيد على ضرورة النضال ضد الاستعمار (٣) . وفى وسعنا ان نورد العديد من الامثلة من هذا الطراز .

ويتبين من هذا ان المشكلة التى سنتولى درسها معقدة بطبيعتها . فالتيارات الجارية فى السياسات الدولية عديدة ، وهى من التباين احيانا ومن الغموض احيانا اخرى ، بحيث يغدو من العسير رؤيتها بشىء من الدقة العلمية . ولعل من الاكثر مشقة ايضا تحديد ماتخلفه من آثار وانطباعات على الحياة الدولية لهذه الدول ويتطلب تصنيف هذه العوامل الكثير من المهارة ، ولا سيما التمييز بين الداخلى منها والخارجى . على النحو الذى بيناه آنفا ، أو تحديد مايتعلق منها بالميدان الدولى . فهناك تداخل كبير بين هاتين المجموعتين من العوامل . وقد ميز المسيو فيرالى

---

(١) ليس من الغريب أن يقف المؤلف هذا الموقف من كتلة الدار البيضاء التى تسير على سياسة تحررية ولا انحيازية كاملة . فالمعروف ان السنغال التى يحتل المؤلف منصب وزير الخارجية فيها ، عضو فى كتلة برازافيل ، الموالية للغرب بوجه عام ، ولفرنسا بوجه خاص، كما ان السنغال انفصلت عن اتحاد مالى ، بسبب اصرار هذه على سياستها التحررية اللاانحيازية ، ورغبة قادة السنغال ، فى البقاء الى جانب فرنسا .

(٢) علينا أن نقرر هنا ان تبدلات قد حدثت فى مواقف البلاد المختلفة من هذه القضايا .

(٣) يبدو ان المؤلف يتناسى هنا ، ان المتاعب الاقتصادية التى تعانى منها غينيا كانت نتيجة الاوضاع الاستعمارية السابقة ، ونتيجة العقوبة التى شاء الاستعمار المنحسر أن يفرضها عليها ، عندما اقترعت دون غيرها من المستعمرات السابقة على الاستقلال الفورى ، مما حمله الى أن يسحب منها كافة موظفيه واستثماراته ، دون اعطائها الفرصة الكافية لبناء نفسها اقتصاديا فى عهدها الاستقلالى الجديد .

(المعرب)

فى مقال عالج فيه العلاقات الدولية وعلم السياسة (١) ، عند تحليله لما أسماه « القوى المحركة » فى الاوضـــاع السـياسية الدولية بين القوى الوطنية والدولية وقال ...

« ولكن علينا ان لا نبالغ فى أهمية هذا التصنيف الذى تبنيناه لاداء الهدف من هذه الدراسة فمن الواضح مثلا أن حركات التحرر الوطنى تؤلف عن طريق تعددها واقترابها من بعضها والتضامن الذى ينشأ بينها ، فى النهاية ، قوة فعلية فى الشئون الدولية . وعلى العكس من ذلك فان القوة التى تكون فى اساسها دولية قد تستخدم فى خدمة الاهداف القومية كما يحدث بالنسبة الى اية حركة مذهبية عندما تفلح احدى الدول فى شد نفسها اليها ، أو فى اعلان نفسها المدافعة عن عقيدتها المتزمتة » .

وسنحاول بالرغم من تعقيد هذا الموضوع ابراز الخيوط المختلفة فى السياسات الدولية للدول المستقلة فى افريقيا السوداء وترتيبها .

ولكن حتى لو فرضنا أن فى امكاننا التغلب على هذه الصعوبة ، تظل امامنا صعوبات اخرى نحتاج الى ايضاحها كما سبق لى ان قلت ، لأنها تتعلق بموضوع دراستنا . فنحن نحاول هنا عرض صورة اجمالية للسياسة الخارجية لا لدولة واحدة فحسب ، بل لمجموعة من الدول تقوم على الارض الافريقية . ترى أهناك امور تشترك فيها هذه البلاد الافريقية المختلفة ؟ بالرغم من ان الوحدة السياسية باتت الموضوع الذى يتحدث فيه الكثيرون من الساسة الافريقيين . وبالرغم من انها تعبر عن آمال عميقة الجذور وحركات وطنية الا أن الحقيقة تظل قائمـة وهى ان أفريقيا تتعرض اليوم لعدد من المؤثرات . ويعدد المســيو الفريد سيلبيرت فى مقال بعنوان « الصورة الجغرافية ــ السياسية المتعددة الألوان للقارات الافريقية » هذه المؤثرات تعــدادا تفصيليا (٢) . فهو يقول ... « تطورت افريقيا بطرق شتى عن طـريق اتصـالها بالبحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والمحيط الهنـدى والمحيط الاطلسى » . وقد فتح لها البحر الابيض والمحيط الاطلسى الطريق الى اوربا . وفتح شرق البحر الابيض المتوسط الابواب لافريقيا الى بلاد الاغريق منذ امد

---

(١) كتاب « الشئون الخارجية » ــ من اصدار المطبعة الجامعية فى فرنسا لعام ١٩٦٢ .
(٢) مجلة السياسة الخارجية .. العدد السادس لعام ١٩٥٨ .

طويل ، اذ اننا نعرف ان الاسكندرية كانت من المراكز المشرقة فى حياة الاقدمين الادبية والفنية . وفرضت رومة نفوذها على افريقيا الشمالية ، وكانت قرطاجنة فى القرون الأولى العاصمة الفعلية لافريقية الرومانية . ثم جاءت الحملات الصليبية فى العصور الوسطى ، واعقبها مضى الملاحين والتجـــار فى رحلاتهم الاستكشافية التى بدأت بعصر النهضة الأوربية ، واستمرت طيلة القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الى ان وصلت ذروتها فى اقامة الامبراطوريات الاستعمارية الفرنسية والانجليزية والبرتغالية والاسبانية .

وخاق البحر الاحمر الصلة بين افريقيا والشرق الاوسط . وكثيرا ما قيل فى الماضى ان الجانب الافريقى فى البحر الاحمر ليس الا « الشرق الاوسط الافريقى » .

وكان المحيط الهنـدى الباب الذى دخل منــه الهنود الأفريقتين الشرقية والجنوبية .

ويقول المسيو الفريد سيلبيرت .. « يقيم تاريخ افريقيا وجغرافيتها الدليل على كذب القول بانعزالية هذه القارة ووحدانيتها » ، ولكن هذه القارة تعرض فى الواقع صورا من التباين تبرر العنوان الذى وضعه لمقاله ، والذى جمع فيه أفريقيا فجعلها « افريقات » .

لكن على المرء ان يحذر من المبالغة بالطبع ، ففى وسعنا ايضا ان نتحدث عن « أوربات » لا عن أوربا واحـدة ، اذا أخذنا بعين اعتبـارنا التباين الذى يقوم بين اجزاء هذه القارة من المحيط الاطلسى الى جبال الاورال . ولكن من المتعذر أن نتغــاضى عن تنوع المؤثرات التى تركت آثارا عميقة فى القارة الافريقية ، والتى ما زالت تتميز بالقوة والفاعلية . ومع ذلك ، فى امكاننا ان نميز فى منطقة واحدة ، تقوم فيها بلاد متعددة ، لها واقعها الموضوعى الواحد ، وتواجه نفس المشــاكل الاساسية ، الخطوط العريضة لسياسة خارجية واحدة .

وتجد البلاد الافريقية التى تقع فى المنطقة شبه الصحراوية نفسها تواجه عين المشاكل ، وهى الخلاص من الأوضاع الاستعمارية السابقة ومن التخلف الاقتصادى ، كما تشترك فى عين التطلعات وهى القومية الافريقية واحلام الوحدة السياسية وهلم جرا .

ولكن علينا ان لا نسمح لانفسنا بنسيان عنصر الالزام الذى ينطوى عليه اعتبار الحدود الجغرافية كدليل وموجه . واذا مانظرنا الى الموضوع

من زاوية أوسع ، فان هناك كثيرا من النقاط المشتركة بين بلدان آسيا وافريقيا • وليس من قبيل الصدف أن تقوم الكتلة الافريقية ـ الآسيوية في الامم المتحدة • فهناك أمور محددة كثيرة تشترك فيهـــا جميع هـــذه الدول الحديثة . ويشير تعبير «الدول المحرومة » الى واقع تشترك فيه عدة بلاد ، مهما كانت القارات التي تنتمي اليها • ومن الملحوظ في هذا الصدد ان عدة دول امريكية ـ لاتينية ، تجد نقاطا من الانسجام في سياساتها الخارجية مع بعض الدول الافريقية والآسيوية ، ومع ذلك فان البلاد الافريقية التي تقع الى الجنوب من الصحـــراء الكبرى ، تشترك في مشاكل خاصة بها . ولعل النقطة المهمة هنا ، هي ان لا نتخيل وجود خط فاصل واضح بين البلاد الواقعة الى الجنوب من الصحراء وتلك الواقعة الى شمالها • فمن المتعذر دراسة السياسة الخارجية للدول الافريقية السوداء ، دون الاحساس تماما بالتداخل المستمر بين القوى التي تتجه من الجنوب الى الشمال وبالعكس • وقد تعتبر الصـــحراء حدا جغرافيا ، ولكنها ليست بالحد السياسي ، ولا سيما بالنسبة الى الحياة الدولية • فالحركات العظمى التي تنبعث من داخل افريقيـــا السوداء ،تنبعث ايضا من داخل افريقيا البيضاء ، وبالعكس . وسنرى بعد قليل ان هناك بلادا معينة تقع في شمال الصحراء وجنوبها ، تحاول الآن تأليف تكتلات جديدة • وقد بات من الواضـــح كل الوضـــوح ان الافريقتـــين البيضـــاء والســــوداء تؤلفـــان ناحيتـــين من واقع لا يقبل التجزئة . وقد زاد ظهور هذه الحقيقة منذ توقفت الصحراء عن ان تكون الارض القفر المهجورة التي يقف فيها « الديك الفرنسي » على حد تعبير اللورد ســالسبوري (١) ، « يحفر ويحفر الى أن يهن مهمازه » ، ومنذ باتت ارضا غنية بكنوزها يقبل الناس على الاقامة فيها ، ويتشهون الاستيلاء على اراضيها . ونحن لا نرغب هنا في الحديث عن النزاع بين المغرب وموريتانيا ، وهو نزاع لم ينته بعد ، بالرغم من معالجة الامم المتحدة لمشكلته . لكن النزاع المغربي ـ الموريتاني يثير عددا من الاسئلة الواقعية . هل كانت موريتانيا جزءا لا يتجزأ من اراضي المغرب وهل كانت الامبراطورية المغربية تمتد من شواطىء البحر الابيض الى حدود السنغال ؟ سنعود الى هذه المشكلة المهمة فيما بعد • لكن هذا

---

(١) استعماري بريطاني • أقام لبريطانيا في النصف الثاني من القرن التاســـع عشر ، امبراطوريتها الاستعمارية في افريقيا •

(المعرب)

الصراع يحسر النقاب عن اشياء كثيرة تكشف عنها ايضا مطالب الجزائر فى الصحراء . (١) .

ويتضح من هذا ان ليس ثمة خط فاصل واضح بين شمال افريقيا وجنوبها . وليس ثمة من شك فى ان فى الشعوب التى تقيم فى الاجزاء الشمالية من افريقيا السوداء ، سمات البربر الواضحة ولا سيما فى مالى والنيجر وموريتانيا بوجه خاص . يضــاف الى هذا ، كيف يمكن لنا ان نفسر الموقف المعادى الذى تقفه موريتانيا هذه من اسرائيل الا على صعيد ما تحس به من تضامن مع العالم العربى ؟

وهكذا فاننا نواجه موضوعنا وقد ادركنا ادراكا كاملا التعقيدات الكامنة فيه . وسنعرضه فى قسمين ، القسم الاول يتعلق بالاسس المذهبية للسياسة الدولية والقسم الثانى بالسياسة الدولية فى مجال التطبيق . وسننهى الكتاب بخاتمة نعرض فيها مستقبل الدول الافريقية بالنسبة الى الدول الاجنبية .

---

(١) تلميح خفى الى أطماع بعض الدول المجاورة فى الصحراء الجزائرية ، تحت ستار الادعاء بأنها ليست من الارض الجزائرية ، مع ان التاريخ يشــير الى انها كانت دائما جزءا لا يتجزأ من أرض الجزائر .

(المعرب)

القسم الأول

استهلال

الأسس المذهبية للسياسات الدولية

في الدول المستقلة في أفريقيا السوداء

سبق لنا ان بينا ان السياسات الخارجية لاية بلاد تتأثر بشتى العوامل ، وبعضها عارض ووقتى ، اذ لايترك الا أثرا مؤقتا على السياسة الخارجية . وقد تدفع المصلحة بعض القادة السياسيين الى اتخاذ مواقف لا تنسجم مع السياسات التقليدية لبلادهم . لكن هذه المواقف تكون مؤقتة غالبا ، وتنشأ عن أسباب ودوافع تكتيكية ، لا تمثل تحديا دائما للمثل والمبادىء التى ترتكز اليها سياسات هذه البلاد التقليدية الدولية . فموقف فرنسا من الامم المتحدة مثلا ، ناجم عن المتاعب التى واجهتها فى الحرب الجزائرية ونجمت عنها ، وعن سياسة حل الامبراطورية الاستعمارية بوجه عام . ففرنسا احدى الدول الاوربية التى تتعلق بالمبادىء والمثل التى انطوت عليها الأمم المتحدة وميثاقها (١) . ولا ريب فى ان مثل العدل الدولى والسلام والاخوة الانسانية التى تبشر بها المنظمة الدولية على الصعيد العالمى ، هى التى تبرر اسهام فرنسا الفعال فى الأمم المتحدة وأعمالها . ولكن بدا لعدة سنوات خلت أن موقف

(١) تجاهل المؤلف فى حكمه العام هذا ، الذى أطلقه ، موقف فرنسا أيام العدوان الثلاثى على مصر فى عام ١٩٥٦ ، وتنكرها لميثاق الامم المتحدة ومبادئها ، ورفضها لقراراتها ، مما يناقض ما قاله المؤلف تمام المناقضة اذ تضاربت مصالح فرنسا مع مبادىء الأمم المتحدة ولا ريب فى ان سياسة فرنسا الجديدة فى عهد الرئيس ديجول أصبحت مخالفة كل المخالفة لسياسة فرنسا القديمة ، وأكثر انطباقا مع الحق والواقع . — المعرب —

فرنسا من المنظمة بات دقيقا للغاية بسبب الحرب الجزائرية . ولعل هذا يفسر لنا حملات الجنرال ديجول على الامم المتحدة ، وسخريته منهـا . لكن هذا الوضع في رأيي مؤقت . وسيزول بزوال الدافع الذى ادى اليه .

وفى وسعنا أن نورد الامثلة الكثيرة عن هذا الوضع . فلا تعنى النظرية السوفياتية عن التعايش السلمى ، بأى شكل من الاشكال . ان الكرملين قد تخلى عن فكرته فى فرض العقيدة الشيوعية على الجنس البشرى قاطبة ، أو أنه بات يؤمن بأن المجتمعات الرأسمالية ستتعايش منذ الآن وبصورة دائمة مع المجتمعات الشيوعية . فالروس يعتقدون على النقيض من ذلك بحتمية الثورة الشيوعية العالمية ، وبأن التعايش السلمى يسرع فى تحقيقها .

ويعرض هذان المثلان ، موقفين من مواقف المصلحة ، ولا صلة لهما بالحقائق المجردة ، أو بأية مظاهر دائمة فى الحياة الدولية .

واذا ما نحينا هذه العوامل المؤقتة جانبا ، أمكننا أن نوجه اهتمامنا الى عوامل اخرى . فالسياسات القومية ترتكز على بعض المبادىء الموجهة البعيدة المدى ، والنابعة من مصالح مادية أو معنوية دائمة ، تنبثق من تاريخ الامة وجغرافيتها ،وتراثها الثقافى الذى تناقلته عبر القرون والاجيال .

وقد حاول عدد من الكتاب فى مؤلف نشره الاتحاد الفرنسى لعلم السياسة (١) تبيان الاسس التى تقوم عليها السياسة الخارجية . وبدءوا محاولتهم بدراسة أثر العوامل الاقتصادية والمؤثرات الدينية ، والآراء الجماهيرية والحزبية والاعراف والتقاليد وهلم جرا على هذه السياسة . وكانت مهمة هؤلاء الكتاب شاقة ، وان لم تكن تزيد فى صعوبتها على مهمتنا الحالية . فالبلاد الاوربية تستند الى حياة دولية تمتد عدة قرون الى الوراء ، وقد مرت بتجارب ضخمة فى مجالات السياسة الخارجية . وبالاضافة الى غزارة المادة التى يستطيعون الاعتماد عليها فى بحثهم العلمى ؛ هناك منظار تاريخى يؤمن لهم نظرة أكثر تكاملا الى تسلسل الاحداث ، ويمكنهم من تقرير أسباب الظاهرة التى يدرسونهـا بكثير من الدقة واليقين . ولا ريب فى ان بلاد اوربا ودولها ، تحررت الى حد كبير من العوامل المضللة التى ترتبط بشخصيات قادتها ونزعاتهم (٢)

---

(١) كتاب « السياسة الخارجية واسسها » ــ مكتبة ارمان كولين .

(٢) أصبح السلطان فى أوروبا ذا شخصية خاصة ، وهى ظاهرة تستحق الدراسة .
(المؤلف)

فالدولة تقوم من نفسها ولنفسها ،وتعيش حياتها الخاصة ، ولها شخصيتها وأعمالها وتقاليدها ومتطلباتها . وترتكز فيها ظاهرة السلطان الى فلسفة والى عقائد لها جذورها العميقة فى ماض معروف ومدروس .

اما افريقيا السوداء ، فلا تملك هذه التجربة الطويلة فى الحياة الدولية ، التى تتيح لها منظارا تاريخيا شاملا ، كما لا تملك اجهزة للدولة صمدت أمام التجارب عبر الزمن والاستعمال ، أو فلسفة فى السلطان السياسى تمكنها من تجاهل الحماقات الشخصية لقادتها على الصعيد النظرى على الاقل ولم تتضح بعد الخيوط الموجهة التى تمكننا من متابعة حياة اية دولة وعملها عبر ضوضاء العلاقات الدولية . ومن الصعب ان يقرر المرء نتيجة هذا القلق ، أو ذلك الجيشان الذى يلاحظه مراقب الحياة السياسية فى افريقيا .

وسنحصر انفسنا فى هذه الدراسة تبعا لذلك فى بحث بعض الاتجاهات الواسعة التى لا ينكر احد وجودها ، فهذه هى الحركات العقائدية التى تسيطر على جماع السياسة الدولية فى دول افريقيا السوداء .

وتكون هذه الحركات العقائدية فى اشكال مختلفة ، وذلك طبقا لوجهة النظر التى ينظر اليها عبرها .

(أ) فحركات التحرر الوطنى تقوم على النزعة القومية . وعلينا والحالة هذه أن ندرس هذه الفكرة ، وأن نحللها ، وأن ندرس آثارها على السياسات الخارجية للدول فى افريقيا السوداء ، وسندرك آنذاك ان القومية لاتختفى دائما ، عندما تتحقق السيادة الدولية . فكثيرا ما تغير هدفها ، وبدلا من أن تسعى لتحقيق الاستقلال نجد انها تعمل للحفاظ عليه .

(ب) تستند مطالب بناء الأمة وتعبئة الجماهير كنتيجة لهذا البناء ، على عدد من القواعد السياسية التى تستحق الدرس الدقيق الوافى . وهنا تثور اسئلة عدة . هل نقتبس الليبرالية ام الاشتراكية ، وهل نعتمد الديمقراطية البرلمانية أو الحكم الجماعى ؟ وكثيرا ماتجد الدول الافريقية نفسها مرغمة لاتخاذ القرار الدقيق المتعلق بالخيار الخطر . وتختلف العلاقات الخارجية وطريقة توجيهها باختلاف المذهب العقائدى المتبنى ، وما اذا كان الموجه لها يميل الى الشرق أو الى الغرب أو يؤمن بالحياد . ولا تكون هذه الخيارات المختلفة مطلقة التحرر ، وانما تعتمد على أوضاع وضعية ترتبط ارتباطا وثيقا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد المعنية .

وسنبدأ بدراسة موضوع القومية .

- ١ -

القومية

يعتبر ظهور القوميــة أو عودتها الى الظهور في البــلاد الافريقية السوداء ، ظاهرة حديثة نسبيا ، وكانت المطالب السياسية تعتمد الى وقت قريب على فكرتى الحرية والمساواة . وكان القادة السياسيون فى هذه البلاد ، ابان السنوات القليلة الأولى التى تلت الحرب العالمية الثانية يتطلعون الى الحرية من ناحية والى المساواة مع شعوب الدول الاوروبية من الناحية الاخرى . وقد برز هذا الاتجاه بصورة واضحة عند الافريقيين الذين يتحدثون بالفرنســية . وكان جــل همهم أن يعتبروا مواطنين فرنسيين كاملى الحقوق . وكانت النظرية البرلمانية هى أكثر الاسلحة فعالا فى هــذا الصراع ، وذلك لأنهم كانوا يؤيدون فــكرة الدمج . وأيد الدستور الفرنسى الذى صدر فى أكتوبر عام ١٩٤٦ هذا الاتجاه الى حد كبير من الناحيتين السياسية والتشريعية . لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، بسبب الاخطاء الكامنة فى نظرية الدمج ، وذلك لعدم القدرة على السير فيها الى نهايتها المنطقية . ولاريب فى أن قول ادوارد هريو (١) المشهور بأن « فرنسا لا تريد أن تصبح مستعمرة لمستعمراتها » يعكس هذه الحقيقة . وكان تطبيق دستور عام ١٩٤٦ لعدة سنوات كافيا لأن يظهر استحالة كل ماتنطوى عليه عقيدة الدمج من معان ونتائج . وفى تلك الآونة بالذات بدأت الحركة الوطنية فى التوسع والانتشار . ومن الخطل

---

(١) ادوارد هريو (١٨٧٢ -) . مســياسى فرنسى كبير . توفى فى أعقــاب الحــرب العالمية الثانية . شغل منصب رئاسة الوزارة فى عام ١٩٢٤ ثم أصبح رئيسا لمجلس النواب فرئيسا للوزراء فى عام ١٩٣٢ ، فرئيسا لمجلس النواب قبل الحرب وبعدها . له عدد من المؤلفات .

(المعرب)

أن يقال ان القومية لم تكن قائمة قبل ذلك التاريخ فى افريقيا ، اذ انها كانت موجودة فعلا ، ولكنها لم تجد التعبير السياسى عنها الا فى اليوم الذى اكتشف فيه الافريقيون أن الدمج مجرد سراب خادع . وقد ظل بعض الساسة الفرنسيين حتى عام ١٩٥٧ ،يتساءلون عما اذا كان من الواجب اعتبار الحركات القومية الافريقية جدية ، وما اذا كانت هذه الحركات تتلاقى مع التطلعات الفعلية لسكان المستعمرات . وكتب المسيو جونيديك مقالا فى ذلك العام فى « مجلة الاتحاد الفرنسى القانونية والسياسية» (١) حول هذه المشكلة يقول ..

«هناك بعض الناس يبتسمون ساخرين عندما يتحدث البعض عن القومية فى أراضى المستعمرات . لكن الاجانب على أى حال ، أقل شكوكا ، وهم لايحاولون نفس الاسباب لاخفاء مايعتبره بعض الناس مرضا معيبا . ويقوم علماء السياسة الامريكيون بالتجول فى كافة ارجاء افريقيا ، يحللون هذه الظاهرة . واعتقد أن الوقت قد حان لنعمل مثلهم ، ونلقى نظرة فاحصة دارسة على الاسباب التى تدعو الى النبض القومى» .

وتحدث جونيديك الى أولئك الذين كانوا يظنون أن ليس للقومية الافريقية أية جذور فقال :

«ونحن نعتقد أن هذه الجذور موجودة ، وان هذه النبتة التى يعتبرها البعض سامة وضارة ، تنمو الآن بسرعة تحت شمس القارة الافريقية» .

حقا انها كلمات فيها الكثير من الاستشفاف للغيب ، اذ لم تمض سنوات ثلاث على صدورها ، حتى كانت جميع البلاد الافريقية الناطقة بالفرنسية تحقق استقلالها الوطنى .

ومن الحق أن يقال ان الفكرة القومية التى نبعت منها المطالبة بالاستقلال ، ظهرت فى وقت مبكر فى البلاد الناطقة بالانجليزية فى افريقيا ولعل السبب فى هذا يعود الى أن سياسة بريطانيا الاستعمارية لم تمر بمنعطف الاندماج . وأدرك الزعماء السياسيون الافريقيون الخاضعون لبريطانيا منذ اللحظة الاولى أن الأمل فى غزو مجلسى اللوردات

---

(١) العدد الثالث ــ يوليو ــ سبتمبر ١٩٥٧ .

والعموم البريطانيين فى يوم ما ، سراب خادع . وعرفوا أن ليس فى وسعهم استعادة كرامتهم ، وممارسة حرياتهم الا عن طريق الاستقلال ، بينما كان الافريقيون الناطقون بالفرنسية يفكرون على صعيد «الكرامة الفرنسية » « والحرية الفرنسية » والمساواة الفرنسية » . ومع ذلك علينا أن نلاحظ أنه مهما اختلف الخيار للسبل ، فقد كانت النتيجة واحدة فى الحالتين . وكانت عملية التحرر اسرع فى البلاد الناطقة بالفرنسية منها فى البلاد الناطقة بالانجليزية . ولم تعد هناك الى الجنوب من الصحراء اليوم أرض واحدة تسيطر عليها فرنسا . مع أن هناك مازالت اراض تقع تحت السيطرة البريطانية .

ترى ماهى صورة القومية فى بلاد افريقيا المستقلة ؟

درس المسيو جونيديك هذه الظاهرة من وجهة النظر النفسية فقال ... «انها احتجاج أو رفض ومطالبة فى وقت واحد» . ومن الواضح أن أية دراسة للاسباب اللامادية للقومية ستكون عملا ضخما واسعا ، اذ ينطوى على دراسة شاملة لنفسية الاستعمار الاستيطانى كلها . وقد تحققت مثل هذه الدراسة فى أماكن أخرى .

وسيكون هدفنا معالجة هذه الظاهرة منذ تحقق الاستقلال ، أى منذ زوال الاستعمار . فهنا تعرض القومية ناحيتين تكمل الواحدة منهما الاخرى ، فى ظل بعض الاوضاع المحددة وتتعارضان فى ظل أوضاع أخرى . ويمكن النظر الى القومية اما بالنسبة الى الدول الافريقية فى علاقاتها مع بعضها البعض ، واما فى تعاملها مع العالم الخارجى وسنرى فيما بعد ، ان أثر القومية على السياسة الخارجية ليس واحدا فى الحالتين . فستكون فى الحالة الاولى عائقا فى طريق تحقيق الوحدة الافريقية ، بينما ستكون فى الحالة الثانية عامل تماسك والتحام . وستتخذ فى الحالة الاولى شكل القومية الصغرى بينما تتخذ فى الحالة الثانية شكل القومية الكبرى التى يمكن اطلاق اسم الوحدة الافريقية عليها . ولاريب فى أن علينا أن نتولى تحليل هاتين الظاهرتين المتعارضتين

١ ــ القومية ــ الصغرى : ــ

تميل القومية الصغرى ، الى النظر للأمة على ضوء حدود الاراضى الاقليمية المستعمرة سابقا . فالارض المستعمرة القديمة بحدودها التى تقررها الدولة المستعمرة الاوربية ، هى التى تريد أن

تنهض لتمثل أمة ، ولتؤلف دولة . وتعبير القومية الصغرى ، وهو من الابتكارات الحديثة ، ويعنى لدى الكثيرين شيئا سيئا ، يمثل لجناح شامل من الرأى العام الافريقى ، الرغبة فى الحفاظ على أوضاع جميع الدول التى حققت استقلالها مؤخرا فى الافريقات الشرقية والغربية والاستوائية والوسطى ، كما هى ، بنفس مساحتها وتركيبها . لكن هناك كثيرين يعتقدون على أى حال ، ان هذه الدول أو بعضها هى من ضيق المساحة وصغرها بحيث لاتصلح لأن تكون كيانات قائمة بذاتها . وليس ثمة من شك فى انها على درجة كبيرة من الصغر فى مساحتها أحيانا ، وانها صغيرة دائما تقريبا فى عدد سكانها .

ويعتبر أولئك الذين يؤيدون الاندماج السياسى والذين يحلمون باقامة ولايات افريقية متحدة ، ان هذه الدول غير قادرة على الحياة فى أوضاعها الانفصالية وانها تحاول أن تؤلف وحدات أكبر . وسنعالج هذا الموضوع بتفصيل أوفى عندما نصل الى موضوع الوحدة الافريقية . ولكن علينا الآن أن نعترف ، شئنا أم ابينا ، بان القومية الصغرى ، لتصل بالواقع الذى لايستطيع أحد تجاهله فى الوقت الحاضر . (١)

وقد جزئت افريقيا السوداء الى عدة أقاليم كما شاءت الصدف والمغامرات الاستعمارية تقسيمها . وقد اقيمت ادارات فى هذه الاقاليم، وظهرت فيها كيانات اجتماعية واقتصادية . وأخذ أهل هذه الأقاليم يعون بصورة متدرجة ، تفردهم ، وتكونت لديهم ارادة مشتركة على الحياة على هذا النحو ، بعد ان خبروا وجودهم كمجموعات تربطها صلات من المسئولية المشتركة . (٢) ولكن انتهى هذا التناقض الفرد فى

---

(١) نحن لا ننكر أن التجزئات التى فرضها الاستعمار تطبيقا لسياسته المعروفة « بفرق تسد » أصبحت تمثل واقعا ، يجسد مصالح طبقية وشخصية لفئات حاكمة ، لكن الواقع الذى يتعارض مع حقيقة الوجود القومى ، لا يمكن أن يستمر ، ولاسيما اذا كانت وراء هذا الوجود ارادة تعمل على تحقيق هدف الوحدة القومية . ولابد والحالة هذه أن تنهار الحواجز التى أقامها الاستعمار بين أبناء الأمة الواحدة ، لان حقيقة الوجود الواحد ، وحقيقة المصالح المادية الواحدة ، تفرضان انهيارها .

(٢) قد أوافق المؤلف على رايه بالنسبة الى طبقات معينة من الشعب ، تتضخم مصالحها المادية وترتبط مع قيام الكيانات الانفصالية المختلفة ، ضمن هذه الكيانات ، فتصبح قوة فى الدفاع عن المصالح الاقليمية ضد أى تفكير وحدوى . ولكن مثل هذا القول لا ينطبق على جماهير الشعب أو الفئات الغالبة فيه ، لان هذه الجماهير تتأثر بوعيها القومى المشترك ، وتكون دائما القوة الحركية الفعالة فى بناء الوحدة ، والقضاء على الحواجز الانفصالية التى خلفها الاستعمار .

ـ المعرب ـ

تقرير المصير ، الممثل فى الاستعمار ، والهادف الى استمرار فرض السيادة الاجنبية على هذه الاقاليم ، بتعزيز الوعى القومى الذى نبعت منه كافة حركات التحرر الوطنى فى افريقيا السوداء . وقد شرحت أسباب هذه الظاهرة شرحا وافيا (١) ، ولا نجد أنفسنا فى حاجة الى المزيد من الشرح . ومهمتنا هنا أن ندرس ظاهرة القومية فى واقعها الراهن ، وان نرى مدى تأثيرها على السياسات الخارجية للدول الحديثة الاستقلال .

ولنبدأ بشرح الصورة الأولى من القومية ، وهى القومية المصغرة.

تعتبر القومية الصغيرة ، قومية انطوائية ، تنشأ عن المتاعب التى تواجهها عدة دول جديدة فى تركيز استقرارها الداخلى . ويعتقد دعاة هذه العقيدة والمدافعون عنها ، حقا أو باطلا ، ان من الاسهل ، مكافحة عمليات الهدم ، والحفاظ على الأمن ، واقامة نظام جديد بدل النظام المنحسر ، أو بعبارة أخرى ، تثبيت دعائم السيادة ، التى تحتاج بدورها الى نظام قوى يضمن لها البقاء ، فى مجال اقليمى ضيق نسبيا . وهم يقولون أيضا ان الصراع ضد التخلف لضمان التقدم الاجتماعى والاقتصادى ، لايمكن أن يحقق النجاح عندما يكون الاقليم متناهيا فى السعة . وهم يقولون أخيرا ان ظاهرة القبلية لم تختف بعد ، وهذا حق الى حد ما ، وان تعدد القبائل ، والجماعات العرقية ، يحول دون ازالة الحدود والسدود ، وتوسيع القواعد الاقليمية للأمم . وهم يتحدثون عن «الامم الافريقية» لا عن «الامة الافريقية» ،ويقولون انهم يتبنون وجهات نظر واقعية ، عندما يواجهون الحقائق على النحو الذى هى فيه لا على النحو الذى يودون أن تكون فيه .

ومهما تكن قيمة هذه الحجج والاقوال ، فان من واجبنا أن نقول ان الظروف التى حققت فيها الدول الافريقية سيادتها ، هى نفسها التى تعترض طريق الظهور الفورى للأمة الافريقية العظمى . وتتضح هذه الحقيقة بوجه خاص فى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية فى الافريقتين الغربية والاستوائية . وقد سمح القانون فى هذه المناطق ، قبل الاستقلال ، للحكومات والبرلمانات المحلية ، بان تقوم على المستوى الاقليمى . وقامت القوى الانفصالية «الطردى مركزية» بتحطيم الاتحادات القديمة لافريقيا الغربية الفرنسية وافريقيا الاستوائية

---

(١) كتاب « القومية الافريقية » لندا بانيننجى سيتهول . مطبعة جامعة أوكسفورد .
ـ المؤلف ـ

الفرنسية . ومازالت هذه القوى بعيدة عن استنفاد دفعها ، ولها أثرها القوى فى العلاقات بين البلاد الافريقية ، وهى حقيقة سنعود اليهافيما بعد . يضاف الى هذا أن هناك عنصرا انسانيا قويا علينا ألا نتجاهله ، وهو وجود منافسة حادة بين الزعماء السياسيين ، الذين تؤثر غالبيتهم أن يكونوا أسماكا كبيرة فى أحواض صغيرة على ان يكونوا اسماكا صغيرة فى أحواض كبيرة .

وتقوم نفس الظاهرة فى البلاد الناطقة بالانجليزية ، ولكنها تضعف هناك وتتلطف بالسياسة المغايرة التى تتبعها بريطانيا العظمى فى تعاملها مع هذه البلاد . وقد وجد الانجليز أن من الافضل ، ان صوابا وان خطئا أن يؤيدوا قيـام تجمعات كبيرة ، عنـدما يكون ذلك ممكنا . فهناك فى افريقيا الغربية اتحاد نيجريا القوى الذى يضم عدة أجزاء مختلفة فى قومية سكانها ودياناتهم ولغاتهم . ولم يكن لهذا الاقليم الشاسع قبـل عام ١٩٠٠ أى وجود ككيان سياسى أو ادارى واحد . ويعود الفضل فى وحدة نيجريا الراهنة الى السيادة البريطانية وحـدها . فالحـدود الراهنة للبلاد ، لم يكن لها وجود قبل الاحتلال البريطانى ، وانما جاءت نتيجة التنافس الاستعمارى الطويل بين الدول الأوربية فى أفريقيـا الغربية . وفى الامكان حتى فى وقتنا الحاضر ، تمييز أكثر من ثلاثمائة قبيلة منفصلة تقيم فى هذه البلاد ولكل منها فى الغالب لهجتها الخاصة بها . وتم عن طريق التدرج ، ظهور ثلاث منـاطق كبيرة فى نيجريا وهى المنطقة الشمالية ، والشرقية ، والغربية . ولكل اقليم من هذه الاقاليم الثلاثة حكومته الخاصة به ، تقوم فوقها حكومة اتحادية واحدة . وقد استمر هذا الوضع الذى قام قبل تحقيق الحكم الذاتى ، بعـد تحقق الاستقلال . وتعتبر تجربة نيجريا فى منتهى الاهمية لافريقيا ، كما أن قادة البلاد الحاليين يدركون أهمية القضايا المعرضة للخطر . ولاريب فى أن الحاج السير أبا بكر تافاوا باليوا ، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية كان يعى هذه الحقيقة تماما عندما قال فى الخطاب التاريخى الذى ألقاه فى البرلمان النيجرى فى يناير من عام ١٩٦٠ مانصه ... «ان اعظم فضل نستطيع أن نقدمه الى افريقيا والى السلام العالمى بوجه عام ، هو أن نثبت للجميع ، كيف يمكن لبلاد تضم مثل هذا العدد العديد من العناصر المختلفة ، أن تجد الحل السلمى لمشاكلها الداخلية» (١) .

---

(١) كتاب : نيجريا — الاسس السياسية والاقتصادية — نشرة المعهد الملكى للشئون الدولية مطبعة جامعة أوكسفورد . لعام ١٩٦٠ . ص ٣ .

ويبدو هذا الاتجاه ذاته الذى اتبعته السياسة البريطانية فى افريقيا الشرقية ، فى افريقيا الوسطى أيضا ، حيث أقيم اتحاد افريقيا الوسطى ، وان تعرض هـذا الاتحاد فى هـذه الايام للمرور فى مرحلة حرجة (١) . وسيظهر المستقبل وحده ، أيا من هذين الأسلوبين أكثر واقعية . فهناك عدة عوامل ستقرر ماإذا كان سيقدر للوحدات الكبيرة البقاء ، أو الزوال . فنحن نعرف أمثلة عدة لاتحادات ، كاتحاد مالى ، مثلا ، لم تستطع الصمود أمام المشاكل الداخلية . ولدينا ايضا مثل جمهورية الكونجو التى خلق لها البلجيكيون طرازا اتحاديا من الدستور، والتى لاتستطيع الصمود أمام هزات الخلافات القبلية . (٢)

وبالرغم من أن القومية الصغرى هى المسيطرة على افريقيا السوداء الآن ، فان هناك قوى تعمل فى الاتجاه الآخر ، أى باتجاه الوحدة الافريقية ، والقومية الكبرى الجامعة .

٢ ـ القومية الكبرى الجامعة :

نميل الى تعريف الوحدة الافريقية كشكل من اشكال القومية الكبرى الجامعة ، لأن هذه النظرية لاتختلف من الناحية الاساسية عن القومية ، بالرغم من أن هذه الجامعة تحمل نظرة أوسع الى الأمة .

ولعل من الطريف أن نلاحظ بأن فكرة الجامعة الافريقية نبتت خارج افريقيا . فقد بدأت أول مابدأت كشعار رفعه الزنوج فى أمريكا ضد الرق والتفرقة العنصرية . وكان دبليو . اى . بى . دوبوا وماركوس جارفى وبرايس ـ مارس (٣) هم أول من رفعوا هذا الشعار ونادوا به .

---

(١) و (٢) أعتقد أن المؤامرات الإستعمارية فى كلا المثلين كانت أكبر أثرا من المشاكل الداخلية والخلافات القبلية ، فى تحطيم الوحدة الاقليمية . وليس ثمة من شك فى ان هذه المؤامرات فى الكونجو بوجه خاص ، والتى بلغت ذروتها فى اغتيال الشهيد لومومبا ، كانت السبب فيما تعانى منه الكونجو حتى اليوم من مشاكل لا يمكن أن تحل الا بعد أن تتحرر البلاد نهائيا من كل أثر من مخلفات الاستعماريين القديم والجديد .

(المعرب)

(٣) للاطلاع على المزيد من تاريخ الوحدة الافريقية وعقيدتها النظرية ننصح القارىء ، بالرجوع الى الكتب التالية : (١) الوحدة الافريقية لفيليب يكرين ، مطبعة الجامعة مقال عن « الوحدة الافريقية والدولة العظمى » لنفس المؤلف فى مجلة « السياسة الخارجية » العدد الرابع لعام ١٩٥٩ (٣) الوحدة الافريقية أو الشيوعية لجورج بادمور . راجع أيضا كتاب « العالم الجديد للامريكان الزنوج » بقلم اش . ايزاكس ـ دار أبى الهول لعام ١٩٦٤ .

وقد ظهرت فكرة الجامعة الافريقية فى أوقات مختلفة وعلى لسان عدد مختلف من الناس كحركة عنصرية بدورها . تنطوى على حركتين احداهما سياسية والاخرى ثقافية . ويبدو ان عددا من دعاتها لم يميزوا بين هذه الصور الثلاث . فقد ركز ماركوس جارفى تأكيده على طبيعتها العنصرية والدينية . وراح هذا الزنجى الجمايكى ، المتميز بالشراسة والتطرف ، يدعو بعنف الى وحدة افريقية عنصرية فى الولايات المتحدة الامريكية . وقد ابعد الرجل من تلك البلاد ، وطوحت به النوائب والمقادير الى أماكن مختلفة الى أن توفى فى لندن فى عام ١٩٤٠ . ولاريب فى ان دعوة «الصهيونية السوداء» التى نادى بها جارفى ، قد جعلت الزنوج الامريكيين يعون وجودهم وحقوقهم .

أما دوبوا وبرايس — مارس ، فقد حاولا على النقيض من هذه النظرة العنيفة أن يضفيا على فكرة الوحدة الافريقية أساسا ثقافيا بالاضافة الى الاساس العنصرى . وكان هذان الرجلان من المثقفين .فقد حصل دوبوا على شهادة الدكتوراة من جامعة هايدلبرج فى المانيا ، ثم أصبح استاذا لعلم الاجتماع فى جامعة اتلانتا الامريكية ، أما برايس — مارس ، وهو مواطن من هايتى ، فقد درس الطب فى جامعة باريس . وكان يؤمن بالفلسفة الانسانية ، كما كان دبلوماتيا مثل بلاده فى فرنسا. وقد بحث الرجلان عن الاساس الثقافى لنظرية الوحدة الافريقية ، ولعل هذا المسعى هو الذى حملهما الى العودة الى المنبع فى افريقيا نفسها . ويغرق برايس — مارس بوجه خاص فى حماسته فى اطراء افريقيا وثقافتها وقيمها الحضارية . وكانت نظرية « الزنجية » التى تحدد أوضاع الزنوج ، والتى يعتبر ليوبولد سيدار سينجور من أكثر دعاتها حماسة ، قد أخذت فى الظهور فى هذه الآونة . ويقر سينجور على أى حال بكثير من الفضل للدكتور برايس — مارس اذ يقول ... «وعندما كنت طالبا فى جامعة السوربون ، كنت قد شرعت فى التفكير جديا فى مشكلة البعث الثقافى لافريقيا السوداء ، وكنت ومعاصرى ننشد الحماية التى تضمن لنا نجاح مشروعنا ، وقد قدر لى فى نهاية بحثى أن أجد هذه الحماية عند ألان لوك وجان برايس — مارس » (١) .

وهكذا غدت فكرة الوحدة الافريقية التى نبتت عند زنوج أمريكا وجمايكا وهايتى ، الخميرة الثقافية فى عقول الزنوج الافريقيين أنفسهم ، بعد أن تبنوها ، واستخدموها ، لا كمجرد وسيلة لدراسة الحضارة

---

(١) كتاب « الوحدة الافريقية » لفيليب يكرين .

الزنجية الافريقية دراسة منظمة فحسب ، بل وكأداة للعمل السياسى أيضا . وقد بات من العسير جدا اليوم التمييز بين صورتى الوحدة الافريقية ، والفصل بين تياريها اللذين اختلطا تمام الاختلاط ، وامتزجا أوثق امتزاج ، وأعنى بهما التيارين الثقافى والسياسى .

وسنحاول فى هذه الدراسة قبل كل شىء ، تحليل الوحدة الافريقية كحركة سياسية . فهى تعرض من وجهة النظر هذه نواحى بعضها ايجابى والبعض الآخر سلبى .

فالوحدة الافريقية تلبس من الناحية السلبية زى الرفض ، أى رفض تقبل الاستعمار من ناحية ، والشيوعية من الناحية الاخرى . وهى تبدو من الناحية الايجابية كوسيلةلتحقيق الوحدة ، وبناء مايسمى أحيانا بالولايات المتحدة الافريقية . وقد تخفى أخيرا ، فى بعض الاحايين رغبة فى السيطرة الامبريالية ، وتغدو آنذاك ذريعة للاستعمار الافريقى الجديد المتستر نفاقا وزيفا وراء رداء الوحدة الافريقية .

وأرى أن نبدأ الآن فى دراسة الصور المختلفة للوحدة الافريقية .

(ا) الوحدة الافريقية كسلاح ضد الشيوعية :

أكد جورج بادمور هذه الصورة تأكيدا قويا . ولعل عنوان كتابه «الوحدة الافريقية أو الشيوعية» يشير الى ناحية بارزة ، اذ يجعل من الوحدة بديلا عن الشيوعية ، وان على الزنجى أن يختار بين الوحدة الافريقية وبين الشيوعية .

يوجه الكاتب أولا تحذيرا الى الاقلية السوداء فى الولايات المتحدة التى يعتبرها الحزب الشيوعى ، أرضا صالحة كل الصلاح ، للتسلل الشيوعى الى أمريكا وهو يطلب الى السود فى أمريكا ألا يصبحوا ادوات فى أيدى أى من المشتبكين فى الصراع الذى لاعلاقة له بقضية السود . ويعود بذاكرتهم الى نضال جارفى ضد الشيوعية ، ويقتبس منه قوله :

« يتمثل خطر الشيوعية على السود فى البلاد التى يؤلفون فيها احدى الاقليات فى المحاولات الشريرة والمغرورة، التى تقوم بها هذه الفئة أو ذلك الحزب ، لاستخدام القوة الاقتراعية للزنوج أو قوتهم العددية فى تحطيم النظام القائم الذى يمقتونه لأنه يمثل اضطهاد البيض لهم ، عن طريق

الثورة عليه أو قلبه . واذا قدر لهذه الخطة النجاح ، فان النتيجة ستكون وصول أغلبية عنصرية جديدة الى الحكم ، لا تحكم كاغلبية شيوعية بل كاغلبية بيضاء » .

وفى وسعنا ان نرفض هذا الاغراق فى العنصرية فى هذه التأكيدات، اذ انه يعود كما هو واضح الى الزمان والمكان الذى قيل فيه . فقد كتب جارفى ماكتبه ، فى وقت كانت التفرقة العنصرية فى الولايات المتحدة فى ذروة نشاطها وحيويتها . وهكذا نجد ان دعوة الوحدة الافريقية ، اعتبرت فى وقت جارفى ، وسيلة لمقاومة انتشار الشيوعية بين الامريكيين السود . وحمل جورج بادمور هذه الصورة فى الدعوة ، وطورها لتشمل كافة السود . بعد ان استبعد منها كل محتوى عنصرى اذ قال : « تمثل الدعوة الى الوحدة الافريقية لنا فى نضالنا من أجل الحرية القومية والكرامة الانسانية والانقاذ الاجتماعى البديل العقائدى عن الشيوعية والنظام القبلى . فهى ترفض فى وقت واحد . العنصرية البيضاء ، والوطانية (الشوفينية) السوداء ، وتدعو الى التعايش العنصرى على أساس من المساواة المطلقة ومن احترام الفرد » .

ولا ريب فى ان اعتبار الوحدة الافريقية « البديل العقائدى » عن الشيوعية ، فى منتهى الاهمية . ولكن هل يكون المحتوى المعنوى لهذه العقيدة ، كافيا لوقف المد الشيوعى ؟ وهل تكون الوحدة الافريقية بعبارة اخرى ، تعبيرا صادقا عن تطلعات العالم الافريقى الاسود ونزعاته العميقة الجذور ؟

ولعل من ابرز الذين عملوا على خلق الاساس الفلسفى لهذه العقيدة ، السيد ليوبولد سيدار سينجور . فهو يصور « الزنجية » أو الانتماء الى الزنوج ، فلسفة حياتية أو فلسفة مذهبية على حد تعبير الالمان . لكنها ليست بالعقيدة العريقة ، النابعة من مفاهيم قديمة سابقة . فهى تدعى الارتكاز الى واقع السود فى افريقيا ، وهى تستمد من هذا الواقع جوهرها وروحها . وهى تحاول أن تترجم قيم الحضارة الافريقية السوداء على الصعيد الفلسفى ، وان تنظمها فى شكل مرتب . وقد تعرضت نظرية « الزنجية » لكثير من النقد ، فقد صورها بعضهم على انها نظرية عنصرية او تنادى بالعنصرية . ولكن الواقع يبدى ، اذا

قرأ الانسان كتابات ليوبولد سينجور (١) ان العناصر الاســاسية التى تؤلف هذه النظرية بعيدة كل البعد عن العنصرية . فليست هناك عقلية زنجية متميزة . كما ليس ثمة احساس زنجى خاص بلون بشرة الانسان. ومن الواجب النظر الى هذه النظرية ضمن الاطار التاريخي والاجتماعي والاقتصادى للعالم الافريقى . وكون الرجل الافريقى اســود البشرة ، لا يميزه تمييزا جذريا عن الرجل الابيض أو الرجل الاصفر . لكن البيئة التى يعيش فيها هى التى تكيف تصرفاته وانعكاساته ، وتصوغ عقله وعواطفه ، وتضفى بعبارة اخرى ، طبيعتها ، وتعبيرها ، على جميع مظاهر وجوده . وتبدو هذه النظرية من خلال هذا المنظار فكرة علمية ، تقوم على تحليل عالم كامل من العوامل الوضعية ، مستمدة من البيئة التى يمثل فيها هذا الوجود . وليس المجال هنا موضع الدراسة الشـــاملة لنظرية « الزنجية » فى ظواهرها الفنية والادبية ومحتواها الفلسفى (٢) .

والشيء الطريف فى هذه النظرية ، أنها بتأكيدها على أصالة العالم الافريقى ، تعرض نفسها فى صورة رفض للتقبل المطلق للعقائد المستوردة من الخارج . وهى تؤلف على هذا الصعيد عنصر مقاومة بل موقفا دفاعيا من جانب الحضارة الافريقية السوداء . ومن هنا يغدو من السهل رؤية الوسيلة التى تبرهن فيها هذه النظرية على كونها عائقا يحول دون انتشار الشـــيوعية . وقد يختلف المرء مع « الزنجية » كنظرية ، ولا سيما ان التعبير نفسه كثيرا ما يكون مضللا ، على اعتبار ان الانسان يميل الى أن يرى فيه تعبيرا عنصريا يقوم فى نظريته على عوامل حياتية وبشرية ، تجعل من الزنجى الى حد كبير ، متميزا عن المخلوقات الانسانية الاخرى. ويقع كثيرون من الناس فى الخطأ بمنتهى حسن النية والطوية . أما بالنسبة الى الشيوعيين فيظلون فى منأى عن هذه النظرية ، وكثيرا ما يعارضونها بعنف لدوافع سياسية .

---

(١) سينجور ، رئيس جمهورية السنغال الحالى . وهو شاعر بالفرنسية ، ومفكر افريقى معروف بميوله الى فرنسا .

(المعرب)

(٢) راجع محاضرات ليوبولد سينجور فى ٢٦ أكتوبر ١٩٦١ فى جامعة اكسفورد . وراجع أيضا كتاب المؤلف نفسه بعنوان « بيير شيهارد دى شاردان والسياسة الافريقية » .

وسنرى فيما بعد ان البلاد الشيوعية اخذت تنشر الكثير من الدراسات عن افريقيا ، وتدعى هذه الدراسات أنها تؤكد العنصر الدائم الوجود في الانسان ، وتعالج الفروق بين الشعوب والأجناس البشرية على انها عوارض تاريخية . ويرفض الكاتب المجرى اندريه سيك (١) ، فى دراسة أعدها عن الأجزاء الافريقية الى الجنوب من الصحراء ، بشدة وعنف تعبير « افريقيا السوداء » ويقول ...

« نحن نرفض هذا التعبير لانه لا علمى وخاطىء فى مفاهيمه .. وتعنى هذه التسمية ، القول الضمنى بان شعوب افريقيا السوداء ترتبط بروابط عنصرية تجعلها متميزة عن شعوب افريقيا الشمالية من الناحية العنصرية .

« ويستخدم الساسة الاستعماريون الرجعيون وعملاؤهم هذا المنطق كسلاح مذهبى فى مجالات العلم والادب ، يعينهم على تبرير اغتصابهم الاستعمارى ، وعلى اضطهاد الشعوب الافريقية المتخلفة تحت ستار انتمائها الى العنصر الزنجى » .

ويتبنى اندريه سيك وجهة النظر الماركسية فى تفسير الظواهر الاجتماعيه فيقول : « لا تعتمد اقدار الشعوب فى التاريخ على انتمائها الى هذه المجموعة العرقية او تلك ، وانما على اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية ، وهى أوضاع تقررها درجة التطور فى طاقاتها الانتاجية» .

ويتضح من هذا ان لنظرية « الزنجية » معارضيها ، ولا سيما من الشيوعيين . ولكن يجب القول بان الخلاف لا يقوم دائما حول موضوع العلم . فاذا سلمنا بان هذه النظرية قد تكون نابعة فى البداية عن جذور عنصرية ، الا أنها كبرت الآن وخرجت على تلك الحدود الضيقة ، واصبحت تجد مجموعة من القيم الحضارية ، هى ثمرة الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية الوضعية بقدر ما هى نبتة العوامل التاريخية . ولعل هذا ماعناه ليوبولد سينجور فى محاضرته فى كليةالقديس انطونيوس فى جامعة أوكسفورد . والفرق الاساسى الوحيد هو انه لما كانت نظرية « الزنجية » ، تحاول ان تثبت الاصالة للقيم الحضارية الافريقية ، وان تؤكد القيم الخاصة بالعالم الافريقى الزنجى ، فانها باتت تمثل عقبة فى طريق انتشار المذهب الشيوعى . وهى تحاول ان تمثل للشعوب السوداء ، ما تمثله القومية العربية للوطن العربى .

---

(١) كتاب « تاريخ افريقيا السوداء » لأندريه سيك .

ولكن من الواضح على أى حال ، انه لا يمكن الدفاع عن افريقيا السوداء ضد الشيوعيه بمجرد تأكيد القيم الحضارية ومافيها من محتوى فريد فى نوعه . ولا ريب فى ان من واجب الدول الحديثة ان تبذل جهودا جدية فى المجالات الاجتماعية والاقتصادية . ولا تنتشر الشيوعيه بفضل ما فيها من عقيدة مذهبية فحسب ، وانما تفيد من اوضاع الشعوب ، واحوالها الاقتصادية والاجتماعية . وقد ادرك جورج بادمور هذه الحقيقة ، وقال ان وقف التيار الشيوعى يتطلب ان تقوم « القومية الحركية » للوحدة الافريقية بالاستناد الى «برنامج اجتماعى للتصنيع ، واساليب تعاونية للانتاج الزراعى » وسنرى فيما بعد كيف تحاول الدول الحديثه . حل هذه المشكلة المعقدة من التنمية الاقتصاديه ، والى أى العقائد تستند فى اسلوب حلها . لكننا سنحصر بحثنا فى الوقت الحاضر على أى حال فى تحليل القومية ، وقد بحثنا حتى الآن فى موضوع الوحدة الافريقيه كسلاح يستخدم ضد الشيوعيه . وسننتقل الآن الى البحث فى الروابط بين هذه العقيدة وبين الكفاح ضد الاستعمار .

ب : ـ الوحدة الافريقيه كطريق للتحرر من الاستعمار وارساء قواعد الاستقلال :ـ

قامت فكرة الوحدة الافريقية بتنشيط حركات التحرر من الاستعمار فى افريقيا ومدها بمصادر القوة ، ومازالت تفعل ذلك حتى الآن . وكان القادة العاملون من امثال الدكتور ازيكيوى فى نيجريا ، والدكتور قوامى نكروما فى غانا ، والزعيم النقابى سيكوتورى فى غينيا ، وليوبولد سيدار سينجور فى السنغال ، من دعاة الوحدة الافريقية .

وكانت الاوضاع الاستعمارية التى عاشت فى ظلها الشعوب المختلفة فى افريقيا السوداء ، قد دفعتهم الى التطلع ، الى شعار مشترك فى نضالهم من اجل الاستقلال . وقد سدت عقيدة الوحدة الافريقية هذا التطلب ، اذ ان تمجيدها انصب على « الوطن الافريقى الام » .

ومازالت الشعوب التى حققت استقلالها حتى اليوم تؤكد تضامنها مع تلك الشعوب التى لم تنل استقلالها بعد . فهى تعتبر ان افريقيا باسرها تؤلف وطنا واحدا لها . ومن الشائع ان نسمع القادة الافريقيين يقولون ان استقلال بلادهم وحدها ، لا يعتبر كافيا ، وان الصراع ضد الاستعمار لن ينتهى حتى تتحرر القارة الافريقية كلها . وقد سمعنا

هذا القول فى اكثر من خطاب سياسى ، ولعل خير تلخيص لهذه الفكرة، ما جاء على لسان سيكوتورى بعد ان اصبح رئيسا لجمهورية غينيا اذ قال ... « نحن ننظر الى افريقيا كجسم واحد ، اذا اشتكا منه عضو ، ضجت الاعضاء الاخرى بالشكوى والالم . لانها تؤلف كلها جسما واحدا » (١) .

ويتضح من هذا أن ثمة طرازا من الوحدة العضوية بين أجزاء إفريقيا المختلفة ، ولعل هذا يوضح لماذا تنظر بعض البلاد الافريقية التى استعادت سيادتها الى الوحدة الافريقية كوسيلة لتحرير القارة كلها .

ولكن مانعنى به فى هذه الدراسة ، هو أثر الوحدة الافريقية على السياسات الدولية . فهناك نظرة الى هذه الوحدة على صعيد العلاقات بين الدول الافريقية والعالم الخارجى ، على أنها وسيلة للحفاظ على الاستقلال الذى تحقق . وتحاول الدول الافريقية ، اقامة نظام يتولى حمايتها من التدخلات التى لامبرر لها من العالم الخارجى . وقد سبق لنا أن أشرنا الى التصادم بين الوحدة الافريقية والشيوعية . لكن هذا التصادم لم يكن الا صورة واحدة من المشكلة . فالوحدة الاقليمية باستنادها الى تأكيد الشخصية الافريقية تعتبر وسيلة للاصطراع مع أى شكل من أشكال الاستعمار . وهى ترى أن الاستقلال ، وقد تحقق بصورة مشروعة ، يجب أن يصان ويحمى ، وانه لايعتبر نهائيا ، بل فى حاجة الى الحفاظ الدائم . وتواصل الدول الحديثة الاستقلال ، الحملة على الاستعمار واستنكاره . ترى هل هو مجرد كابوس ، أو تهديد وهمى ؟ أو هل هناك خطر فعلى حقا من الاستعمار ؟ على أى حال ، انه يمثل حقيقة واقعة ، وقد يكون من المستبعد أن يزول الخوف من الاستعمار ، بصورة نهائية من عقول الافريقيين ووعيهم . وقد دخل تعبير « الاستعمار الجديد » الآن واحتل مكانه فى مقدمة المصطلحات السياسية . وليس تعبير «اللاانحياز» الا التحول فى الظاهرة التى تولينا شرحها الى الميدان الدولى . فقد تحقق الاستقلال ، ولكن هناك الكثير من الشكوك ، ومن الكبرياء ، ومن التصميم ، ومن التحفظ ، وهذه عوامل كلها تجعل العلاقات بين البلاد الافريقية وغيرها من البلاد

---

(١) كتاب « تجربة غينيا والوحدة الافريقية » لسيكوتورى . وهو مجموعة الخطب التى القاها الزعيم الغينى فى المؤتمرات العامة والاقليمية لحزب غينيا الديمقراطى أو فى المناسبات العامة والرسمية .

(المؤلف)

فى منتهى الصعوبة . وليس مد الوحـدة الافريقيـة الا الدعم المذهبى للسياسات الخارجية المتبناة . ويقول فيليب ديكرين فى هذا الصدد .

« تصيب الدهشـة الدول العظمى غير الافريقية من الطريقة التى تسير فيها حركة الوحدة الافريقية ، وبينما يعيد الامريكيون والروس والبريطانيون والفرنسـيون ، بمنتهى الحذر والدقة ، النظر فى مواقفهم من افريقيا ، نجد انهـم حائرين فى اتباع أحد سبيلين ، أولهمـا السعى ، الى عرقلة الوحدة الافريقية ، ولا سيما عن طريق الانتفـاع من العقبات القائمة فى طريقها ، وثانيهما ، السير مع تيار هذه الوحدة والعمل على محاولة التفاهم معه » . (١)

وسنرى فى القسم الثانى من هذه الدراسة ، كيف تسير هـذه القضايا كلها فى طريق التطبيق . أما الآ فسنواصـل العمل فى تحليلنا للصور المختلفة من الوحدة الافريقية .

(ج) الجامعة الافريقية كوسيلة لتحقيق الوحدة الافريقية :

حظيت هـذه الناحية من فكرة الوحدة الافريقية بالعنـاية الكبرى من معظم المراقبين . وقد كتب الكثير حتى الآن عن هذه الوحدة ، التى لا شك فى أن الافريقيين يتوقون اليها من صميم أفئدتهم . ولعل من النادر أن يلقى أى زعيم افريقى ، خطابا سياسيا ذا أهمية ، دون أن يمس هذه الفكرة من قريب أو بعيد . وموضـوع الوحدة الافريقية من المواضيع المشحونة بالعواطف والحماسة . ولكنه أيضا من المواضيع المضطربة التى تحفل بالحوافز على الخلاف ، وهى حوافز تظهر عندما نقوم بأية محاولة للتعمق فى درس هذا الموضوع وتحليل محتواه .

وعلينا أن ندرسه من زاويتين أولاهما الزاوية الاقليمية ، وثانيتهما الزاوية التنظيمية .

١ ـ الاساس الاقليمى للوحدة الافريقية :

هذه نقطة أولى يقوم الخلاف حولها . فالمعروف ان الذين يتحدثون عن اقامة « الولايات الافريقية المتحدة » لايتفقون على الحدود الجغرافية لهذا

---

(١) مقال « الوحدة الافريقية » لفيليب ديكرين فى العدد الرابع من عام ١٩٥٩ من « مجلة السياسة الخارجية » .

الكيان . وقد تحدث فيليب ديكرين بكثير من السداد والصواب عن هذا الموضوع فقال : « ينادى بعضهم بان تتحد افريقيا الى الجنوب من الصحراء بينما ينادى البعض الآخر باتحاد الاقاليم الواقعة بين المدارين ، السرطان والجدى ، والبعض الثالث بافريقيا كلهـــا من الجزائر حتى رأس الرجاء الصالح ، ومن دكار الى نياروبى » .

ويختلف مفهوم الوحدة الإفريقية من شمول تجمع اقليمى للدول التى تقع فى منطقة واحدة ، الى ادخال القارة الافريقية كلها فيها. وقد لا يعدو أوسع تعريف لها ، ماعناه مبدأ مونرو (١) بالنســبة الى أمريكا ، وهو المبدأ الذى استند الى تمجيد الوطنية الامريكية ، وايقاظ الوعى القومى فى أمريكا . وقد اعتمــد هــذا المبــدأ أيضــا على المتطلبــات الدفاعيــة والاستقلالية للقارة الامريكية وكان الى حد كبير الاساس فى الدعوة الى الوحدة الامريكية ، التى تمتد الى ماوراء أمريكا الشمالية ، والتى تتطلع الى تطويق القارة الامريكية كلها وضمها اليها . وقد جسد مونرو بمبدئه حركة فكرية كانت قائمة ، ورفعها الى صعيد العقيدة السياسية اذ قال . « ان الطبيعة التى جعلت منا سكان قارة واحدة ، قد وحدتنا أيضا ، فى عرى من الوطنية المشتركة » . وقد لجأ ثورى برازيلى الى استخدام عبارات مماثلة ، وجهها الى توماس جيفرسون ، الرئيس الذى سبق مونرو فى رئاسة الجمهورية الامريكية .

وقد لاتكون ثمة أهمية للتأكيد على هذه الأوجه من عقيدة مونرو ، لا سيما وانها لم تعد قائمة وصالحة . ولما كانت هذه العقيدة أو المبدأ ، قد استهدف حماية القارة الامريكية من التدخل والسيطرة من جانب أوربا ، فقد دفعا تلك القارة الى سياسة انعزالية ، من المحتمل ، انها كانت صالحة فى القرن التاسع عشر ولكنها لم تعد صالحة اليوم. وكلنا يعرف الصلات الكثيرة والمتزايدة من سياسية واقتصادية وعسكرية ، التى تربط الولايات المتحدة بأوربا الغربية . وقد أضحت هذه درع أمريكا الواقية ، وترسها فى خططها الدفاعية ضد التوسع السوفياتى . فعندما أعلن مبدأ مونرو ، كانت المبررات التاريخية التى اســتخدمت لتبريره ، الرغبة فى حماية الاستقلال الحديث الذى حققته الولايات المتحدة الأمريكية .

---

(١) نسبة الى أحد رؤساء الولايات المتحـــدة الامريكية . وقد أعلن أن أمريكا للامريكيين وحظر على اية دولة من خارجها ، التدخل فى شئون القارة الامريكيــة ، فحال بذلك دون جعل أمريكا مسرحا للتدخل الاستعمارى الاوربى .

(المعرب)

ونحن نجد هذه الفكرة القارية التى نشأت عن حطام الاستعمار الاوربى وبقاياه فى أمريكا ، وفى أفريقيا أيضا ، حيث نشأت كذلك من الناحية التاريخية من رغبة الدول الافريقية ، فى الحفاظ على استقلالها الذى حققته حديثا • ولكن هناك عقبات عملية كثيرة تقف فى طريق تطبيق المبدأ فى افريقيا • فهو يتعارض مع القومية الصغيرة التى سبق لنا التحدث عنها • وقد يبدو من العسير أيضا تطبيقه اليوم على القارة الافريقية ، وذلك لأن مفاهيم السياسة العالمية قد تبدلت عما كانت عليه فى القرن التاسع عشر •

ومهما كان الوضع ، فمن العسير ، كما هو واضح ، وضع حدود جغرافية دقيقة للدولة الافريقية • ومازالت «الدولة الافريقية السوداء» التى يتحدث عنها السيد سينجور فى حاجة الى من يقيمها ، اذ انها لا تعدو الآن أن تكون جيشانا من الحركات والتطلعات ، لا واقعا محددا • ويقول السيد سينجور : « علينا قبل كل شىء أن نؤمن لدولة الغد الاساس الحضارى ، عن طريق تعريف الخصائص الرئيسية لحضارة افريقيا السوداء » (١) وسندرس فيما بعد الجهود الراهنة لخلق هذا المركب الثقافى ، والمصاعب التى يواجهها • وسندرج قائمة بالنتائج المتحققة ، ولكن من الجلى لنا ان المشكلة التى نواجهها فى منتهى التعقيد •

٢ ـ النواحي التنظيمية للوحدة الافريقية :

وتثير هذه القضية على الفور مشاكل تنظيمية ليست بالسهلة على الحل الى حد كبير • فهل نقيم افريقيا ولايات اتحادية تعاونية (فيدرالية) أو اتحادات ائتلافية (كونفيدرالية) للدول المشتركة ؟ أو هل نقيم دولة وحدوية كبرى عظيمة عن طريق ضم عدة دول الى بعضها ؟ فالاتجاهات الراهنة متضاربة ، وفرص الخلاف كثيرة ووافرة • فهناك عقبات سياسية واجتماعية واقتصادية ، تواجه الدعوة الى هذه الوحدة • ومع ذلك فهناك احيانا نصوص تأكيدية على هذه الوحدة فى دساتير الدول الافريقية ولاسيما فى دساتير الدول الناطقة بالفرنسية (٢) والشىء البارز فى هذا الصدد ، هو ذلك الاجماع الغريب فى تلك العبارات المستخدمة فى هذا التأكيد • فدستور جمهورية غينيا يخصص فصلا خاصا لموضوع الوحدة الافريقية ،

---

(١) ليوبولد سيدار سينجور ، « الأمة والنظرة الافريقية الى الاشتراكية » ، مطبعة الوجود الافريقى •

(٢) كتاب « الدساتير الافريقية » لدى جى لافروف وجى بيزير ـ مطبعة بيدون ـ باريس •

وتنص المادة ٣٤ منه على مايلى : «تستطيع جمهورية غينيا أن تعقد مع أية دولة افريقية أخرى ، اتفاقات للاشتراك فى المصالح أو لتوحيدها ، مع ماقد يعنيه ذلك من تخـل جزئى أو كلى عن سيادتهـا فى سـبيل تحقيق الوحدة الافريقية » ويلجأ دســتور جمهورية مالى ، فى مادته التاسعة والاربعين الى النص أيضا على نفس التعابير •

واقتبست جمهورية افريقيا الوسطى أيضا نفس التعابير • وتتحدث ديباجة دستور جمهورية السـنغال عن الوحدة الســياسية والثقافية والاقتصــادية والاجتمـاعية ، كشىء لازم لتأكيد الشخصية الافريقية • وبالرغم من اختلاف التعبير هنا بعض الشىء ، الا ان فكرة الوحدة الافريقية مؤكدة فى هذا الدستور تمام التأكيد •

وقد استخدمت دول « مجلس الاتفاق » ودول افريقيا الاســتوائية وهى الكونجو وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى والجابون ، صيغة مغايرة• فقد آثرت استعمال عبارة « الترابط والتعاون » بين الدول الافريقة على تعبير « الوحدة الافريقية » • .

ولا ريب فى ان هـذا التبـاين فى التعبير بين الطرازين ، يعكس الاساليب المتباينة بين هذه الدول فى السعى لتحقيق الوحدة الافريقية ومفاهيمها • فحركة الوحدة الافريقية تواجه قوى مفسخة«طردى مركزية» تجعل الوحدة عسيرة على التحقيق على المستوى التنظيمى • وتعكس هذه القوى اثارها على السياسات الخارجية القومية ، ولا سيما فى العلاقات بين الدول الافريقية بعضها ببعض • فجميع الدول الافريقية تتأثر بحركتين ، لكل منهما قواها وتطلعاتها ، وهما تتجاذبانها فى نفس الوقت فى اتجاهين معاكسين ، اولهما القومية الصغيرة والثانى الوحدة الافريقية.وبالرغم من ان الافريقيين يخلصون للوحدة الافريقية كمثل أعلى ، الا انهم يخلصون فى الوقت نفسه ، وبذات القوة للدفاع عن دولتهم الجديدة الخاصة بهم ، بدافع من الغريزة والخوف من المجهول • ولعل هذا يوضـح النواحى المتعارضـة غالبا فى السياسة الخارجية الافريقية المتوزعة بين الرغبـة فى الانفتاح على العالم الافريقى ، والميل الغريزى من كل دولة الى الانطواء الذاتى • ولا ريب فى ان خلق أجهزة فوق القومية يعكس كما سنرى فيما بعـد ، الرغبة والخوف فى آن واحد • ترى هل يتمكن هدف الوحدة الافريقية فى النهاية من التغلب على جميع العقبات التى تعتور سبيله ؟ وهل يؤلف هذا الهدف خطوة حاسمة فى طريق تحقيق الوحدة ؟ وما هو شكل هذه الوحدة التى ستتحقق ؟ وما الحدود التى يجب أن توضع لها ؟ هذه أسئلة تحتاج الى ردود ، ما زال من العسير فى الوقت الحاضر الحصول عليها • . .

(د) الوحدة الافريقية كستار للامبريالية الجديدة

قد لا يستكمل تحليلنا مداه ، على أى حال ، اذا لم نشر هنا الى ناحية أخرى تتعلق بالمطامع الشخصيـة والقوميـة • فهناك عـدد من الساسـة الافريقيين يعانون من مرض جديد يدعى « الزعامة » • فدعوة بعضهم الى الوحدة الافريقية ومناداتهم بها ، تخفى فى حد ذاتها طموحا ذاتيا كمينـا فى أن يكونوا قادة هذه الوحدة ، والمسيطرين على افريقيا المتحدة • وقد استنكر بعض القادة الافريقيين بعنف أحيانا هذه النزعة • ولـكن هناك بعض الدول الافريقيـة التى استقلت تحلم بالتوسع الاقليمى • وهناك حنين عنيف الى امبراطوريات الماضى العظيمة التى تجد التعبير عنهـا فى بعض الدول المعنية كغانا ومالى مثلا • لكن هذه الامبراطوريات خيالات تاريخية • ومع ذلك ، فهناك حالات كثيرة نسمع فيها بتطلعات بلاد الى الاراضى الاقليمية لجارة لها • وتوجه التهمة الى المستعمرين السابقين بأنهم جزأوا بعض الاقاليم الافريقية التى كانت تؤلف وحدات جغرافية أو عرقية قبل العهد الاستعمارى • ويؤيد دعاة هذا الرأى نظريتهم بالاستناد الى فكرة « الحدود الطبيعية » • ولا ريب فى أن مطالب غانا من توجو والمغرب من موريتانيا ، والنزاع الاخير بين نيجيريا وجمهورية الكمرون حول مستعمرة الكمرون البريطانية السابقة ليست الا تجسيدا لهذه النزعة .

ويتضح من تحليلنا أن لفكرة الوحدة الافريقية صورا شتى فهى تبدو أحيانا كوسيلة للدفاع عن الافريقيين ضد المذاهب الخارجية ، كمـا تبدو أحيانا أخرى كسلاح فى النضال ضد الاستعمار • ولا ريب فى أن مقاومة الاستعمار والشيوعية تمثل الصورتين السلبيتين للوحدة الافريقية • فهى تظهر الفكرة كوسيلة للحمـاية والدفاع عن النفس • ولـكن وراء هاتين الصورتين للفكرة ، هناك صورة ايجابية أخرى ، هى بناءة ، وتمثل هدف الوحدة الافريقية •

لكن تحليلنا كله ، لا يعكس الواقع المعقـد كله • وبالرغم من كل ما قلناه فان فكرة الوحدة الافريقية ، ما زالت مفهوما يفتقر الى تحـديد الحدود ، ويحتاج الى مزيج من الوقائع والاساطير • وتتضمن هذه الوقائع حقيقة انتماء هذه الدول كلها لقارة واحدة ، وتشابهها فى الاوضـاع الاقتصادية والاجتماعية ، وعرى التضامن القائمة بينهـا والنابعـة عن الوضع الاستعمـارى الذى كانت جميـع الشـعوب الافريقية تعيش فى ظله ، وما زال بعضها يعيش حتى اليوم • أما الاساطير فهى مجموعة من

الافكار والانطباعات والعقائد ، وحتى الخرافات التى تستند اليها فكرة الوحدة الافريقية ، والاعتقاد بأن الافريقيين يشتركون فى المصير الواحد ٠

وبالاضافة الى جمعها بين الواقع والاسطورة ، فان الوحدة الافريقية تؤلف مزيجا من العناصر المتصارعة ٠ فهى تمثل حركة فوق القومية تهدف الى توحيد افريقيا كلها ، أو توحيد جميع الاجزاء الواقعة فى قسم منها ٠ وهى على هذا الصعيد ، وفى شكلها المتطرف ، تعتبر حركة قارية ، لا تختلف كثيرا عن مبدأ مونرو ٠ ولكنها فى الوقت نفسه تمثل حركة فوق القومية ، تحمل فى واقعها عناصر الامبريالية ٠ وهى حركة وحدوية ، ولكنها تواجه قوى انفصالية ، وتنطوى على عناصر من الخلاف والتفكك ٠ وتعمل جميع هذه العناصر المتضاربة عملها فى وقت واحد ، بالرغم من اختلاف درجاته ، طبقا للظروف المتعلقة ، والمصالح المتصلة بها ، وطبقا للأمزجة القومية ولمتطلبات المجتمعات والفئات ٠

ومع ذلك تظل القومية الافريقية هى العنصر الطاغى والمسيطر لأنها تتناول تأكيد اصالة العالم الافريقى ٠ ويحاول هذا العالم العثور على السبيل الصحيح الذى يتجه فيه ، وشق طريقه عبر أجمات كثيفة ومتلبدة من العلاقات الدولية ٠ ولكن نظرا لوجود عدد كبير من العناصر المتضاربة والمتناقضة فى تكوين فكرة الوحدة الافريقية ، فان السير الحالى للدول الافريقية يعرض الكثير من الانحناءات والالتواءات ، التى تتيح لنا الفرص العديدة ملاحظتها ٠

أما وقد انتهينا الآن من عرض صورتين من صور القومية الافريقية ، وهما القومية الصغرى ، والقومية الكبرى ، فقد بات لزاما علينا أن ننتقل الى حركة عقائدية أخرى وهى الاشتراكية ٠

- ٢ -

الاشتراكية

يستخدم تعبير الاشتراكية فى هذا الفصل فى أوسع معانيه • فهو يمثل الحركة الفكرية التى ظهرت فى أوروبا فى الربع الاول من القـرن التاسع عشر ، نتيجة الثورة الصناعية الكبرى ، وقيام النظام الرأسمالى فكانت الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، ثورة سياسية ، اذ حققت النصر للطبقة الوسطى على الطبقات النبيلة (الارستقراطية) • ولكن لم يمض وقت طويل ، حتى اكتشفت الثورة أن التبـدل فى البنيـان السياسى ، يكون عاجزا ومشلولا عن ازالة الاجحافات الاجتماعية • وسرعان ماظهرت مجموعة جديدة من الافكار ، هدفت الى استكمال الديمقراطية السياسية ، بديمقراطية أخرى اقتصادية واجتماعية • وقد لا يكون لزاما علينـا ، بالنسبة الى موضوعنا فى هذا الكتاب ، أن نتابع التطورات المتعاقبة فى الفكر الاشتراكى منذ أيام فورييه (١) الى سان سيمون (٢) وبرودون (٣) وكارل ماركس • وبالرغم من أن الاشتراكية الطوبائية ، والاشتراكية العلمية ، تمثلان خطين مختلفين فى الفكر الاشتراكى ، وفى طرائقهما ،

---

(١) فرنسوا مارى شارل فورييه (١٧٧٢ ــ ١٨٣٧) ــ كاتب اشتراكى فرنسى • وضـع كتابا عن المجتمع الذى يقترحه ، وآخر عن العالم الجديد الذى يطبق نظامه الاشتراكى القائم على أساس التعاون •

(٢) سان سيمون (١٧٦٠ ــ ١٨٢٥) ــ من المفكرين الاشتراكيين الفرنسيين • وهو واضع المدرسـة الفكرية الاشتراكية التى عرفت باسمه والتى تقوم على الدولة الصناعية • وأهم مؤلفاته « النظام الصناعى » •

(٣) برودون (١٨٠٩ ــ ١٨٦٥) ــ من المفكرين الاشـتراكيين الفرنسيين • أهم مؤلفاته نظام التناقضات الاقتصادية والفلسفية ، الذى وصف الملكية فيه بأنها سرقة •

(المعرب)

ووسائلهما أحيانا ، الا انهما تقومان على هدف واحد ، وهو العدل الاجتماعى • وعلينا أن نقدر ماركس كل التقدير ، لأنه أقام عقدة متماسكة متلاحمة ، تستند الى الطريقة العلمية • ولكن علينا أن نقول أيضا ، ان الفكر الاشتراكى كله ، ينبع من مصدر واحد من مصادر التطلع ، بل ومن حافز يعتبر من أنبل الحوافز وأسماها •

لكن هذا لم يحل ، على أى حال ، دون أن تتولد عن فرعى الاشتراكية حركات سياسية مختلفة ومتعادية أحيانا • فالاشتراكية الثانية والاشتراكية الثالثة ، حركتان متنافستان ، وقد امتد التنافس بينهما الى ما وراء الحدود الأوروبية فوصل البلاد الافريقية • ولعل هذه النقطة فى منتهى الأهمية للمشكلة التى نتولى درسها الآن • وذلك لأن السياسات الخارجية للدول الافريقية ، تتباين بتباين هذه الحركات التى تنتمى اليها هذه الدول •

وقبل التعمق فى بحث ما اختارته الدول الافريقية ، أرى من الأنسب أولا ، البحث فى الأسباب التى دعت الى انتشار الاشتراكية كمذهب فى افريقيا كلها ، بخطوات سريعة •

١ ـ أسباب انتشار الاشتراكية فى افريقيا السوداء :

هناك أسباب عدة لهذه الظاهرة المتناهية فى الأهمية :

(ا) عاشت المجتمعات الافريقية منذ أقدم العصور وتطورت ضمن اطار من الاشتراكية الطبيعية المتولدة عن التجربة ، والتى يستطيع المرء تسميتها بالاشتراكية الغريزية أو الفطرية •

(ب) جاءت الاشتراكية الاوروبية كمدافع عن الشعوب المستعمرة ، واعتبرتها هذه الشعوب ، ان حقا وان خطأ ، كسلاح تستخدمه فى نضالها ضد الاستعمار •

(جـ) ينظر الى الاشتراكية أخيرا فى افريقيا على انها أداة للتنمية الاقتصادية • وقد أثارت التجربتان الروسية والصينية بوجه خاص ، اهتمام شعوب افريقيا السوداء ، وود الكثيرون من الافريقيين لو أدخلوا هاتين التجربتين الى مجتمعاتهم بعد تعديلها تعديلا مناسبا •

وسنتولى الآن درس كل من هذه الافكار الثلاث بمزيد من الشرح والتفصيل •

(١) افريقيا السوداء ذات التقاليد الاشتراكية العريقة :

كثيرا ما يقال بأن الافريقى اشتراكى بتقاليده • وقد أكد علماء الاجتماع والاجناس البشرية فى دراساتهم الدقيقة للحياة الاجتماعية الافريقية على هذه الظاهرة المسيطرة على المجتمعات الافريقية • فالفرد فى افريقيا لا يعتبر نفسه الا عضوا فى مجموعة • وهو يعرف نفسه دائما بالفئة أو المجموعة التى ينتمى اليها • ومن هنا لا يكون المجموع والفرد فى افريقيا واقعين منفصلين ومتميزين عن بعضهما ، وانما يؤلفان واقعا واحدا • وقد حاول الأب المحترم تمبلز والأب مارسيل جريول ، بوجه خاص ، ايضاح هذه الظاهرة التى تعود فى جذورها الى الفلسفة الافريقية الزنجية القديمة . وتستند الاشتراكية الزنجية الى فلسفة كونية ، تفسر الكون ، وتقول بأن الانسان فيه لا يتفرد ، ولا يؤلف وجودا واقعيا مستقلا ، وانما يمثل خلية فى وحدة يندمج فيها ويستمد منها قوته وحياته • وتعتبر هذه الظاهرة على الصعيد الاجتماعى مجموعية لا جماعية • ولاريب فى أن هذه هى نقطة الخلاف بين الاشتراكية الافريقية والاشتراكية الأوروبية • فالأخيرة تمثل انتصار المجتمع على الفرد ، ومن هنا نبعت تعابير « النضال الاشتراكي » و « الثورة الاشتراكية » و « انتصار الاشتراكية » •

ولا تكون الظاهرة المجموعية على النقيض من ذلك ، وليدة صراع أو انتصار ، بل ثمرة اتفاق وانسجام وأداء متبادل ، بل وتكافل حياتى الى حد كبير •

وتظهر أية دراسة للنظم الأوروبية على الصعيدين السياسى والقانونى ، ان المجتمع والفرد كانا فى صراع دائم • وكان جل ما هدف اليه النظام القضائى ، هو محاولة الوصول الى حل لهذا الصراع. وكثيرا ما يكون هذا الحل لصالح الفرد ، فتنتصر العقائد التفرديه ، بينما يميل الحل فى أحايين كثيرة لمصلحة المجتمع ، وتنتصر آنذاك العقائد الاشتراكية • وأحيانا يقوم التوازن بينهما ، ويكون عادة من النوع الغريب وغير المستقر • وهناك حالة من الانفصام فى البنيان الاجتماعى ، اذ يتالف من واقعين متعارضين ، هما الفرد والمجتمع ، اللذان يواجه أحدهما الآخر •

وتظهر هذه الملاحظات العامة المعدودة ، صورة التباين بين الاشتراكيتين الافريقية والأوروبية • فبينما تكون الأولى ظاهرة «طبيعية» ، نرى أن الثانية تستند الى فلسفات عقائدية • وبينما تكون الاشتراكية

الافريقية ، عامل اندماج تقضي باشتراك الفرد ومساهمته في المجموعة الاجتماعية ، نرى أن الاشتراكية الأوروبية تعتمد على القوانين والأنظمة والقواعد المكتوبة .

وبالرغم من هذه الفروق الواضحة ، فان الاشتراكية الافريقية . ساعدت الاشتراكية الأوروبية على التأقلم مع افريقيا . وتم تطوير النظم العرفية المألوفة في افريقيا السوداء ، وتحولت عن طريق الاتصال بالعالم الخارجي . ولا ريب في أن ولوج افريقيا المتدرج للعالم الحديث ، يؤدي بصورة متدرجة أيضا الى تفسخ النظم التقليدية الاجتماعية فيها . وأظهر خلق دول مستقلة جديدة ، تتعلق بمتطلبات جديدة وتصطرع معها ، الحاجة الى أن تخلف هذه الدول وراءها ، كل ما هو تقليدي ومألوف . ومن الطبيعي أن تتحول أيضا الى الأساليب التي خبرتها الدول الحديثة ، لمساعدتها في تطبيق اشتراكيتها التقليدية .

(ب) الاشتراكية كسلاح ضد الامبريالية والاستعمار :

كانت قوة هذا الاستهواء طاغية ، لأن الاشتراكية أعلنت عن وقوفها الى جانب الشعوب المستعمرة . وكان النظريون الاشتراكيون العظام في أوروبا ، يناقشون في البداية بالطبع ، المشاكل ضمن المحتوى الأوروبي وحده . وصاغ كارل ماركس ، بوجه خاص عقيدته ، لتستخدمها الطبقات العاملة في أوروبا . فقد آمن بحتمية الثورة التي تعلن الاشتراكية في البلاد المتقدمة في المجال الصناعي . وآمن أيضا بأن هذه الثورة الاشتراكية العظيمة ستعتمد على طبقة عمالية مثقفة ومتنورة . لكن الحقائق اللاحقة ، عملت باتجاه معاكس لهذه النظرية ، فقد وقعت أول ثورة اشتراكيه عظيمة في امبراطورية القياصرة ، وكانت هذه الامبراطورية تشمل سدس العالم المعروف وتضم أواسط أوروبا وتمتد حتى الشرق الأقصى ، ولا يسكنها الا رعايا معظمهم من الفلاحين الأميين .

وأدى نجاح ثورة عام ١٩١٧ بلينين الى اعادة التفكير في عقيدة كارل ماركس . فقد لاحظ أن الثورة الاشتراكية لم تتحقق في بلاد أوروبا الغربية الرأسمالية ، وتمكن « ثيير » من القضاء على كوميون باريس في عام ١٨٧٠ ، وجاءت الجمهورية الفرنسية الثالثة بعهد مستقر يقوم على الليبرالية الاقتصادية والتوسع الاستعماري .

وأعلن لينين استنكاره لموقف الطبقات العاملة في العالم الغربي واتهمها بالتحول الى الطبقة الوسطى ، وبفقدها للحماسة الثورية ، وراح

يستشهد بأقوال سيسيل رودوس ، أحد كبار أساطين المال فى بريطانيا والعالم اذ قال ... علينا نحن ساسة المستعمرات ، اذا أردنا انقاذ أربعين مليونا من سكان المملكة المتحدة من شرور الحرب الأهلية ، وتقتيلها ، أن نحصل على أراض جديدة ، نسكن فيها الفائض من سكان البلاد ، ونجد المنافذ الجديدة ، لمنتجات مصانعنا ومناجمنا • فالامبراطورية كما أرى : ليست الا قضـية معـدة واشباعها ، واذا أردنا تجنب الحرب الأهلية ، فعلينا أن نتحول الى مستعمرين » •

ولاحظ لينين أن استغلال المستعمرات ، مكن بعض الدول ، من استخدام الفائض من الأرباح « فى رشوة قادة الطبقة العاملة » • وراح يستنكر بمنتهى العنف والشدة، «هذه الطبقة من العمال البورجوازيين أو من أرستقراطيى الطبقة العاملة » التى تمثل الدعامة الرئيسية لاسـناد الطبقة الوسطى ، بل تمثل أعوانها الحقيقيين • وأضاف « ان أفراد هذه الطبقة هم أذناب الطبقات الرأسمالية لأنهم يقفون حتما فى الحرب الأهلية بين الطبقتين العاملة والوسطى ، الى جانب الطبقة الأخيرة ، وبأعداد كبيرة، فينصرون حكومة فرساى على أنصار الكوميون » •

وأدى هذا الموقف بلينين الى تعديل أساليبه ، وراح يعـدل فى الخطط التى كان أستاذه كارل ماركس قد اقترحها • ورأى أن السبيـل لخلق أوضاع مواتية للثورة البروليتـارية فى أوروبا الغربيـة ، يتطلب مهاجمة الامبريالية ، وقطع أوروبا عن مستعمراتها وراء البحار • ورأى فى الامبريالية شكلا كاملا من أشكال الرأسمالية • واعتمد بعد التقصى فى البحوث التى أجراها موريس الكاتب الأمريكى ، على القول بأن حقبة الفتح الاستعمارى لم تبدأ الا بعيد الفترة التى كانت الرأسمالية فيها قد وصلت نهاية التطور والنمو فى أوروبا •

كانت هذه هى الاعتبارات التى حدت بلينين الى الاهتمام بسكان المستعمرات • ومن الواضح أن موقفه لم يكن مناهضا للاستعمار فطريا ، وانما كان وليد تحالف ضد عدو مشترك (١) وتركز تفكيره على مهاجمة

---

(١) لا أدرى كيف توصل الكاتب الى هـذه النتيجة الخاطئة • واذا كانت التطورات التى وقعت بعد وفاة ماركس ، ولاسيما فى الميدان الاستعمارى ، قد كشفت للينين عن حقائق، لم يكن ماركس قد وعاها ، فلا يعنى هذا ، ان لينين اتخذ من مناهضة الاسـتعمار ، مجرد « تكتيك » لمحاربة الرأسمالية ، بل يعنى ان التجارب اللاحقة ساعدت لينين على تطوير نظرية أستاذه ماركس •

(المعرب)

المجتمعات الرأسمالية الغربية عن طريق مستعمراتها وراء البحار • وقال « ان الطـريق الى باريس تمـر عبر بـكين » • ولا ريب فى ان التسلل الشيوعى الى العالم خارج اوروبا بدا أول ما بدأ فى الشرق الاقصى • وسندرس في مكان لاحق ، أساليب التسلل الشيوعى الى افريقيا ، ولعل النقطة المهمة الوحيدة ، هى ان نذكر أن السلطان العقائدى للاشتراكية فى افريقيا ، يعتمد الى حد ما ، على الحقيقة الواقعة ، وهى أن هذه العقيدة أعلنت عن نفسها كسلاح ضد الامبريالية والاستعمار •

وقد اتفق الاتجاهان الاشــتراكيان الرئيســيان اللذان تمثلهمـا الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية ، على هـذا الهـدف الواحد • وكل ما يقع بينهما من خلاف يتعلق بالأساليب والوسائل • لكن الاشتراكية الديمقراطية ، وجدت نفسها فى موقف سيىء ، اذ أنها أسهمت فى تحمل مسئولية الحكم فى الحقبة الاستعمارية • أما الشيوعيون ، وقد ظلوا دائما فى المعارضة فى أوروبا الغربية ، فقد استخدموا هــذه الحقيقة الى حد كبير فى حملتهم على الدولية الثانية • ولعل من الصحيح أن نلاحظ انهم ، أى الشيوعيين ، عندما شرعوا يشتركون فى الحكم ، لم يقوموا بتعديل السياسات الاستعمارية ، للحكومات التى كانوا يشتركون فيها • فقـد كان الشيوعيون يشتركون فى الحكم فى فرنسا ، عنـدما اتخذ القرار بارسال القوات العسكرية الى فيتنام ، بالرغم من أن هوشى مينه نفسه كان شيوعيا ، ولعل من الصحيح أن يقال ان الحكومات التى تمثل اليمين أو المعتدلين الوسط ، هى التى كانت تنفــذ المشــاريع الخاصة بانهاء الاستعمار التى تدعو اليها أحزاب اليسار ، وقد لا نجد حاجة كبـيرة الى تحرى الأسباب التى أدت الى هذه التناقضات المعروفة • ولكن علينا أن نعتـرف بأن معظم المستعمرات البريطانية والفرنسـية السابقـة حققت استقلالها عندما كانت أحزاب المحافظين والوسط فى الحكم فى بريطانيـا وفرنسا (١) •

لكن الدول الشيوعية فى أوروبا الشرقية تحاول اخفاء هذه الحقيقة التى لا ترتاح لها • فهى تجد أن من السهل عليها أن تستنكر الاستعمار ،

---

(١) أعتقد أن المؤلف يغالط هنا بعض المغالطة • فلم يسبق للشيوعيين فى بريطانيا أن اشتركوا فى الحكم • أما فى فرنسا فقد استقال الوزراء الشيوعيون من الحكومة بعـد ذلك القرار ولم يعودوا الى الاشتراك فى الحكم • ثم هناك ملاحظة أخرى تناقض قول المؤلف ، وهى ان اعلان استقلال الهند والباكستان وبورما وسـيلان وهى أهم أجزاء الامبراطورية البريطانية السابقة تم فى عهد حكومة العمال لا المحافظين •

(المعرب)

لأنها لم تكن صاحبة أية ممتلكات استعمارية بالمعنى المألوف لهذا التعبير •
وقد بدأت موسكو بتولى زمام المبادرة فى هذا الاتجاه • فقد دعا الحزب الشيوعى الروسى الى أول مؤتمر مناهض للاستعمار ، عقد فى بروكسل فى عام ١٩٢٧ ، وكانت التعليمات الواضحة التى تلقاها شيوعيو أوروبا الغربية ، أن يحملوا هراواتهم ، وأن يعملوا لتحرير الشعوب المستعمرة •
وعقد مؤتمر آخر فى السنة التالية فى موسكو ، وقد قرر اصدار تعليماته الى « الأحزاب الشيوعية فى البلاد الأوروبية بأن تضــع نهاية لمواقف اللامبالاة التى تقفها من الحركات الجماهيرية فى المستعمرات » وقرر المؤتمر أيضا أن تقدم هذه الاحزاب تأييدها الكامل والفعال « للحركات التحررية فى البلاد الاستعمارية وفى المستعمرات نفسها » • وكان هذا الموقف بمثابة شروع فى النضال • فقد أعلن الحزب الشيوعى السوفيتى حملات عنيفــة على الدول الاستعمارية الأوروبية • وقد تباينت هــذه الحمــلات طبقا للظروف ولأحلاف الاتحاد السوفيتى ، فقد أوقف الشيوعيون ابان الحرب العالمية الثانية ، حملاتهم المناهضة للاستعمار ، اذ أن روسيا كانت تحارب مع الغرب جنبا الى جنب • وقد أشار بعض المعلقين الى هذه الانتهازية التى يسميها الشيوعيون « تكتيكا » فى الموقف من القضايا الاستعمــارية ولكن لم تكن الحرب تضع أوزارها حتى عادت المعركة من جديد وقد شددت من عزائمها مواقف الحرب الباردة ، والصدام الحاد بين الغرب وبين العالم الشيوعى •

وبالرغم من أن الدولية الثانية ، اتخذت مواقف أكثر اعتدالا من موضوع تصفية الاستعمار ، الا أنها كانت تصر دائما على انها تقف الى جانب استقلال الشعوب المستعمرة • ولكنها كما سبق لنا وقلنا ، كانت أقل حرية فى العمل ، لأنها كانت تشترك دائما فى تحمــل مسئوليات الحكم • وكانت قد وجدت لزاما عليها أن تعمــل على التوفيق بين هدف التحرر الوطنى وبين مسئولياتها العملية عن شئون أوروبا الغربية • وقد اتخذ المؤتمر الذى عقدته الدولية الاشــتراكية فى مدينــة شــتوتجارت الألمانية فى عام ١٩٠٧ القرار التالى : « لا يستنكر المؤتمر من ناحيــة المبدأ ، وفى جميع فترات التاريخ ، جميع صور السياسات الاستعمارية ، اذ أن فى وسع هذه السياسات فى ظل الحكم الاشتراكى أن تحقق رسالة حضارية » • وقد عنى هذا القرار بعبارة أخرى ان الاستعمار سيىء فى ظل النظم الرأســمالية ، وان فى امكانه أن يكون طيبا فى ظل النظم الاشتراكية (١) •

(١) يعكس هذا القرار بصورة واضحة ، الاتجاهات الاشتراكية الزائفة التى سارت فيهــا الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوربا الغربية • اذ لا يمكن للاستعمار مهما =

ويفسر هذا البون فى نظرة كل من الاتجاهين الاشتراكيين ، الى حد ما ، البون فى ترحيب شعوب افريقيا السوداء بها ، ولا سيما فى وقت بلغت فيه حركات التحرر الأوج فى شنها أعظم معاركها النضالية • فقد أخـذت الأحزاب الافريقية المشتركة فى الدولية الثانية تفقد التأييـد الجماهيرى ، ومنيت بهزائم انتخابية شنيعة ، كما حدث فى غينيا بعد وفاة ياسين ديالو ، وفى السينغال مع الامين جويبى ، وفى السودان (مالى) مع فيـلى دابو كيسيكو ، وغـيرهم • ولكن ، بالرغم من أن الأحزاب الشيوعية حققت بعض النجاح فى افريقيا السوداء فى فترة معينة ، الا أنها سرعان ما خيبت آمال الجماهير • فقـد كانت تتبنى دائما مواقف « السلطة الأبوية » ، مما استفز المشاعر القومية الافريقية ضـدها ؛ وهى عين المشـاعر التى كانت تهدف هذه الأحزاب الى اثارتها ضـد الاستعمار • وليس فى وسعنا أن نمضى بصورة تفصيلية فى سرد تاريخ الأحزاب السياسية الافريقية ، اذ أن هذا العمل يخرج عن نطاق دراستنا الراهنة • ولعل النقطة المهمة هى أن القادة السياسيين الافريقيين عادوا الى تبنى الاشتراكية والتفكير فيها من جديد على ضوء الواقع الافريقى • وتجرى الآن بحوث وتجارب عدة لرسم الطريق الافريقى الى الاشتراكية ، وكثيرا ما قطع القادة السياسيون الافريقيون علاقاتهم بالأحزاب الاوروبية نتيجة حصول بلادهم على الاستقلال • وهاهى افريقيا تشرع فى البحث عن شكل جديد للاشتراكية يتفق مع متطلباتها •

لكن الاشتراكية التى كانت فى الماضى ينبوع النضال ضد الاستعمار أخذت تتحول اليوم الى حد كبير الى عقيدة للتنمية الاقتصادية•

(ج) الاشتراكية كأداة للتنمية الاقتصادية :

ليست الاشتراكية كوسيلة للتحـرر الوطنى ، أو كأداة للتنمية الاقتصادية ، فى الواقع ، الا وجهين لمشكلة واحدة • وكثيرا ما يقول القادة الافريقيون « ان الاستقلال السياسى يصبح شركا وسرابا اذا لم يستند الى الاستقلال الاقتصادى » • وتمثل الاشتراكية الحل للمشكلة الاستعمارية فى ناحيتيها السياسية والاقتصادية ، وان كان التركيز فى التأكيد اليوم ينحصر فى التنمية الاقتصادية • وقد تأثرت الدول الافريقية بالغ التأثر

= كانت صوره وأشكاله . أن يتفق مع المفهوم الاشتراكى الأصيل • وليس القول بالرسالة الحضارية الا الستار الذى تخفى وراءه المصالح الاستعمارية حقيقة أهدافها البشعة • (المعرب)

بالتقدم الرائع الذى حققته بعض الدول الاشتراكية ، أو تدعى أنها حققته (١) • وفى مقدمتها الاتحاد السوفياتى والصين • ولا أرى فى هذه الدراسة مجالا للغوص فى الخلافات النظرية التى دارت حول القيم الانسانية ، لأساليب التنمية التى اتبعها هذان البلدان • وسنرى فيما بعد أن عددا من الافريقيين قد أعربوا فى الواقع عن بعض التحفظات بالنسبة الى الأساليب التسلطية فى التنمية ، التى استخدمت فى هذه الأجزاء من العالم • ولا ريب فى أن هذه التحفظات تفسر الخلافات فى النظرة بين الدول الافريقية وغيرها الى الأسلوب لا الى مبدأ الاشتراكية الفعلى • وسنرى أن هذه الدول جميعا ، وبلا استثناء ، اختارت الطريق الاشتراكى ، ولكنها كثيرا ما تواجه معضلة ضخمة ، اذ يتمزقها الولاء الأساسى لبعض مفاهيم القيم الانسانية المستمدة من الغرب ، وتعارضه مع الحاجة الى تحقيق التنمية الاقتصادية فى أسرع وقت ممكن ، وهى تدرس الأرقام ، وتعقد المقارنات حولها بين معدل التنمية فى الدولتين العالميتين العظيمتين وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى ، وهى تتساءل : هل تضحى بالفاعلية والكفاية من أجل القيم الانسانية ، او تضحى بهذه من أجلها ؟ ولا ريب فى أن هذا الخيار المؤلم ، يترك أثرا حاسما على مستقبل القارة الافريقية ، وسيقرر علاقاتها بالكتلتين السياسيتين القائمتين لعدة سنوات قادمة •

ويلاحظ الافريقيون أن التوسع الصناعى فى الاتحاد السوفياتى لم يبدأ الا فى النصف الأول من القرن الحالى ، أى فى عام ١٩٢٧ على وجه التحقيق ، عندما شرع فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى • ويرجع الفضل الى التخطيط التسلطى فى أنه تمكن من أن يحقق فى غضون جيل واحد ، تقدما ، استنفد من بعض الدول الغربية جهود قرنين كاملين • ويزودنا المستر هوريو ببعض المعلومات النافعة فى هذا الصدد • فقد تصاعد انتاج الصلب فى الاتحاد السوفياتى من ٤٫٣٠٠٫٠٠٠ طن فى عام ١٩٢٨ الى ٤٥ مليونا فى عام ١٩٥٥ أى بنسبة ١٥ فى المائة من الزيادة فى كل عام • وارتفع انتاج الصلب فى الولايات المتحدة فى نفس الفترة من ٥٧ مليونا

---

(١) ليست القضية قضية ادعاء • فقد أثبت الواقع ، ان الاتحاد السوفياتى تمكن فى غضون أربعين عاما من التحول من دولة زراعية متخلفة الى دولة صناعية تقف فى مقدمة دول العالم فى الابتكارات التقنية والانتاج وغزو الفضاء ، والتقدم العلمى • وتمكنت الصين بعد ثورتها فى غضون حقبة واحدة ، من الاندفاع من مرتبة أكثر البلاد فى العالم تخلفا الى مرتبة التقدم الضخم فى جميع المجالات العلمية والانتاجية •

(المعرب)

الى ١٠٦ ملايين ، أى بمعدل زيادة سنوية لا تعدو ثلاثة فى المائة • وحققت دول أوروبا الغربية تقريبا ، نفس النسبة الأخيرة فى الزيادة فى الفترة نفسها •

وارتفع مجمل الانتاج القومى فى الاتحاد السوفياتى بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٤٠ بنسبة سنوية تتردد بين ١٣ و ١٤ فى المائة ، وهى تعادل ثلاثة أو أربعة أضعاف نسبة الزيادة الطويلة المدى فى الدول المستصنعة (١) .

ولا ريب فى أن هذه الارقام الضخمة تستحق دراسة أعمق • فالتنمية فى أمريكا بدأت قبل أكثر من قرن • وتمكنت هذه فى ظل اقتصادها الحر من اللحاق بالدول الغربية الكبرى كبريطانيا وفرنسا وألمانيا والتفوق عليها • واذا كان معدل النمو فى أمريكا يبدو الآن أبطأ منه فى الاتحاد السوفياتى ، فهل يجب توجيه اللوم الى النظام الاقتصادى الامريكى ، والنظم الامريكية ؟ أو لا يمكن أن نرى فى هذه الحقيقة عوارض ظاهرة شوهدت فى أماكن عدة ، جعلت من معدل النمو ما يبطىء فى سيره بعد وصول الانتاج الى مستوى معين ؟

أما الاتحاد السوفياتى من الناحية الأخرى ، فما زال فى المرحلة الاولى من مراحل التنمية ولم يصل بعد الى هذه الدرجة من الاشباع والانحراف ، التى يبدأ عندها معدل التنمية فى الابطاء • وقد يكون السبب فى اختلاف معدلى التنمية فى أمريكا والاتحاد السوفياتى ، فى هذه الحقيقة ، لا فى الاختلاف بين الاساليب التى تتبعانها فى التنمية (٢) •

وقد يتساءل المرء بالطبع عما اذا كان معدل التنمية يعتبر دليلا لا ينقض على أهمية النظام الاقتصادى وقيمته • ولكن مهما كان الرد على هذا السؤال ، فان الأرقام توضح الكثير ، اذ انها تؤمن الغذاء للفكر وتوحى بالرد على السؤال الذى طرحناه قبل قليل والمتعلق بالخيار بين الفاعلية والكفاية وبين القيم الانسانية ، أى بين التنمية مهما كان الثمن وبين القيم ، وفى مقدمتها الحرية الانسانية ، واحترام المبادرة الفردية •

---

(١) رسالة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى لعام ١٩٥٨ •

(٢) بالرغم من عدم اتفاقنا مع المؤلف فى هذا التبرير • الا أننا نرى ان المغالطة فيه تبدو أكثر وضوحا عن طريق المقارنة بين بلدين حققا استقلالهما فى وقت واحد ، وسار أحدهما فى الطريق الاشتراكى ، واختار الآخر الطريق الرأسمالى ؛ وما حققه كل منهما فى مجالات التنمية الاقتصادية • ولا ريب فى أن مثل الهند والصين ، أو مثل الجمهورية العربية المتحدة ، وغيرها من دول الشرق الأوسط ، أحسن برهان على ما نقول •

(المعرب)

ويبدو أن هناك علاقة ما بين معـــدل التنمية الاقتصـــادية وبين نظمها السياسية ٠ وقد سارت التنمية الاقتصادية فى الاتحاد السوفياتي بوجه خاص جنبا الى جنب مع التبدل الملحوظ فى النظم والتقاليد السياسية ، كازالة المعارضة السياسية ، وسيطرة الحزب ، وتنظيم الجماهير ، واقامة دولة بوليسية وعمليـــات التطهـــير وهلم جرا ٠ ويمكن مشاهدة نفس الظاهرة في الصين الشيوعية أيضا ٠ فهل يتحتم على الدول الحديثة عهد بالاستقلال في افريقيا أن تســير في نفس الاتجاه من الحـــكم الجماعى ، لتكسب معركة التنمية الاقتصـــادية ، أو هل تظـــل على وفائها لبعض المبادىء ، وتقنع بصورة أبطأ وأقل اندفاعا من صور التنمية ؟ أو هـــل هناك سبيل ثالث يمكن أن يؤمن الحـــل الوسط بين هـــذين المتطلبين الواضحى التناقض ؟ وستعتمد السياسة الخارجية للدول الافريقية الى حد كبير على الرد على هذا السؤال ٠ هنا يبرز الواجب علينا في دراسة السبل المختلفة التى تتبعها دول افريقيا السوداء ، ضمن الاطار العام للاشتراكية الدولية ٠

٢ ــ الصور المختلفة للاشتراكية فى افريقيا

سبق لنا أن قلنا ان جميع القـــادة الافريقيين تقريبا قد اختـــاروا الطريق الاشتراكى ٠ ويقول بوتيخين مدير المعهد الافريقى فى أكاديمية العلوم فى الاتحاد السوفياتى « ان الافكار الاشتراكية أصبحت شائعة فى افريقيا » (١) ٠ وهو يعرض المواقف التى تبناها قادة الاحزاب السياسية الافريقية ، فذكر أن السيد جوليوس نيريرى زعيم تانجانيقا (رئيس تانزانيا حاليا) ذكر ذات يوم أن على الحكومات الافريقية الجديدة أن تكون اشتراكية فى نظريتها وتطبيقها ٠ ويرى حزب مؤتمر الشعب الذى يرأسه الدكتور نكروما ضرورة خلق دولة مزدهرة ، على أسس ومبادىء نابعة من حاجات شـــعب غانا ٠ ويقـــول الدكتور نكروما فى تاريخ حياته الذى كتبه (٢) ، انه « تبنى الاشتراكية الماركسية كفلسفة له » ٠ وأكد ليوبولد سيدار سينجور فى التقرير الهام الذى قدمه الى المؤتمر العام لحزبه فى يوليو عام ١٩٥٩ انه يختار الاشتراكية طريقا ٠ وقرر الحزب الديمقراطى فى غينيا فى المؤتمر الذى عقده فى ٢٨ و ٢٩ سبتمبر ١٩٥٨ ، وجـــوب تبنى الحركة التعاونية على المستوى القومى العام للبلاد ، لاقامة اقتصاد

(١) كتاب « الاشتراكية الافريقية » لبوتيخين ٠

(٢) كتاب « باسم الحرية » للدكتور قوامى نكروما ــ تعريب خيرى حماد ٠ طباعة بيروت ٠

يخدم الجماهير وينفعها . وقد لا تكون ثمة حاجة الى تعداد القائمة بكاملها. فالاشتراكية بالنسبة الى الأسباب العديدة المختلفة التى أوضحناها ، هى العقيدة التى تستأثر بخيال شعوب أفريقيا فى المرحلة الحاضرة من مراحل البناء القومى. ولكننا نقف عند هذا الحد ، لنجيب أولا على السؤال الذى أثرناه ، وهو ما يعنيه الافريقيون بالاشتراكية ، وما يجسده هذا التعبير لهم . وهل اختار الافريقيون الاشـتراكية الديمقراطية أو اشـتراكية الديمقراطيات الشعبية ؟ وهل يؤثرون التنمية الاقتصادية التى ترتكز على احترام حرية الفرد أو يؤثرون التنمية الجماعية ؟ أو : هل يسيرون فى نظام جديد يتفق مع الاوضاع الخاصة ببلادهم ؟

ويبدو لى أن الافريقيين قد تقبلوا الاشتراكية بتحفظات وضعوها . وهنا يبرز اتجاهان رئيسـيان فى التفكير . فالافريقيون يدرسـون الاشتراكية اما من وجهة نظر فلسفية وحتى غيبية ، أو من وجهـة نظر محتواها الثورى ، معتمدين على أوضاعهم الفكرية والدينية الخاصة أو على جذورهم الاجتماعية . وهم فى الحالة الاخيرة ، يتبنون معيار الفاعلية الفورية ، ويدرسون الاشتراكية كوسيلة للتحول الاجتماعى .

وأرى لزاما علينا أن ننتقل هنا الى دراسـة هذين الوضعين بدورهما .

(أ) الاشتراكية كعقيدة فلسفية :

لعل سينجور هو أكثر القادة السياسيين الافريقيين الذين حللوا المحتوى الفلسفى للاشتراكية تحليلا كاملا . وهو يبدأ تقريره الى المؤتمر الذى عقده حزبه ، بالقول بأنه لا يعتزم تقبل الاشتراكية قبل بحثهـا ، وتعريضها لمحك التجربة على ضوء الحاجات الواقعية لافريقيا السوداء . وهو يقول : « سبق لنا جميعا أن أعلنا فى برامج أحزابنا السابقة تعلقنا بالاشتراكية . وقد يكون هذا الاعلان حسنا ، ولكنه ليس كافيا على أى حال . وكنا نكتفى فى الماضى على الغالب بالقوالب الموضوعة والتطلعات المفتقرة الى الوضوح ، ونطلق عليها اسم « الاشتراكية العلمية » . وكنا والحالة هذه وكأننا نرى أن الاشتراكية لا تنطوى على العودة الى الأسس والجوهر ، ولاسيما فى محاولة لاعادة التفكير فى نظرياتها الأساسية ، واختبارها على محك التجارب والمتطلبات الواقعية لافريقيا (١) .

---

(١) كتاب « الأمة والنظرة الافريقية الى الاشـتراكية » لليوبولد سيدار سينجور ـ مطبعة الوجود الافريقى .

وتركز جل اهتمام سينجور فى معرفة ما اذا كان ثمة تناقض بين مفهوم الاشتراكية من ناحية ، ومفاهيم الحضارة والدين من الناحية الأخرى . فهو يتساءل : « أفى وسعنا ادماج القيم الحضارية الافريقية الزنجية ، ولا سيما الدينية منها فى الاشتراكية ؟ » . وهو يرد على تساؤله هذا بشكل قاطع بالايجاب ، ثم يقول : « فنحن لسنا ماركسيين على صعيد الرأى الشائع فى الماركسية بأنها تمثل فلسفة غيبية ملحدة ، أو نظرة جماعية شاملة الى العالم » . لكنه يرى ان من المغالطة فى تفسير الفكر الماركسى أن يصف المرء الماركسية بالالحاد . ويمضى بعد ذلك الى تحليل الماركسية عن طريق دراسة محتواها المذهبى أولا فى مؤلفات ماركس ، وأساليبها ثانيا .

وهو يرى ان المحتوى المذهبى للماركسية مناقض للالحاد،ثم يقول: « ان الماركسية شكل من أشكال الايمان بالانسان » . فماركس فى رأى سينجور ، يصور الانسان على أنه « خالق فنان » ، وهذه هى الصفة التى تميزه عن الحيوان . فالحيوانات تتصرف طبقا لغزائرها ، بينما يمثل النشاط الانسانى ، عملا واعيا . ويدعم سينجور رأيه هذا باستشهادات كثيرة من مؤلفات ماركس ، ثم يورد العبارة التالية من كتابه « رأس المال » :

« ينتج الحيوان لسد متطلب عضوى آلى ، بينما ينتج الانسان حتى ولو تحرر من جميع المتطلبات العضوية ، ولا يتحول الى العمل الخلاق الا عندما يتحرر بالفعل من هذه المتطلبات ... ولا يعمل الحيوان الا على مقاييسه الخاصة بفصيلته ، وطبقا لمتطلباته ، بينما يستطيع الانسان أن ينتج على ضوء أى معيار ، مضفيا على انتاجه الأبعاد التى يتطلبها . ولعل هذا هو السبب الذى يجعل الانسان قادرا على العمل طبقا لقوانين الجمال » .

وهناك عنصر متفوق فى الانسان ، انه المبدأ المنبثق من الغيبيات ، والذى يقف بعيدا عن متناول عالم الحواس ، وهو الروح . فليست جميع الظواهر الانسانية بمعتمدة على الحياة العضوية . ولا تدرس الجدلية المادية الفكر الماركسى دراسة كافية . فماركس يتبنى موقفا يتعارض مع فلسفته الاساسية . وليست ماديته الا « موقفا » بل رد فعل على اخلاقية الاشتراكيين الطوبائيين التى يعتبرها ساذجة وصبيانية . لكن مشاعر ماركس الكامنة والعميقة ، ترفض هذا الموقف . فجماع فلسفة يقوم على أساس اخلاقى . ومهما كانت الصورة التى يرسمها هو لنفسه، فقد

كان ماركس شاعرا من شعراء الحرية • وليست نظريته عن الاستغلال ، الا صرخة ثورة وسخط على المجتمع الرأســـمالى الذى يستبيح استعباد الانسان بدلا من تحريره •

وقد عبر ماركس سياسيا عن فلسفته فى التأكيد على الحقوق الطبيعية للانسان • وهنا يتساءل ســينجور •• « ترى ما الذى حمل ماركس على تأكيد كرامة الانسان وحقه فى ان يؤمن لنفسه انتاج عمله ؟ وما الذى يدعوه الى استنكار العمل فى الليل ، وتشغيل الاطفال ، وتجارة الرقيق ؟ أو ليس ما دفعه الى ذلك ايمان داخلى عميق ، بقيمة الانسان ، أو بالروح التى تسيطر عليه ؟

وهكذا نجد ان ماركس متفاهم مع فكرة الله ، الذى لم ينكره فى يوم ما ، ومع الدين الذى لم يتخل عنه • وليست ثورته العنيفة المشهورة التى هتف فيها بأن « الدين افيون الجماهير » ، الا ردة الفعل على الدين كتنظيم لا على الدين كايمان واحساس • وهنا يقول سينجور : ان هذه الصيحة « ردة فعل مسيحية الجذور على ما طرأ على المسيحية التاريخية من تحريف وزيغ » •

وود سينجور عن طريق هذا التحليل البارع لروحية الماركسية ، ادخال الاشتراكية الى افريقيا والعثور على «الطريق الاشتراكى لافريقيا» وستكون هذه الطريق ، طريق الاشتراكية الديمقراطية التى تنسجم مــع الحركة الخلقية والسننية فى أوساط الاشتراكيين الفرنسيين • ويقــول سينجور •• « ونحن الافريقيون ، الورثة التاريخيون والحضاريون لتلك الحركة التى تلتقى مع متطلبات الروح الافريقية الزنجية » •

وعلينا أن نلاحظ هنا أن السبب الذى دعا سينجور الى انكار الحاد ماركس انكارا عنيفا ، والى تكديس كل العنــاصر الدينية الغامضة أو المكبوتة فى مؤلفات ماركس ، واظهارها ، هو اعتقــاده بان الاشتراكية الاوربية ، وما يتعلق بها من أساليب الانتاج والتنمية ، لا يمكن أن تتكيف مع متطلبات افريقيا اذا لم تبدد الشكوك فى افريقيا الزنجية • فالاشتراكية الافريقية تحترم القيم الدائمة لافريقيـــا وهى القيم ذات الصبغة الثقافية والدينية فى جوهرها •

ويعتمد مذهب سينجور السياسى كله على هذا المفهوم الاساسى • فالأمة الافريقيــة فى رأيه تعتمــد على احترام القيم والتقــاليد والعقائد ، وهى الصورة الصارخة للضمير الافريقى على الصعيد السياسى • وعندما يتحدث

سينجور عن الامة الافريقية الزنجية ، فانه يعنى هذا الكيان السـياسى ـ الروحى ، او السياسى ـ الصوفى كله • فالامة الافريقية الزنجية فى رأيه هى مجمل القيم الحضارية ، وهذا الكيان الثقافى أو الحضارى هو ما يطلق عليه اسم « النظرية الزنجية » •

وبعد ان عرف سينجور الأمة الافريقية الزنجية على هذا النحو ، نراه يعرض مفهومه عن الدولة •

انها لن تكون بحالة من الاحوال دولة جماعية ، فالدولة لا يمكن أن تكون غاية فى حد ذاتها • أو واقعا يتفوق على الفرد ، أو يكون لها وجودها فى معزل عن هذا الفرد ، وانما هى وسيلة لتحقيق هدف ، وهو الانسان • ولذا يجب ان تصاغ نظمها لتحقق اقصى ما يمكن للانسان من تطور . ولعل من المهم ان نلاحظ الصورة التى يتصور بها المسيو سينجور ، التنميـة الاقتصادية والاجتماعية • فعلى هذه التنمية ان تجعل الانسان محورها ، وان تقام حول شخصية الانسان • فالانسان لم يخلق ليتكيف مع النظريات وانما على النظريات ان تسد حاجات الانسان • ومن هنا ينادى سينجور بطراز من التنمية يقوم على التخطيط المرن لا المتسلط ، ينبثق من التضامن القومى ، وتتقبله الأمة بحريتها ومحض اختيارها • وقد سـبق لنا ان بينا ان المجتمع الافريقى مجتمع مجموعى لاجمـاعى كوميونى •• فهو كوميون للارواح ، لا تجميع للافراد » •

ويتضح من هذا ان افكار سينجور تؤلف كلا واحدا ومنسجما • فهناك عنصر انسانى قوى ، يصـبغ التركيب السياسى والاقتصـادى والاجتماعى كله ، وينفذ الى النظم ، فيضفى عليها ، شـيئا من التوجيه والمعنى • ولا يمكن تكييف الاشتراكية للمتطلبات الافريقية ، الا اذا نظر اليها كشكل من اشكال النظرة الانسانية (الانسنة) • ومن الواجب اعادة النظر فى قواعدها على ضوء متطلبات افريقيا السوداء ، وتكييف هذه القواعد ، لسد هذه المتطلبات وتلبيتها ، وتستند الأمة والدولة والنظم وطراز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كلها الى هذا التفكير العميق •

وهكذا تبدو لنا المحاولة لتكييف الاشتراكية للمتطلبات الافريقية • بعد غربلتها وتنقيتها ، وازالة العناصر التى لا يمكن نقلها الى افريقيـا السوداء منها • وتعتبر هذه النظرية نتاجا مهما من نتاج البحث العلمى • وبالرغم من انها لا تتناول المشكلة كلها ، الا انها تعتبر اسهاما جديا فى رسم المخططات لمنهج اشتراكى يتفق مع افريقيا ويلائمها • ويقول كاتب درس الاحزاب السياسية فى افريقيا ما نصـه ••• « سـيجد مؤرخ

الاشتراكية الدولية نفسه مرغما فى غضون بضع سنوات قادمة على التحدث عن التقنية الافريقية كما نتحدث اليوم عن الاشتراكية النقابية، والاشتراكية الديمقراطية ، وغيرهما من التعبيرات الكبرى فى الاشتراكية » (١) .

ولم نتحدث هنا كثيرا عن اسلوب ماركس الجدلى ، بالرغم من ان سينجور ، خصص جزءا كبيرا من اهتمامه له . ولعل السبب فى هذا هو انه ليس فى هذا الموضوع الكثير من الجديد حقا . فسينجور يرفض الجدلية المادية ، ولكنه يحتفظ بالعملية الجدلية كطريقة لتحليل المجتمع الافريقى. وهو يرى ان مفهوم ماركس فى المادية اصبح منسوخا وقديم الطراز .

(ب) الاشتراكية كأساس للعمل الثورى :

يمكن القول بوجه عام ان دعاة هذه العقيدة ، هم أولئك الرجال الذين تمرسوا فى مدرسة النضال والعمل الثورى الشاقة والقاسية وينتمى معظمهم الى الحركة النقابية التى نبعوا منها ، وهم لذلك اكثر اهتماما بالعمل منهم بالفكر . ولذا فلن ندهش كثيرا ، اذا رأينا انهم لا يحاولون السير فى خطة منسقة ، وانما يمارسون عملهم بصورة اختبارية . ولكننا لو قرأنا خطبهم ، ودرسنا ما يقومون به من أعمال ، لوجدنا انهم جد متلهفين للبحث فى موضوع الاشتراكية ومناقشته .

ويعتبر الرئيس سيكوتورى من ابرز ممثلى هذه الفلسفة ، كما يبدو فى كتابه « تجربة غينيا والوحدة الافريقية » الذى يزودنا بمعلومات جد نافعة عن موقفه من الاشتراكية .

فالقضية التى يكرس لها سيكوتورى ، جل اهتمامه ، هى فاعلية الاشتراكية كأداة للثورة الاشتراكية . وهو يعالج الموضوع من الزاوية النقابية اكثر من معالجته لها من وجهة النظر السياسية . وهو يحلل الاتجاهات الرئيسية الثلاثة للحركة النقابية الدولية ، مقسما اياها الى الحركة النقابية الشيوعية ، والحركة الاشتراكية ، والحركة المسيحية ، رافضا ثلاثتها فى وقت واحد .

فالنقابية المسيحية فى رأيه لا تستند الى «التطور التاريخى للمجتمع» وانما ترتكز الى « احترام النظم القائمة والسيطرة الطبقية » . ولذا فهى لا تصلح اساسا للعمل الثورى .

---

(١) ليو هامون فى كتابه « نظرة قانونية وسياسية فيما وراء البحار » .

واما النقابية الاشتراكية فهى « منظمة رأسمالية انسانية تنـادى بالترابط بين رأس المال والعمل » · لكن رأس المال يمثـل فى نظر سيكوتورى ، أوربا ، أو الدولة المستعمرة السابقة ، فى حين يمثل العمل القارة الافريقية · ولا يعنى الترابط بين رأس المال والعمل فى هذه الحالة الا الحفاظ على النظام الاستعمارى · ومن هنا لا يمكن للنقابية الاشتراكية ان تكون ثورية او عاملا فى التحول الاجتماعى · وليس ثمة من شك فى ان سيكوتورى قد تحول عن الكثير من ارائه السابقة ، فعندما حصلت غينيا على استقلالها ، حاول سيكوتورى الحصول على الرساميل الاجنبية ، ولكنه ما زال يرفض النقابية الاشتراكية ·

ولا تتبقى بعد هذا الا « النقابية الشيوعية » التى تستند الى الصراع الطبقى ، ولكن سيكوتورى يعلن أنه« يرفض بصراحة مبدأ الصراع الطبقى»

وهكذا بعد ان يدرس الطريق الى الاشتراكية عبر العمل النقابى ، نراه يعلن ان هذا العمل بحاجة الى التكيف مع الاوضاع الافريقية · فهو يقول ··· ان « النقابية الدولية ·· انعكاس للتناقضات الداخلية التى تسود البلاد الاوربية وهى البلاد التى تتقاسـمها الطبقات المتصارعة ولذا فان هذه النقابية لاتؤمن التربة الصالحة للنقابية الافريقية لتنمـو وتزدهر فيها مع تباين اوضاعها » · وهو يرى انه اذا اريد للحركة النقابية ان تغدو قوة فعالة فى افريقيا · فان من الواجب ان تستند الى الاوضاع الافريقية ·

ونحن نواجه فى هذه المرحلة من تحليلنا لافكار سيكوتورى ، حقيقة تثير الدهشة الى حد ما · فهنا يمثل امامنا رجل ، كانت عواطفه المشايعة للشيوعية تعتبر من الحقائق المسلم بها ، ولكننا نكتشف فجأة من كتاباته انه يرفض الشيوعية · وهو لايكتفى برفض الشيوعية ، وانما يدعى لنفسه الحق فى دراسة افكار ماركس وقبولها بعد التحفظ عليها · وهذا ما اعلنه فى الخطاب الهام الذى القاه بعد استفتاء ٥ سبتمبر عام ١٩٥٨ اذ قال ···

« لا ريب فى ان بعض النواحى من المذهب الماركسى قد ساعدتنا فى تنظيم الحركة النقابية الافريقية على أسس عقلانية · وقد تبينا كل ما كان فى وسع الماركسية ان تقدمه من حقائق لافريقيا · ولكننا لم نكن قط على استعداد لتقبل هذا العلم كغاية فى حد ذاتها ، وانما اردنا ان نضعه كغيره من العلوم فى خدمة مجتمعنا · فبدلا من تكييف مجتمعنا لاى علم من العلوم ، حاولنا العثور على السبل التى تؤدى الى

تطبيق هذا العلم على مجتمعنا ، لنحافظ على ما فى مجتمعنا من اصالة ، وتنوع وموارد بشرية . وهكذا بالرغم من ان الطبقة العاملة الدولية تطبق العقيدة الماركسية تطبيقا كاملا الا انهـــا قد طهرت من عنصر الصراع الطبقى لتتيح للفئات الافريقية الاجتماعية ، الفرصة فى الاشتراك فى النضال العام ضد الاستعمار)) .

ترى هل تعبر هذه السطور التى قيلت فى اليوم الذى أعقب استقلال غينيا مباشرة ، عن الافكار الراهنة لرئيس جمهورية غينيا ؟ فعندما كان سيكوتورى يخوض معركة التحرر الوطنى ، رفض نظرية الصراع الطبقى، لأن هذه النظرية ، لم تكن تسمح له بتحقيق اهدافه . وكان يرى ضرورة تعبئة كل قطاع من قطاعات المجتمع للاشتراك فى معركة التحرر . أما وقد اصبحت غينيا تسيطر على مصيرها ، فهل ما زال ســـيكوتورى يرفض نظرية الصراع الطبقى ؟ أجل انه مازال يرفضها ، وما زال يعارض فى اية ازدواجية فى الحركة النقابية لأن هذه الازدواجية تعبر عن وجود الفوارق الطبقية .

انه يقول .. « ونحن باسم الديمقراطية الاصيلة الصادقة ، نحظر كل ازدواجية فى الحركة النقابية . وقد تكون الديمقراطية شيئا طيبا . ولكن افريقيا تمثل فى جـوهرها مجتمعـــا كوميونيا » . ولا ينتظر من تعبيرات الرئيس سيكوتورى ان تكون فى منتهى الدقة ، اذ كثيرا ما نجد انفسنا مضطرين الى استخلاص المعانى الكامنة من الفاظه . فمثلا نراه يعارض الماركسية التى تمثل فى تفكيره الشيوعية بعينها ، بما يسميه « المادية الانسانية » التى يعتبرها مرادفة لعقيدة الدولية الثـانية . وما المجتمع الكوميونى فى نظره الا المجتمع المجمـــوعى الذى توحد بين « العامل فيه ، والعامل الفنى ، والفلاح والتاجر ، روح من التضامن ليؤلفوا جميعا مركبا واحدا يرمز به الى افريقية اليوم » .

ولكننا نستطيع اجتزاء القول . بأن نذكر ان الرئيس سيكوتورى يرفض الطراز الاوربى من الاشتراكية الديمقراطية والشـــيوعية . وهو ينادى بطراز خاص من الاشتراكية الافريقية .

وقد لايكون من السهل دائما ان نحلل افكار سيكوتورى ، اذ ان هذه الافكار لاتعرض بصورة منظمة ، وكعقيدة موحدة . ويتحتم علينا ان نلتقط هذه الافكار من خطبه وبياناته السياسية ، متتبعين ما فى عمليات تفكيره الغريزية لا العقلانية من التواءات . وقد يكون من المألوف ان نعثر

فيها على تناقضات تعكس مزاجا شديد الحماس وسريع الالتهاب • ومع ذلك فيبدو لنا ان الرئيس سيكوتورى يمت على الاقل من الناحية النظرية الى تلك الفئة من القادة الافريقيين التى تنادى بشكل من أشكال الاشتراكية متكيف مع الاوضاع الافريقية .

وكل زعيم سياسى افريقى يدعى الاشتراكية ، يصر فى الواقع على ضرورة تكييف الاشتراكية للاوضاع الافريقية • وقد ابرز السيد بوتيخين هذه الحقيقة فى الدراسة التى قام بها عن الاشتراكية الافريقية • ويقول سينجور انه يؤمن « باشتراكية زنجية افريقية وجودية موسيقية » • أما الدكتور قوامى نكروما فيؤكد الحاجة الى البحث عن نظام اجتماعى جديد ، يأخذ فى حسبانه التقاليد والتاريخ والبيئة للمجتمع الافريقى الذى ما زال على حاله الى حد كبير لم يتغير بالرغم من المؤثرات الغربية التى تعرض لها • ويرى الدكتور نكروما ان « السبيل الامثل يكون فى تكييف الخصائص الرئيسية ، المسيطرة على المجتمع الافريقى لمتطلبات البنيان الاشتراكى الحديث». ويبدو ان السيد بوتيخين لا يميل الى هذه النظرية من « الاشتراكية الافريقية » التى يعلن انها تستند الى الفكرة القائلة « بعدم وجود طبقات اجتماعية فى مجتمع افريقيا الراهن ، وبأن المجتمع الزراعى يجب أن يحتل أهمية خاصة » . ولكنه يرى ان « دعاة الاشتراكية الافريقية يقللون الى حد كبير من اهمية الدرجة التى توصل اليها المجتمع الافريقى فى التمييز الاجتماعى » • على أى حال ، تظل الحقيقة الواقعة ، وهى ان الزعماء السياسيين فى افريقيا قرروا تبنى طراز من الاشتراكية متكيف مع الاوضاع الافريقية •

ولكن هناك ظلالا مهمة من التباين ولا نقول من الفروق الخطيرة ، بين وجهات نظر هؤلاء الزعماء • وقد لا تعكس الخطب والبيانات الصورة بكاملها اذ ان النظرية يجب أن تكون منسجمة مع التطبيق العملى • ولنأخذ المثلين اللذين تولينا دراستهما قبل قليل . فبالرغم من ان كلا من سينجور وسيكوتورى يتحدثان عن الاشتراكية الافريقية الا ان أسلوبيهما فى التطبيق يختلفان • ولما كان سينجور يلقى مزيدا من التأكيد على الناحية الانسانية ، فانه ينادى بطراز من الاشتراكية يكون تعبيرا صادقا عن الروح الافريقية الزنجية . ولعل هذا هو الذى دعا السيد بوتيخين الى القول بأن الاشتراكية السينجورية « وجودية وموسيقية » . أما سيكوتورى فلا يبدو كثير الاهتمام بهذه الناحية من المشكلة . فالاشتراكية فى رأيه اداة قبل كل شىء ووسيلة لزيادة الانتاج ورفع مستويات الحياة • وهكذا

نرى ان الاول يلقى مزيدا من التأكيد على الناحية الثقافية فى الاشتراكية ، بينما يحصر الثانى اهتمامه فى الناحية الاقتصادية • وقد يكون صحيحا ان هذا التباين لا يكون دائما من الوضوح على النحو الذى صورناه فيه ، ولكن ليس ثمة من شك فى أن السيد سيكوتورى ، يميل أكثر من سينجور الى التضحية بالأنسنة فى سبيل الفاعلية ، أو فى سبيل ما يعتقد انه يمت الى الفاعلية • وهناك حقيقة ، وهى ان الرجلين لايتفقان فى مفهوميهما عن الفاعلية • فأحدهما يعتبر الفاعلية ، شيئا يمكن ان يوجد قبل كل شىء فى تطور الانسان او « كل الانسان » كما يود هو ان يقول ، سائرا فى ذلك على النمط الذى استعمله احد كبار علماء الاقتصاد ، أما الفاعلية بالنسبة الى الثانى ، فتمثل طرازا من التنظيم يعطى الافضلية للقيم الجماعية •

وهناك فروق فى منتهى الاهمية بين الطرازين الغينى والسنغالى من الاشتراكية ، وذلك بالنسبة الى صورة السياسات الحزبية ، والحركة النقابية ، والدولة •

ففى غينيا يتجسد الحكم فى حزب واحد ، وحركة نقابية واحدة • ويقول سيكوتورى ان حزب غينيا الديمقراطى ، لا يمثل حزبا سياسيا بالمعنى المعروف فى أوربا لهذا التعبير • وهو لا يمثل قطاعا من الرأى العام • وانما هو تعبير عن ارادة الشعب بكامله . ومهمته تنحصر فى ان يحقق التقدم ، ولذا فان واجبه يكون فى تمثيل شعب غينيا بكامله • ثم يمضى ويقول ••• « وهذا التركيب الاساسى للحزب الديمقراطى فى غينيا يتفق مع التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الراهن فى البلاد » • ويعود سيكوتورى فيؤكد ان مصالح المواطنين « واحدة ، ولا تتجزأ » • فهناك « سنة واحدة من الحياة الاجتماعية » لكل انسان • وهذه هى المبادىء التى تبرر وجود حزب واحد ، وحركة نقابية واحدة فى غينيا •

ولا يقتصر الأمر على ان حزبا واحدا يحكم البلاد ، فان هذا الحزب يلعب دورا كبيرا فى حياة الأمة • وسمع رئيس جمهورية غينيا يقول فى مؤتمر للعمال السياسيين ، بأن « الحزب يجب ان يسود » • والحزب يسيطر على كل شىء فى البلاد • وهو لا يكتفى بتوجيه انشطة الدولة واعمالها ، وانما يهيمن عليها ايضا • ويسود الانطباع بأن فى الامكان اعتبار الحزب بديلا عن الدولة ، ففى وسعه أن يتصرف كحاكم وادارى وقاض ، وليس ثمة مجال فى ظل مثل هذا النظام للارادة الحرة والمسئولية الفردية • ويرى الرئيس سيكوتورى ان نظام الحزب الواحد شرط اساسى

للتنمية الاقتصادية والاجتماعية • وقد اكتشف بعض المراقبين وجود ميل لتبنى بعض الاساليب المتبعة فى الديمقراطيات الشعبية • ويعرب احد الكتاب فى مقال نشره فى مجلة « الدفاع الوطنى » عن شكه فى ان «الاتحاد السوفياتى قد شجع هذا الاتجاه » • فللنظام السوفياتى طرائقه الخاصة بتنظيم السلطان السياسى والتنمية الاقتصادية ، وهى طرائق بسيطة ، وتبدو كثيرة الفاعلية والاهمية •

ويمضى هذا الكاتب قائلا •• « ومن هنا يكون استهواء بعض القادة الافريقيين ••• وسيأتى الوقت عما قريب ، الذى يتحول فيه هذا الاستهواء المجرد الى الزام باللجوء الى مثل هذه الطرائق • اذا وقعت ازمات اقتصادية او كان ثمة خطر فى نشوب الثورة » • ويرى الكاتب ايضا ان القطيعة الفجائية ، التى وقعت بين غينيا وبين الدولة الاستعمارية السابقة ، وعدم استعداد غينيا لمثل هذا الوضع الطارىء هما اللذان ارغماها على اتباع هذا السبيل • اذ « ان الغريق » كما قال « يتعلق حتى بذيل الثعبان »•

ليس ثمة من شك على أى حال فى ان الرئيس سيكوتورى ، بالرغم من تحفظاته الهامة تجاه المحتوى العقائدى للشيوعية ، يتبع اسلوبا وطرائق تشبه الى حد كبير اسلوب الديمقراطيات الشعبية وطرائقها •

ويختلف الوضع فى السينغال تمام الاختلاف • فليس ثمة نظرة حتمية الى وجود الحزب الواحد والحركة النقابية الواحدة • وقد يكون من الصحيح ان السينغال ليست ديمقراطية من الطراز الغربى • ولا يعتبر « الحزب المسيطر » افضل من الحزب الواحد ، ولا «الحركة النقابية المسيطرة» افضل من الحركة النقابية الواحدة • وتميل السينغال الى وجود حكومة قوية ، وذلك بسبب حاجتها الماسة الى التنمية الاقتصادية ،ولكنها تعارض فى نظام الحكم الجماعى • ودور الحزب هو اعداد البرنامج السياسى ، والاشراف على تطبيقه عن طريق اجهزة الدولة ، ولكنه لا يعتبر بديلا عن الدولة • ويمكن القول بعبارة اخرى ، ان السينغال اختارت ، كما يقول سينجور « نظاما وسطا » يقوم بين انظمة الحكم فى الديمقراطيات الشعبية وأنظمة الحكم فى الديمقراطية الليبرالية (١) •

---

(١) يبدو لى ان هذا التحليل فى الواقع قد غدا منسوخا • فهناك اتجاه قائم الى الليبرالية فى غينيا ، بينما تبنت السنغال مؤخرا ، نظاما أقوى من الحكم التسلطى ، وضعت له دستورا يقوم على النظام الرئاسى • ومن المتوقع اننا سنشهد عما قريب حركتين تسيران فى اتجاه التلاقى ، بحيث يقترب النظامان اللذان سبق لنا تحليلهما من بعضهما ، ليصبحا أكثر ملاءمة للأوضاع الافريقية • — المؤلف —

واذا قبلنا هذه المقارنة ، امكننا ان نقول ان غينيا جمهورية افريقية تتطلع الى انظمة الحكم في الديمقراطيات الشعبية ، بينما تمثل السينغال جمهورية افريقية ذات نظام سياسي لا يختلف عن الديمقراطيات الغربية وان حاولت تكييفه لمتطلبات التنمية الاقتصادية • وهذان هما الطرازان من النظم اللذان يسودان افريقيا طولا وعرضا • وسيكشف المستقبل عن أى من هذين الطرازين سينتصر ويسود • وكل ما نشهده الآن تجربتان متوازيتان ، هما من الجدة بحيث لا يمكن الحكم عليهما بنتائجهما • لكن هناك شيئا واضحا على أى حال ، وهو انه بالرغم من ان نظام الديمقراطيات الشعبية لايستهوى افريقيي اليوم ، فان الليبرالية المستقيمة عاجزة فى الوقت نفسه .. عن مواجهة متطلبات افريقيا الراهنة .

وهكذا نجد امامنا الفلسفتين السياسيتين الرئيسيتين والكبيرتين اللتين تؤمنان القوة الدافعة والتوجيه للسياسات الدولية فى افريقيا ، وهما القومية والاشتراكية • ولا ريب فى ان هاتين العقيدتين هما اللتان توجهان اعمال الافراد والاحزاب والحكومات • وسنرى الطريقة التى يتم فيها هذا التوجيه عمليا ، عندما ندرس حقائق السياسة الدولية •

القسم الثاني

السياسة الدولية في مجال التطبيق

« اما وقد رسمنا الاتجاهات الرئيسية للفكر السياسى فى افريقيا السوداء ، فقد بات لزاما علينا ان نحـــاول استخدام هذه الافكار كأساس لدراسة واقعية للعمـــل السياسى الدولى للدول الافريقية الواقعة الى الجنوب من الصحراء .

ويدور العمـــل هذا على صعيدين مختلفين اولهما فى العلاقات بين الدول الافريقية نفسها ، وثانيهما فى العلاقات بين هذه الدول والدول الاجنبية » .

- ١ -

العلاقات بين الدول الافريقية

تتوزع عواطف الدول الافريقية هنا بين هدفين سبق لنا ان بيناهما، واولهما الرغبة العارمة فى الحفاظ على استقلالها ، وثانيهما البحث عن تحقيق الوحدة الافريقية ٠

١ ـ الحفاظ على الاستقلال الوطنى :

تحس دول افريقيا المستقلة بالحرص الشـــديد على السيادة التى حققتها مؤخرا ٠ وهى تريد الدفاع عنها لا ضد التدخلات من الدول غير الافريقية فحسب ، وهو ما سندرسه فى وقت لاحق ، بل وضد الدول الافريقية الاخرى ايضا ٠

وقد عقد المؤتمر الأول للدول المستقلة فى افريقيا السوداء فى عاصمة ليبريا ، بعد بضعة أشهر من اعلان استقلال غينيا ٠ ولم تكن فى ذلك الحين ، الا ثلاث دول مستقلة الى الجنوب من الصحراء ، هذا اذا استثنينا جنوب افريقيا التى تختلف مشاكلها عن مشاكلنا ٠ وهى ليبريا التى حققت استقلالها قبل نحو من قرن واحد ، وغانا التى حققت سيادتها فى عام ١٩٥٧ ، وغينيا الفرنسية السابقة التى حققت استقلالها بعد اعلان نتائج استفتاء عام ١٩٥٨ ٠

وقررت هذه الدول المستقلة الثلاث ان تلبى دعوة ليبريا ٠ وان تعقد اول مؤتمر للدول المستقلة فى افريقيا السوداء ٠ وقد عقد المؤتمر فى مدينة سانيجيلى فى ليبريا بين الخامس عشر والتاسع عشر من يوليو عام ١٩٥٩ ٠

وكان فى الامكان ابان هذا المؤتمر رؤية التصادم بين الاتجاهين اللذين يسيطران على العلاقات السياسيه بين الدول الافريقية ، بعضها ببعض ، وهما الرغبه فى الحفاظ على الاستقلال المتحقق حديثا ، والرغبة فى تحقيق الوحدة الافريقية ٠ وكان القرار النهائى الذى توصل اليه المؤتمر ان شعار الدول المشتركة الثلاث هو « الاستقلال والوحدة » ٠ وقد ركز توبمان رئيس ليبريا فى خطاب الافتتاح الذى القاه ، بشىء من التأكيد على حاجة هذه الدول الى توجيه علاقاتها على اساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل منها وسيادتها ٠ ومضى يقول ٠٠٠ « ومن الأمور الجوهرية ، ان نحترم مثل دولنا واهدافها وسيادتها الوطنية » ٠ ومن الصحيح على أى حال ان يقال ، انه لم يرفض فكرة الوحدة الافريقية ولكنه كان يرى ان أى بحث فى هذا الموضوع يجب أن يكون من الطراز الاستطلاعى ، وان ليس فى الامكان اتخاذ أى قرار ، والوصول الى اية نتيجة او اتفاق حول موضوع له مثل ما لهذا الموضوع من الاهمية البالغة ، الى ان تتم استشارة الدول الافريقية الاخرى التى ينتظر ان تحقق استقلالها قريبا ، أو تكون فى وضع يمكنها من الاشتراك فى هذه المناقشات » ٠

ولم يقر الرئيس نكروما هذا الرأى ، وقال ٠٠ « علينا ألا ننتظر وان نرسى دعائم الوحدة فى غرب افريقيا ٠٠ اجل علينا ان نخطو الخطوة الأولى » ٠ وسنعود الى موضوع الوحدة الافريقية فى الفصل التالى من هذه الدراسة ٠ ولكن علينا ان نلاحظ هنا ، بأن هذا المؤتمر الاول كان فى الواقع حلا وسطا بين تطلعين متناقضين هما السيادة الوطنية والوحدة الافريقية ، مع شىء من التأكيد على سيادة كل من الدول الافريقية واستقلالها ٠

وبعد ان اطرى المؤتمرون فكرة الوحدة الافريقية ، راحوا يعملون فى اعداد ميثاق للسلوك الدولى ، يمكن علاقاتها مع بعضها البعض من الاستناد الى أساس الاحترام المتبادل للسيادة ٠ وتقرر ان تحتفظ كل من الدول الثلاث بكيانها الوطنى ، ووضعها الدستورى » ، كما حظر القرار على الدول الاعضاء « التدخل فى الشئون الداخلية لبعضها البعض » ٠

وهكذا تم خلق نظام وليد للقانون الدولى فى مؤتمر سانيجيلى ، وقد قدر لهذا النظام ان ينمو بالتدرج مع ظهور دول مستقلة جديدة على خريطة القارة الافريقية ٠ وكانت المبادىء التى اقرها المؤتمر كاحترام السيادة الوطنية ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى ، ردود فعل للمشاكل الجديدة ٠ فهناك حدود مشتركة بين غينيا وليبريا ، وتقيم على

هذه الحدود اقوام تنتمى الى عنصر واحد وتتحدث بلغة واحدة ۰ وكان لابد من تجنب المطالب الاقليمية لاى من الفريقين وارساء قواعد الحدود القائمة . وقدر لهذه المشكلة ان تزداد فى الاهمية مع مضى الوقت ۰ فقد تم تقطيع المستعمرات السابقة وتجزئتها بين الدول الاستعمارية عن طريق القوة ، وثمرة الاحتلال ، دون أى اعتبار للتاريخ أو الجغرافيا أو الفروق العنصرية وكان لابد لتجنب الخلافات والمنازعات بين هذه الدول المستقلة بعد استقلالها ، ان تقر الحدود التى اقامها الاستعمار وان ترسى قواعدها ۰ وكان هذا هو المبدأ الذى أقره مؤتمر سانيجيلى ، والذى حاول التعبير عنه ، وان جاءت عباراته غامضة الى حد ما .

وتم اقرار هذا المبدأ بصورة اوضح بعد عامين عندما عقد مؤتمر مونروفيا الذى شهدته نحو من عشرين دولة افريقية مستقلة ۰ وتمت فى هذا المؤتمر دراسة جميع المشاكل المعقدة المتعلقة بالعلاقات بين الدول الافريقية دراسة وافية ودقيقة ۰

وكان حصول نحو من اثنتى عشرة دولة افريقية بعضها يتحدث بالفرنسية والبعض الآخر بالانجليزية، بصورة مفاجئة على استقلالها، قد زاد من حدة المشكلة التى اثيرت فى مؤتمر سانيجيلى الاول ۰ وكانت بعض هذه الدول قد تقدمت بمطالب اقليمية من الدول الاخرى ، ولم يقتصر هذا الأمر على الدول الواقعة الى الجنوب من الصحراء ، بل تعداها الى الدول الواقعة فى شمالها ، كمطالب غانا من توجو ، والكمرون ونيجريا من الكمرون البريطانى السابق ، والمغرب من موريتانيا ۰ وكان توسع الحرب الباردة بين الكتلتين ، قد ادى ايضا الى اقامة مراكز هدامة فى افريقيا ، اذ سمحت بعض الدول لنفسها بأن تكون مخالب القط فى دسائس الدول الاجنبية ومؤامراتها ، لتلحق الازعاج بجاراتها ، بينما اخذت دول اخرى تقدم المأوى والسلاح الى الجماعات الانفصالية فى الدول المجاورة لها ۰ وقد اثارت هذه الاوضاع حالة شديدة من القلق فى وقت كانت فيه هذه الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، فى أمس الحاجة الى فترات طويلة من الاستقرار والسلام لتواجه المهام الضخمة الملقاة على عاتقها فى طريق التنمية القومية ۰

واتخذ مؤتمر مونروفيا بعد دراسة جميع هذه المشاكل ، دراسة وافية قرارا حدد المبادىء التى يجب أن تتحكم فى العلاقات بين الدول الافريقية ۰۰ وتلخصت هذه المبادىء على النحو التالى :

(أ) المساواة المطلقة بين جميع الدول الافريقية مهما اختلفت مساحاتها واعداد سكانها ومصادر ثرائها ۰

(ب) عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى ·

(ج) احترام سيادة كل دولة من الدول ، واحترام حقها الذى لا يناقش فى ان توجد وان تنمى شخصيتها ·

(د) الاستنكار الشديد لاقامة مراكز هدامة فى أية دولة ، يوجه نشاطها ضد الدول الأخرى ·

ومن الصحيح ان يقال ان مؤتمر مونروفيا ، ناقش أيضا موضوع الوحدة الافريقية ، ودرس وسائل تحقيقها · وسنعود الى هذا الموضوع فيما بعد ، وان كنا سنحصر بحثنا الآن ، فى النصوص المتعلقة باحترام السيادة الوطنية · ولا ريب فى ان المبادىء الأربعة التى لخصتها قبل قليل ، صيغت فى عبارات واضحة كل الوضوح · وكان هدفها كلها ارساء قواعد الاستقلال للدول الافريقية فى علاقاتها مع بعضها البعض · ومضى المؤتمر الى أبعد من هذا ، فدون فى محاضره ، معارضته لكل شكل من أشكال « عبادة الزعامة » · ويعنى هذا ، ان ليس فى وسع أية دولة افريقية ان تدعى لنفسها دور المسيطر فى توجيه السياسة الخارجية ، أو السيطرة على شئون المجموعة كلها ، أو حمل المبادىء والمثل التى تقرر العمل السياسى فى هذا الجزء من العالم ·

وهذه هى الآثار المحدودة للقومية الصغيرة التى سبق لنا الحديث عنها · وبالرغم من ان مؤتمر مونروفيا لم يضم جميع دول افريقيا السوداء ، اذ لم تشترك فيه كل من غينيا وغانا ومالى ، فان هذه الدول غير المشتركة ، لم ترفض المبادىء التى تمخض عنها هذا المؤتمر الهام بالنسبة الى العلاقات بين الدول الافريقية ذاتها ، والى الحفاظ على سيادة كل منها · وهناك فى الوقت الحاضر كتلتان متنافستان أو متعاديتان فى افريقيا السوداء ، وأولاهما هى اتحاد غينيا وغانا ومالى الذى سنتحدث عنه فيما بعد ، والمشترك بدوله الثلاث فى مؤتمر آخر للدول الافريقية المستقلة ، وهو مؤتمر الدار البيضاء ·

وبالرغم من وجود هذه الفروق العميقة فى وجهات النظر بين مؤتمرى مونروفيا والدار البيضاء ، فان هذه الفروق لا تؤثر على المشكلة التى نعنى ببحثها هنا · وتضمنت مسودة الميثاق التى قدمها المغفور له الملك محمد الخامس الى مؤتمر الدار البيضاء مادة رابعة تتناول « تثبيت أقدام الدول الافريقية التى حصلت على استقلالها مؤخرا وحمايتها » · ونص الميثاق الذى أقر فى السادس من يناير عام ١٩٦١ ، بشكل قاطع على

الحاجة الى « حماية استقلال هذه الدول الذى تحقق بعد نضال شاق ، وسيادتها ، وسلامة اراضيها » ٠

وفى وسعنا اذا شئنا التلخيص ان نقول ان الدول الأفريقيـة فى علاقاتها مع بعضها البعض ، تواقة مهما كانت المجموعة التى تنتمى اليها ، الى حماية استقلالها ، وتأكيد سيادتها ٠

ترى الى أى حد ينسجم هذا الموقف مع الرغبة فى الوحدة ؟ أرى لزاما علينا أن ننتقل الى بحث هذه النقطة ٠

٢ ـ بناء الوحدة الافريقية

هذا هو المجال الذى تجد فيـه عقيدة الجامعة الافريقية التعبير عن نفسها فيه ٠ ولا ريب فى أن المحاولات لتحقيق الوحدة الافريقية ، قديمة قدم الرغبة فى الاستقلال ٠ وقد اثير موضـوع الوحدة الافريقية فى كل مؤتمر سياسى عقد فى البلاد الافريقية الناطقة بالفرنسية أو بالانجليزية جنبـا الى جنب مع موضـوع الاستقلال الوطنى ٠ ولـكن بالرغم من أن الاقاليم المستعمرة السـابقة كانت مجمعة فى اتفاقها على ضرورة الاستقلال، الا أن مشكلة الوحدة كانت تثير دائما الكثير من المناقشات التى لا يعدو بعضها الطابع الاقاديمى ، بينما ما زال بعضها قائمـا حتى الآن ٠ وأرى قبل الشروع فى دراسة التجمعات السياسية التى تشكلت أو فى طريق التشكيل الآن أن أشير الى الفروق العقائدية التى تفصل بين دعاة الوحدة الافريقية ٠ وأرى أولا أن نشير الى الاتجاهين الفكريين اللذين كانا يقفان موقت التعارض فى الماضى ٠ وسننتقل بعد ذلك الى الشكل الذى يمثل فيه موضوع الوحدة الافريقية فى هذه الايام ٠

(أ) الوحدة قبل الاستقلال أم الاستقلال قبل الوحدة ؟

هناك اتجاهان فكريان فى هذا الموضـوع ٠ فهناك بعض الناس يعتقدون أن على الاقاليم المستعمرة ، أن تعمل قبـل تحقيق استقلالها ، على تأليف تجمعات اقليمية على أساس من الحكم الذاتى ٠ وهناك آخرون اعتقدوا أن الاستقلال يجب أن يسبق الوحدة السـياسية ٠ وقد أثارت هذه المشكلة فى مؤتمر الشعوب الافريقية الذى عقد فى اكرا فى ديسمبر عام ١٩٥٨، والذى شهده ممثلون عن البلاد الافريقية الناطقة بالانجليزية والفرنسية على حد سواء ، مناقشات حامية ولا سيما بين ممثلى الجماعة

الناطقة بالفرنسية • وأصرت جمهورية غينيا التى كانت قد انفصلت مؤخرا عن اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية وعن مجموعة الدول الفرنسية على آن يسبق الاستقلال الوحدة • وراحت وفود دول أخرى وبينها وفد السينغال ، تؤيد وجهة النظر المعاكسة • وقد تقدم كل من الفريقين بحجج قوية ودامغة •

وقد رأى ممثلو جمهورية غينيا ، أن من الخطأ البالغ الاعتماد على الدول الاستعمارية فى خلق التجمعات الاقليمية بين البلاد الافريقية • وقالوا ان من مصلحة الدول الاستعمارية ، العمل بموجب سياسة « فرق تسد » ، وأضافوا ان هذه الدول تؤثر التعامل مع مقاطعات أو دول صغيرة ، يسهل عليها حكمها ، على أن تتعامل مع وحدات كبيرة وقوية ، ترى أن تتحدث اليها على قدم المساواة • وقد ادعوا أن هذه النظرة كانت السبب فى اقتراعهم الحاسم فى الاستفتاء • ومع ذلك فقد وقع تبدل ملحوظ فى موقف غينيا منهذه النقطة• فقبل أن تحقق غينيا استقلالها، كان سيكوتورى ، من أقوى مؤيدى اقامة لجنة تنفيذية اتحادية لاتحاد افريقيا الغربية الفرنسية • وقد اشترك مع مؤلف هذا الكتاب فى التوقيع على قرار فى هذا الصدد • وقد اتخذ نفس هذا الموقف فى مؤتمر باماكو الذى عقد فى أغسطس عام ١٩٥٧ ، ولم يغيره الا بعد أمد طويل •

وكان خصوم هذه الفكرة يرون من الناحية الاخرى، ان من الصعب خلق تجمعات سياسية مختلفة ، بعد أن يحقق كل اقليم من الاقاليم الافريقية استقلاله • فهناك ميل لدى كل بلد يحقق استقلاله ، ويصبح دولة مستقلة ، الى أن يعيش فى عزلة عن غيره ، اذ لابد من ظهور القوميات الصغيرة التى توقف الزحف نحو الوحدة •

ولم يعد لهذا النقاش أكثر من مجرد أهمية اقاديمية • فقد كان السير فى طريق الاستقلال من القوة بحيث تغلب أخيرا على الوحدة السياسية للوقت الحاضر على الاقل • وتمكنت الاقاليم الافريقية فرادى من تحقيق استقلالها • وما زالت الاقاليم الاخرى تجاهد فى سبيل الحصول عليه • أما مشكلة الوحدة الافريقية فما زالت مفتقرة الى الحل ، وما فتئت المشكلة التى تواجهنا ، تحديد طريق تحقيقها • وما زالت هناك أيضا عدة اتجاهات فكرية متباينة فى موضوع الشكل الذى يجب أن تتخذه هذه الوحدة •

(ب) الاتحاد أم التعاون بين الافريقيين

قال السيد دانيال فيلى فى مقال نشره عن موضوع السوق الأوربية المشتركة فى عدد خاص من مجلة « الاقتصاد السياسى » ان « الفكرة الاوربية » كأى شيء منطقى ، هى أكثر الافكار انتشارا ٠ ولو طبقنا هذا القول على الشئون الافريقية ، لقلنا ان فكرة الجامعة الافريقية هى أيضا أكثر الافكار انتشارا فى افريقيا ٠ واذا سلمنا جدلا بهذه الحقيقة ، فاننا لا نلبث بعد أن ننتقل من مرحلة الاستماع الى البيانات والنوايا ، الى مرحلة اتخاذ الخطوات العملية فى طريق الوحدة الافريقية ، أن نواجه مناهج مختلفة كل الاختلاف فى طريق التطبيق ٠

(أ) وقد رأى دعاة الفكرة الاتحادية التعاونية (الفيدرالية) أنه لا يمكن تحقيق أية تجمعات جديدة أصيلة ، دون أن تكون هناك قوة فوق القومية ، تتمتع بكافة خصائص السيادة ، وقادرة على « خلق مصلحة مشتركة » تسمو فوق المصالح الفردية لكل دولة من الدول ٠ وقد سبق لنا أن درسنا المشاكل التنظيمية التى تنطوى عليها الوحدة الافريقية ، ولن نعمل على التوسع فيها هنا ، وقد صيغت وجهات النظر المختلفة للدول الافريقية فى التعبيرات التى انطوت عليها دساتيرها ٠ فهناك بعض الدول تنص فى دساتيرها على رغبتها فى التخلى عن جزء من سيادتها ، أو سيادتها كلها فى سبيل تحقيق الوحدة ، ولكنها فى الواقع ليست مستعدة لنقل القول الى حيز التطبيق ٠ ولا ريب فى أن المثال الذى سردناه سابقا عن اتحاد غينيا وغانا ومالى ، خير نموذج على ما نقول ٠ ومع ذلك فان الدول التى تتخذ هذا الموقف ، ما زالت تعلن استعدادها لاقامة دولة وحدوية ، مهما كانت كبيرة ، اذا رغبت الدول الاخرى فى تحقيق نفس الغاية ٠

(ب) وترى الدول الاخرى التى تعارض هذا الرأى ، ان فى الامكان تحقيق الترابط السياسى دون الحاجة الى خلق دولة فوق القومية ٠ وهى ترى على أى حال أن الوقت لم يحن بعد لاقامة مثل هذا الصرح ٠ فهى تريد أن تنهج على سير واقعى ، وأن تسير فى خطى بطيئة متدرجة وعلى مراحل ٠ فاقامة الدولة فوق القومية ، تثير فى نظرها ، مشاكل لا حد لها ولا حصر ٠ وهى تستشهد بما حدث فى اتحادمالى والجمهورية العربية المتحدة من حركات انفصالية (١) ٠ وهى ترى أن نهجها لتحقيق الوحدة

---

(١) اشارة الى انفصال السينغال عن اتحاد مالى ، وانفصال الاقليم السورى فى سبتمبر عام ١٩٦١ عن الجمهورية العربية المتحدة ٠ وهنا لا بد من القول ، بأنه بالرغم من وجود =

الافريقية يجب أن يسير عبر طريق التعاون فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية والثقافية • وهى تدعو كبديل عن الدولة الاتحادية التى تخلق قانونا واحدا لجميع الدول المنضوية فيها ، الى طرائق ، تتفق فيها جميع الاطراف المعنية على العمل السياسى والاقتصادى عن طريق الاتفاق المتبادل •

وقد اثير هذا الموضوع مؤخرا فى مؤتمر مونروفيا ، حيث جرت المحاولات للعثور على تحديد واضح لمفهوم الوحدة الافريقية • واتفق أعضاء المؤتمر على أن تعبير « الوحدة الافريقية » أصبح من الشمول والاتساع، بحيث ينطوى على الكثير من الوقائع المختلفة ، المتسترة أحيانا وراء مشروعات غير جدية ، يقصد منها أن تكون مبررات للديماجوجية اللامقيدة • ولذا أراد الاعضاء أن يعرفوا ما تعنيه فكرة الوحدة بالضبط عند الحديث عنها . ونص القرار الاول من قرارات المؤتمر على أن «مانعنيه بالوحدة الافريقية لا يتمثل فى الاندماج السياسى للدول الافريقية ، ذات، السيادة، وانما الوحدة فى العمل والتطلع من وجهات نظر العمل المشترك فى افريقيا على الصعيدين الاجتماعى والسياسى » • فالوحدة الافريقية بعبارة أخرى ، اشتراك فى الافكار والتطلعات التى يحاول الناس تطبيقها على الصعيد الخارجى بالعمل الموحد • هذا هو معنى الوحدة الافريقية فى رأى دول مؤتمر مونرفيا •

أما وقد انتهينا من عرض هذين الرأيين المتعارضين ، فسننتقل الآن الى محاولة لعرض الطريقة التى تم فيها تجسيدهما عن طريق خلق عدد من الاحلاف التى اطلق عليها اسم « الكتل » أو « المجموعات » •

(ج) الاحلاف السياسية المختلفة :

عندما نتمعن فى الواقع فى دراسة الأمور ، نستطيع أن نرى أن هذه الاحلاف لا تنبثق عن الخلافات العقائدية التى ذكرناها • فلا يمكن القول بأن اتحاد غينيا وغانا ومالى ، يمثل اتحادا تعاونيا (فيدراليا) أقوى من الاتحاد القائم بين مجموعة دول برازافيل • واذا ما بعدنا أيضا بنظرنا الى التجمعات الاكثر شمولا ، لا يكون فى وسعنا أن نرى أن

= بعض المشاكل التى أشار اليها المؤلف وكانت من أسباب الانفصالين الا أن الواقع ، أن الحركتين الانفصاليتين كانتا ثمرة التآمر بين القوى الرجعية والقوى الاستعمارية على تحقيق الانفصال ، وذلك لان الاستعمار يرى فى الوحدات المتحررة الخطر الاكبر الذى يهدد مصالحه • (المعرب)

مجموعة الدار البيضاء تقترب من الطراز الاتحادى أكثر من مجموعة دول مونروفيا .وعلينا ان نقر بأن هذه المجموعات تألفت بتأثير دوافع سياسية أخرى . وتشرح بعض المنازعات الفردية بين أية دولتين مثلا ، وفى كثير من الاحيان الدوافع التى حدت بكل منهما الى الانضمام الى كتلة تختلف عن تلك التى انضمت اليهـا الدولة الاخرى . وسيكون من العسير على دولتى مالى والسينغال أن تنضما الى نفس المجموعة الدولية ، الى أن تكونا قد حلتا جميع المشاكل التى قامت بينهمـا اثر انهيار الاتحاد . وينطبق نفس القول على المغرب وموريتانيا ، وعلى غانا وتوجو . يضاف الى هذا أن وجود الحرب الباردة نفسها ، وقيام كتلتين متعاديتين فى العالم، يخلق خطوطا من الخلاف فى افريقيا ، بين الدول التى لا تقوم بينها أية منازعات فى الواقع . ولعل هذا هو السبب الذى يدعونا الى دراسة الطرق التى تنتهجها الدول الاجنبية للتسلل الى افريقيا ، ودراسة نفوذ هذه الدول فى بعض الدول الافريقية الحديثة . لـكننا سنبحث أولا فى المجموعات المختلفة الماثلة فى افريقيا السوداء فى هذه الايام .

ولعل العدد الكبير لهذه المجموعات ، سيثير الدهشة . فهناك أولا « مجلس الحلف » ، وهناك أيضا مجموعة برازافيل ، ومجموعة مونروفيا، واتحاد غينيا وغانا ومالى ، ومجموعة الدار البيضاء . وتعتبر بعض هذه المجموعات أولية أو ثانوية ، اذ تؤلف جزءا فى احلاف أخرى أوسع نطاقا، بالرغم من احتفاظها بوجودها المستقل . (١) وهكذا نرى ان « مجلس الحلف » يؤلف جزءا من مجموعة برازافيل التى تؤلف بدورها جزءا من كتلة مونروفيا . ويمت اتحاد غينيا وغانا ومالى بدوره الى مجموعة الدار البيضاء وتتميز التجمعات الأولية بشكلها المحدود الذى يستند الى اقليم ذى مصالح محددة ، وهى تتحول فيما بعد الى وحدات أكبر ، تجمع بين دولها الاعضاء ، نفس المصالح أو المناهج المذهبية .

وعلينا ان نبدأ اولا بدراسة التجمعات الاساسية او الأولية قبل الانتقـال الى المجموعات الوسطى أو الثـانوية ، لنصل فى النهـاية الى مجموعات الذروة .

---

(١) تمكنت الجهود التى بذلت بعد ذلك ، والتى تلت ما كتبه المؤلف ، من تحقيق صورة أوسع من صور الوحدة الافريقية ممثلة فى مجلس الوحدة الافريقية ، الذى وضـع ميثاقه فى مؤتمر أديس أبابا قبل أقل من عامين ، والذى اشتركت فيه دول مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا . وقد عقد المؤتمر الثالث لهـذا المجلس على صعيد القمة فى أكرا ، فى شهر أكتوبر من عام ١٩٦٥ .

(المعرب)

١ ـ المجموعات الاولية :

هناك مجموعتان أوليتان كبيرتان فى افريقيا السوداء ، وهما مجموعة « مجلس الحلف » واتحاد غينيا وغانا ومالى ٠

(أ) مجلس الحلف

يضم مجلس الحلف أربع دول في أفريقيا الغربية ، وهى ساحل العاج والنيجر ، وفولتا العليا وداهومى ٠ وقد تكون هذا المجلس قبل أن تحقق هذه الدول استقلالها ، كرد على اتحاد مالى ، وفى وقت اشتد فيه الخلاف بين دعاة الاتحاد التعاونى (الفيدرالى) وخصومه فى افريقيا السوداء ٠ وقد اعتقد أعضاء هذه المجموعة منذ البداية أن الاوضاع لم تصل بعد الى حد من النضوج ٠ يصلح لخلق دولة اتحادية تعاونية (فيدرالية) فى افريقيا الغربية ٠ وكان ساحل العاج ، يعارض بصورة خاصة معارضة شديدة فى قيام أية دولة فوق القومية ٠ وكانت حكومته قد نادت بمنتهى الشدة بحل اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية قبل استقلال هذه الدول ٠ ويبدو أن الاعتبارات الاقتصادية والمالية ، كانت متصلة الى حد كبير بهذا الموقف الذى اتخذته هذه البلاد فى تلك الايام ٠ فلما كانت تعتبر من أغنى الاقاليم التى ألفت ذلك الاتحاد الفرنسى فى افريقيا الغربية ، فقد احتجت بمنتهى الشدة والعنف على رؤية جزء كبير من مواردها ، ينتقل الى الخزينة الاتحادية ٠ وعندما تفسخ ذلك الاتحاد ، راحت تقترح اقامة مجلس الحلف ٠ ويدعى المسئولون عن هذا المجلس ، انه اجراء قصد منه تأمين الحد الاقصى من التعاون بين الدول الاعضاء فيه، مع احترام سيادة بعضها البعض ٠ وهم يتصورون امكان التوفيق بين التشريعات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول الاربع ٠ واتفقت هذه الدول على قيام ادارة مشتركة لبعض الخدمات ، بما فيه مصلحتها المشتركة ٠ وتحول ميناء ابيجان مثلا ، الذى يعتبر فى منتهى الاهمية لكل من ساحل العاج والفولتا العليا ، الى مؤسسة عامة ، يديرها مجلس مشترك ، تتمثل فيه الدولتان المعنيتان ، وتحولت السكة الحديدية التى تصل هذا الميناء ، بمدينة اواجادوجو ، الى مؤسسة مشتركة أيضا ٠

وتتوثق أواصر التضامن بين الدول الاعضاء عن طريق اقامة « صندوق للتضامن » تشترك فيه هذه الدول كلها ، وتسهم ، كل بحسب مواردها وإمكاناتها ٠

ولا يجسد هذا المجلس أية تنظيمات فوق القومية ، وان كان رؤساء

الدول المشتركة فيه، يعقدون مؤتمرات دوريةلدراسة المشاكل المشتركة، وتوحيد العمل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقـافية • وتقرر رغبة فى تأكيد المساواة القانونية بين دول الحلف ، أن تكون رئاسة هذه المؤتمرات عن طريق التناوب بينها • ويصبح رئيس احدى الدول الاربع المشتركة فيه ، رئيسـا بالنيابة لمجلس الحلف ، لمـدة عام واحد • وقرر المجلس أيضا ، أن يكون للدول الاربع تمثيل دبلوماتى مشترك فى بعض المراكز الدبلوماتية •

وليس ثمـة من شـك فى أن هذا المجلس ، يمثـل طرازا مرنا من التنظيم • فهو يأخذ فى عين اعتباره ، وجود واقع معين فى أفريقية اليوم ، وهو الواقع القومى • ولكن هناك أيضا ، أوجه ضعف فى هذا المجلس • وبالرغم من الضمانات الموجودة فى دستور الاتحاد ، فهناك بعض الدول المشتركة فيه تخشى أن تتحول الى دول تابعة لساحل العاج • يضاف الى هذا أن هناك متاعب تواجه تنظيم الاجراءات المالية المشتركة ، ولا سيما فى توزيع عائدات الجمارك التى تجبى فى ميناء ابيدجان ، الذى تشترك فى ملكيته عدة دول • وقد انضم مجلس الحلف بالرغم من احتفاظه بنظمه الخاصة وهيئاته الى مجموعة برازافيل التى سنتحدث عنهـا فيما بعد • وقد تضطر الدول المشتركة فيهفى وقت لاحق قريب الىاتخاذ قرار بصدد استمرار وجوده كمجموعة دولية •

(ب) اتحاد غينيا وغانا ومالى

تم انشاء هذا الاتحاد فى الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٨ • وقد أنشىء فى البداية بينغينيا وغانا ثم انضمتاليه مالى فى عام١٩٦٠• وادعت الدولتان المؤسستان للاتحاد فى عام ١٩٥٨ انهما ترسيان قواعد «الولايات المتحدة الافريقية» • وقد نص الاعلان الرسمى المشترك الصادر فى الثالث والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥٨ على هـذه الحقيقـة بمنتهى الوضوح اذ قال :

> **« سيرا على المنوال الذى اتبعته المستعمرات الامريكية الثلاث عشرة فى خلق الولايات المتحدة الامريكية ، وتعاطفا مع الاتجاه الذى يسود شعوب أوربا وآسيا والشرق الاوسط لتنظيم انفسها بصورة معقولة ، قررنا اختيار علم للاتحاد ، وتشجيع أوثق الصلات بين حكومتينا ، لتأمين الانسجام بين سياسات بلادينا ولاسيما فى المجالات الدفاعية ، والخارجية ،**

والاقتصادية . وستكون مهمتنا التالية ، صياغة دستور يضفي الاستقرار على الاتحاد الذي اقمناه » .

ولم يظهر حتى الآن الدستور الاتحادي الذي كان من المقدر له أن يخلق بداية الولايات المتحدة الافريقية . ويدعي دعاة اتحاد غينيا وغانا ومالي ، انهم يمثلون رواد الوحدة الافريقية، وانهم يضربون المثل للآخرين. ومع ذلك لم يقم حتى الآن أي بنيان اتحادي واضح .

وقد برهنت هذه المجموعة التي اثارت الكثير من الاهتمام بها ،على أنها لم تحقق الا القليل من الناحية العملية . ومن الصحيح أن يقال، ان غينيا وغانا ، كانتا قد وضعتا قبل هذا الاتحاد ، وفي مؤتمر سانيجيلي الذي تحدثنا عنه سابقا اسس الولايات المتحدة الافريقية التي اطلقوا عليها اسم « مجتمع الدول المستقلة في افريقيا » . وكان قد تقرر أن يكون لهذا المجتمع رايته وشعاره . ويصور القرار الذي اتخذ في المؤتمر ، خلق « مجالس اقتصادية وثقافية وعلمية للبحوث » . واعلن المجتمع عن عزمه على صياغة ميثاق يحقق « الغاية النهائية في الوحدة » ولكن قرار سانيجيلي ، ظل على أي حال ، حبرا على ورق أبيض » .

ويتجسد الفرق بين مجلس الحلف وبين اتحاد غينيا وغانا ومالي في الاسلوب والنهج أكثر من اختلافهما في الافكار الرئيسية ، ويتحدث بعض المراقبين السيئي الاطلاع عن « افريقيا الثورية » و « افريقيا الاصلاحية » ليرمزوا بهما الى هذين الاتجاهين . وسنعود الى بحث هذه النقطة ، عندما ندرس تنظيمات الذروة لهذه الاحلاف ممثلة في مجموعتي الدار البيضاء ومونروفيا . ولكن علينا قبل أن نصل الى هاتين المجموعتين أن ندرس المجموعات المتوسطة أو الثانوية .

٢ ـ المجموعات المتوسطة :

ليس ثمة في الوقت الحاضر الا تجمع ثانوي أو متوسط واحد ، هو اتحاد افريقيا ومدغشقر ، والمسمى عادة بمجموعة برازافيل. ويضم هذا الاتحاد جميع الدول في افريقيا السوداء ، التي كانت في السابق من مستعمرات فرنسا باستثناء غينيا ومالي .

فما كادت هذه الدول تحقق استقلالها ، حتى أحست بالحاجة الى تنظيم جديد لتعايشها وعملها المشترك . وكان انهيار اتحادي افريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية الفرنسيين قد عزل هذه الدول الجديدة عن

بعضها عزلة خطرة ، فى وقت تعددت فيها وتزايدت ، مسئولياتها الداخلية والدولية . وقد عقد المؤتمر الاول فى ابيدجان فى السادس والعشرين من أكتوبر عام ١٩٦٠ ، وتم الاتفاق على أن يعقد رؤساء هذه الدول اجتماعات دورية لدراسة مشاكلها . واتفق أيضا على أن تتبنى هذه الدول مواقف موحدة فى قضايا السياسة الخارجية .

ولم يبرز اتحاد افريقيا ومدغشقر بشكله الواضح الى حيز الوجود الا فى مؤتمر برازافيل الذى عقد فى التاسع عشر من ديسمبر عام ١٩٦٠. وأدركت الدول المعنية منذ ذلك الحين الحاجة الماسة الى العمل بصورة مرنة وواقعية عن طريق تنظيم تعاون يقوم على المساواة بينها ، واستبعاد فكرة اقامة أى تنظيم فوق القومى . وقد عنى المؤتمر بوجه خاص بموضوعين أساسيين ...

أولهما ، تنظيم العلاقات بين الدول الافريقية نفسها .

وثانيهما ، العلاقات بين هذه الدول من ناحية والعالم الخارجى من الناحية الأخرى .

وقد بذل مؤتمر برازافيل ، بالنسبة الى الموضوع الأول جهودا فائقة لتحديد ما اسماه بسياسة « التعاون الافريقى » فى المجالات الدبلوماتية والعسكرية والاقتصادية والثقافية . وتقرر لبلورة سياسة التعاون هذه ، عقد مؤتمر للخبراء فى داكار ، لدراسة المواضيع ، وتقديم صيغة عملية للتعاون تشمل أية تنظيمات ثابتة قد تقترحها لضرورتها ، الى مؤتمر للقمة يعقد فى وقت قريب لاحق .

وقد أوضح مؤتمر برازافيل أيضا النقاط التى يتحتم على الخبراء أن يحصروا بحثهم فيها ، وهى كما يلى :

أولا : مشاكل المال والنقد : على ضوء سياسة انمائية لاقتصاد دول افريقيا ومدغشقر .

ثانيا : مشكلة تحديد الاسعار فى الدول الاعضاء ، وتدارس التنظيمات التسويقية ، وتقوية الاتحادات الجمركية الاقليمية وتوسيعها، وتحسين التنسيق فى مجالات التجارة وتطويرها .

ثالثا : تحقيق الانسجام بين الخطط القومية للتنمية ومشاكل تمويلها ، وخلق معيار افريقى للاستثمار ، ومصرف للتنمية فى افريقيا ومدغشقر .

رابعا : دراسة المشاكل التى يثيرها انضمام الدول الافريقية الى السوق الاوربية المشتركة ، والى غيرها من المنظمات الاقتصادية الدولية ٠

ويظهر تحديد هذه المشاكل الخط الذى تبنته مجموعة برازافيل ، وهو الاهتمام الجدى العميق بالمشاكل العملية التى تواجهها الدول الحديثة العهد بالاستقلال ٠ وهناك عناية فائقة بالواقعية والكفاية والفاعلية ، وبخلق أسلوب جديد يختلف كثيرا عن الاساليب التى كانت متبعة فى المؤتمرات الافريقية السابقة ٠ وعادت الدول المشتركة فى هذا المؤتمر ، الى التأكيد من جديد على أنه « اذا كان تحقيق هذه الاهداف يتطلب تنظيمات اقليمية » ، فان على هذه التنظيمات أن تحترم « الشخصية السياسية » لهذه الدولة التى يتحتم عليها أن تتصرف « بمطلق الحرية ، وتقدير المسئولية » ٠

ووضعت دول مؤتمر برازافيل أيضا المبدأ الذى تقوم عليه سياساتها الخارجية ، والذى ينص على «توجيهها لنشدان السلام» ، وعلى أن «تتوحد سياساتها فى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف » ٠ وقررت هذه الدول بالنسبة الى المنازعات الدولية أن «يكون الخط الذى تسير عليه عدم التحيز الى أى فريق ، بل التوسط بين الفرقاء المتنازعين ، وألا تقترح أى حل وسط ، بل تدعو الفرقاء الى الحوار الذى يعتبر السبيل الوحيد للوصول الى حل ، يمثل خطوة ايجابية تقدمية فى تحقيق السلام والتعاون الدولى » ٠

وقد تم بناء مجموعة برازافيل ومنظماتها المختلفة بصورة متدرجة فى عدد من المؤتمرات الدورية التى تم فيها وضع نماذج محددة من التعاون ، وخلق المنظمات الصالحة وفقا لمتطلبات الظروف والاوضاع ٠

واقر مؤتمر ياؤوندى الذى عقد بين السادس والعشرين والثامن والعشرين من مارس عام ١٩٦١ ، القرارات التى اتخذها مؤتمر داكار للخبراء فى الثلاثين من يناير من العام نفسه ، وتم خلق المنظمة الافريقية للتعاون الاقتصادى التى تهدف الى اعداد الحلول للمشاكل التى يثيرها التعاون بين دول افريقيا ومدغشقر واقتراحها ٠

وأكد السيد اهيدجو ، رئيس جمهورية الكمرون فى هذا المؤتمر من جديد ، الحاجة الى السير بتؤدة ، واتخاذ الخطوات العملية ، وراح يقول فى الخطاب الافتتاحى الذى القاه ٠٠٠

« وسرعان ما اتضح لنا أن البنيانات الاقتصادية المتسرعة ، بالرغم من النغمات العاطفية والحماسية التى رافقت انشاءها ، ليست الا فوقعات خالية ، لا تلبث أن تغرق فى الفوضى اذا لم تستند الى واقع أصيل والى أسس تضفى عليها الاستقرار والقوة . ولعل هذا هو السبب الذى حدا بنا الى الشروع من البداية ، وقبل التحول الى الاهداف البعيدة المدى التى ستتبلور مع تقدم تنظيماتنا التقنية » .

ولا ريب فى أن الرئيس اهيدجو ، كان يشير الى اتحاد غينيا وغانا ومالى . ومضى فى وقت لاحق ، وأثناء المناقشات يوضح بصراحة الموقف بين المنظمتين فى التوجيه والمواقف وأساليب التطبيق ويقول ...

« وقد حاولنا تهدئة الوضع ، بينما كانوا هم يلتهبون حماسة وحقدا ومرارة . ونحن من ناحيتنا نعتقد أن الاستعمار بشكله التقليدى قد قضى ومضى ، وان كنا سنظل دائما على حذر من عودته الى الظهور فى صورة جديدة . ونحن لا نتطلع الى الماضى متمسكين بأحقادنا ومرارتنا .. اذ أن هدفنا هو أن نتقدم بعزم وتصميم من واقعنا الراهن لنحقق انجازات الغد متحررين من كل حقد ، وسخط ، وعواطف حماسية » .

وقد شرع اتحاد افريقيا ومدغشقر ، اخلاصا منه لهذه النظرة فى دراسة المشاكل المحددة ، وخلق المنظمة التى تضمن التعاون الاوثق. وتم فى المؤتمر التالى الذى عقد فى تاناناريف انشاء مؤسسة للدفاع المشترك، تقيم مقرها الرئيسى فى اواجادوجو ، كما تقرر أن تكون الأمانة العامة للاتحاد فى كوتونو .

ويمكن عن طريق التلخيص أن نقول ان مجموعة برازافيل ، تضم فى الوقت الحاضر عددا من المنظمات للتعاون التقنى والفنى ، وجهازا سياسيا واحدا ، وهو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات . ويجتمع هذا المؤتمر بصورة دورية .

ويشغل رؤساء هذه الدول منصب رئاسة المجموعة بالتناوب على النحو المتبع فى مجلس الحلف . وتعتبر هذه المجموعة على المسرح السياسى الافريقى مجموعة متوسطة ، اذ انها اكبر من مجلس الحلف الذى تضمه فى عضويتها ، بحكم ان اعضاءه جميعا اعضاء فى مجموعة برازافيل .

وكما يثور موضـــوع ما اذا كان من الضرورى ذوبان مجلس الحلف فى اتحاد افريقيا ومدغشقر ، يثور موضوع آخر وهو ذوبان هذا الاتحاد فى مجموعة أكبر هى فى طريق التكوين وهى مجموعة مونروفيا ·

٣ ـ مجموعات القمة :

يتضح مما قلناه ان الحركة باتجاه الوحدة الافريقية تبدو فى شكل سلسلة من الدوائر المتحدة فى مركزها ، بحيث تكون المجموعات الكبرى ضامة للمجموعات الاصغر منها · فهنـــاك مجموعة مونروفيا من الناحية الأولى وهى تضـــم مجلس الحلف ، واتحاد أفريقيـــا ومدغشقر · أما من الناحية الثانية ، فهناك مجموعة الدار البيضاء التى تضم اتحـــاد غينيا وغانا ومالى · وهاتان المجموعتان تمثلان مجموعات القمة ، التى يجدر بنا ان نتولى درسها الآن ·

(١) مجموعة مونروفيا :

تضم مجموعة مونروفيا عشرين دولة افريقية · وقد عقـــد المؤتمر الأول فى الثانى عشر من مايو عام ١٩٦١ · وكان الهدف من المؤتمر فى البداية ، دراسة دستور الكونجو ، ولـــكنه سرعان ما مضى الى ابـعد من الاهداف المحددة له ، وقررت الدول الاعضـــاء فيه اهتبال الفرصة التى سنحت بعقد هذا الاجتماع العام والهام ، لدراسة كافةمشاكلها المشتركة ، اذ كانت هذه هى المرة الاولى التى تعقد فيها عشرون دولة افريقية اجتماعا فى قارتها · ومن الجدير بنا ان نلاحظ ان جميع الدول الافريقية المستقلة قد دعيت الى هذا المؤتمر · وقد انسحبت بعض الدول كغينيا ومالى منه فى اللحظة الأخيرة ، بعد ان كانتا قد قررتا الاشتراك فيه ، وذلك لارتباطهما بكتلة الدار البيضاء · وقد عرضت على المؤتمر ثلاث مشـــاكل رئيسية وهى : ـ

أولا ـ دراسة الوسائل التى تخلق تفاهما افضل وتعاونا أوثق فى طريق الوحدة ·

ثانيا ـ الاخطار التى تهدد السلام والاستقرار فى افريقيا والعالم ·

ثالثا ـ مشاكل تصفية الاستعمار ·

وكنا قد تحدثنا عند تحليل الفروق بين مؤيدى الحركة الاتحادية (الفيدرالية) ، وبين مؤيدى التعاون مع الاحتفاظ بسيادة كل دولة من

الدول ، عن المظاهر الرئيسية للموقف الذى اتخذته كتلة مونروفيا من الوحدة الافريقية وتجسيده فى النظرة اليها على انها تماثل فى التطلعات ، واشـــتراك فى المثل والاهداف ، اكثر منهـا تنظيما القومى . ولـكن أعضاء مؤتمر مونروفيا قرروا رغبة منهم فى جعل التعـــاون اكثر فاعلية واقوى اثرا ، تعيين لجنة من الخبراء لدراسة التفاصيل العملية للتعاون ، اسوة بما فعله اعضاء مؤتمر برازافيل فى الماضى . وسنرى فى مكان لاحق ما قررته هذه الدول فى هذا الموضوع ، عندما عادت الى الاجتمـــاع فى لاجوس . ولكن مبادىء التعاون اقرت فى مونروفيا ولا سيما فى الميدان السياسى . وكان لابد لضمان النجاح لمبدأ التعاون بين الدول الافريقية ، ان تقوم العلاقات بينها ، كما سلف وبينا على أساس من احترام سيادة كل منها ، ومن المساواة وعدم التدخل فى شئون الدول الأخرى . وعلينا ان نلاحظ هنا ان دول مؤتمر مونروفيا اكدت بصـــورة جازمة « ضرورة تجنب العمليات الهدامة ، التى تستخدمها دولة افريقية ضد دولة أخرى مجاورة لها ، لخلق المتاعب الداخلية لها ، وذلك عن طريق الترحيب فى أراضيها بالفئات الانفصالية ، وتشجيعها مباشرة أو لامباشرة ، وتشجيع الأفراد على الاعمال انهدامة فى الدولة الاخرى » .

واقر مؤتمر مونروفيا ايضا « مبدأ خلق منظمة استشارية لافريقيا ومدغشقر ، تكون مهمتها تطبيق المبادىء التى اقرتها الدول المشتركة فى المؤتمر » .

وتناول المؤتمر موضوع الاخطار التى تهدد السلام والاستقرار فى افريقيا ، فأكد خطورة تدخل الدول الكبرى فى شئون افريقيا . واستنكر المؤتمرون « تلك الدول غير الافريقية التى تساعد العمليات الهدامة فى افريقيا وتشجعها » واكد المؤتمر بوجه خاص اخطار الحرب الباردة التى اعتبرها سببا فى كل نشاط هدام .

وأشار المؤتمر اخيرا الى موضوع تصفية الاستعمار ، فأعاد ما سبق تأكيده فى هذا الموضوع . ولكنه رأى انه اذا ارادت الدول الاعضاء ان تمتنع عن أى تدخل فى شئون غيرها ، فان هذا المبدأ يجب أن ينطبق فقط على « الدول التى أصبحت مستقلة وذات سيادة ليس الا » . واحتفظ المؤتمرون بالتـالى بحقهم فى تقـديم المعونة المـادية والمعنوية للمناطق التى ما زالت خاضعة لغير الاستعمار ، للاسراع فى ايصالها الى مرحلة الاستقلال .

وتم فى هذا الاجتماع اعداد دستور مجموعة مونروفيا بشكل نهائى

ولكن تقرر على أى حال ، عقد مؤتمرات اخرى فى أوقات لاحقة لتقرير الاجراءات المحدودة اللازمة لبعث الحيوية فى هذه المجموعة · وكان هذا هو الدافع الى اجتماع لاجوس الذى عقد فى الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٦٢ ·

واتخذت قرارات عدة فى هذا الاجتماع لضمان التعاون فى القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية وفى قضايا النقل والمواصلات السلكية ·

واقترح الوفد الليبرى الى المؤتمر مسودة مشروع ميثاق فى الميدان السياسى لاقامة منظمة للدول الافريقية · وقد قبل هذا المشروع من ناحية المبدأ وتقررت احالته الى مؤتمر لوزراء الخارجية لدراسته دراسة تفصيلية عميقة ، قبل اقراره نهائيا فى الاجتماع القادم للقمة الذى عقد فى أديس أبابا · وينص الميثاق على عقد مؤتمر لرؤساء الدول والحكومات مرة كل عامين ، واقامة امانة عامة لمنظمة الوحدة الافريقية . وقد يكون من المبتسر الخوض فى تفاصيل هذه المنظمة التى ما زالت فى حيز الاعداد (١) ولكن فى وسعنا ان نرى فيها الخطوط العريضة لمنظمة اقليمية واسعة تشبه الى حد كبير منظمة الدول الامريكية ·

وكان من القرارات السياسية البارزة التى اتخذها هذا المؤتمر ، ان الدول الافريقية عالجت لأول مرة مشكلة علاقاتها بالدول الاسيوية · فقد أكد أعضاء المؤتمر بوضوح · ان للقارة الافريقية مشاكلها الخاصة المحددة ، وانه بالرغم من وجود طراز من التضامن بين دول «العالم الثالث» فان على الناس الا ينسوا تضامنا آخر أكثر حيوية وفعالية ، وهو التضامن الافريقى · وهكذا تم بحث مشكلة الكتلة · الافريقية ــ الاسيوية فى الأمم المتحدة · وخرج المؤتمر بضرورة قيام كتلة افريقية مستقلة · وقال القرار الذى اتخذه المؤتمر باجماع عشرين دولة ، ان على « الدول الافريقية ان تؤلف مجموعة مستقلة ومحدودة المعالم » . وكانت الامم المتحدة قد شهدت بالفعل مولد كتلة افريقية ولكنها كانت تفتقر الى الحيوية ، بالاضافة الى كسوفها أمام الكتلة الافريقية ــ الاسيوية · وهكذا سجل المؤتمر تحولا جديدا ، قد يكون من العسير التكهن بنتائجه المقبلة بصورة شاملة ·

---

(١) انتهت فى مؤتمر أديس أبابا فى عام ١٩٦٣ المراحل الاعدادية لهذه المنظمة التى قامت، ولها أمانتها العامة ، وانضمت اليها دول كتلتى الدار البيضاء ومونروفيا · وقد عقد مؤتمرها الأخير فى شهر أكتوبر عام ١٩٦٥ فى مدينة أكرا ·

(المعرب)

ترى هل أخذت روح مؤتمر باندونج النضالية تسير في طريق الضعف ؟ من الصحيح ان يقال ، انه عند ما عقد مؤتمر باندونج ، لم تكن هناك الا قلة من الدول الافريقية المستقلة • وكان النضال ضد الاستعمار شعارا يجتمع عليه الافريقيون والاسيويون معا • أما الآن ، فقد حققت عملية تصفية الاستعمار ، نتائج عدة وضخمة • وباتت الدول الافريقية الحديثة ، تعي مصالحها الخاصة ، وتضع موضوع التضامن الافريقي ، فوق جميع الولاءات الاخرى • ويجب ان يقال ايضا ان هناك كثيرين من الافريقيين يشكون من ان اخوانهم الاسيويين ، يعتبرونهم في المنزلة الثانية نظرا لانهم ، أي الاسيويين سبقوهم في الظهور على مسرح السياسات الدولية بعدة سنوات • وأخيرا فعلينا ألا نخفي التخوف الذي يحس به بعض الافريقيين من القارة الاسيوية المكتظة بالسكان ، والتي لابد ان تتجه أفكارها الى التوسع ، ومن استمرار نفوذ الصين التي يرأسها ماوتسي تونج ، فيها •

ومهما كانت النتيجة ، فان المشكلة قامت ولا تزال قائمة حتى اليوم وقد توفر فرصة اخرى للخلاف بين مجموعتي الدار البيضاء ومونروفيا ، وهو ما سيكشف عنه المستقبل •

اذن هذا هو حلف القمة الأول للدول الافريقية المتمثل في مجموعة مونروفيا • وعلينا على أي حال ان نبدي بعض الملاحظات بصدده ••

أولا ـ علينا ان نبين أولا ان مجموعة مونروفيا تضم الدول الناطقة بالفرنسية والناطقة بالانجليزية معا • وهذا تطور جديد وفي منتهى الأهمية فقد كانت المجموعتان الاوليان اللتان تولينا درسهما وهما مجلس الحلف ومجموعة برازافيل ، لا تضمان الا الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية • ولكن سرعان ما اتضح ان رابطة اللغة المشتركة ، بالرغم من اهميتها ، لا تعتبر في حد ذاتها كافية لاقامة قاعدة للتجمع السياسي • فالمشاكل التي تواجه الدول الافريقية ولا سيما الواقعة منها الى جنوب الصحراء الكبرى ، تتجاوز في مداها حدود المجموعة الناطقة بالفرنسية أو المجموعة الناطقة بالانجليزية • فالمشاكل الاقتصادية كالتخطيط والتجارة والنقل والمواصلات السلكية ، والقضايا الاجتماعية والسياسية، كلها تقوم على صعيد اقليمي ، يضم الدول الناطقة بالفرنسية والانجليزية معا • ويكفي أن نلقي نظرة واحدة على خريطة افريقيا لنتبين ان الدول الناطقة بالفرنسية ليست متجاورة كلها ، اذ تفصل بينها الدول الناطقة بالانجليزية. فليبريا وسيراليون مثلا تقعان بين السينغال وساحل العاج.

واتحاد نيجيريا القوى والضخم ، يفصل بين داهومى والكمرون • وتضم أرض السينغال نفسها جيبا هو جامبيا البريطانية الذى يكاد يشطرها • وهناك حاجة ماسة الى توثيق الاواصر بين الدول الناطقة بالانجليزية والدول الناطقة بالفرنسية • ولعل هذا هو الدافع الذى دفع الدول الناطقة بالفرنسية ، بالرغم من نجاحها فى تحقيق مجموعة مستقلة ، الى الشعور بالحاجة الى دمج هذه المجموعة فى مجموعة اكبر منها ، هى مجموعة مونروفيا فى الواقع • وهنا تثور كما سبق لنا وبينا مشكلة ما اذا كانت الضرورة تقضى بالغاء جميع المجموعات المتوسطة ، والابقاء على مجموعة مونروفيا وحدها • وقد ناقش رؤساء الدول الناطقة بالفرنسية هذه المشكلة فى مؤتمر بانجوى الذى عقدوه فى مارس عام ١٩٦٢ • وقد عنى التقرير الذى أعدته اللجنة الخاصة التى أقيمت لدراسة هذه المشكلة ، « بتجنب كل سوء تفاهم فى هذا الموضوع ، وايضاح كافة الالتزامات وجميع الاعباء الجديدة التى يفرضها خلق كتلة مونروفيا على مجموعة برازافيل » • ولفتت اللجنة نظر المؤتمر الى الازدواجية التى قد تنشأ على جميع المستويات بين المنظمات ذات الاهداف المتماثلة • ولم يصل مؤتمر بانجوى الى حل نهائى لهذه المشكلة • وكل مافعله أنه أعلن « انه فى حالة قيام مثل هذه المخاطرة ، فعلى الجميع عدم الافراط فى التهويل بها » ، وان من الضرورى «ادراك أهمية مثل هذه الحركة العالمية فى طريق الوحدة الافريقية ، بشكل يكفى لافهام الجميع ، بأنها وقد شرعت فى التحرك ، فقد باتت لها قوة دافعة يجب على جميع الدول تكييف نفسها معها » • ولهذا تركزت الجهود الاولى ، على تحديد المواقف المعينة لمجموعة برازافيل التى وصفت بانها « منظمة اقليمية » ومجموعة مونروفيا التى وصفت بأنها « منظمة قارية » تهدف الى ضم أفريقيا كلها اليها • وهكذا نجد ولادة النظرة القارية فى جنين الوحدة الافريقية الجامعة موحية بتشكيل مجموعات اضيق حدودا ، طالما ان الوحدة الكبرى ليست هدفا عمليا فوريا • ورأى المؤتمر انه بالرغم من الحاجة الى الاحتفاظ بمجموعة برازافيل ، فى الوقت الحاضر على الاقل ، فان من الضرورى اجراء « بعض التعديلات فى نظمها واعمالها » وسيحل الزمن مشكلة الجماعات المتداخلة التى تتطلع الى اهداف متماثلة على مختلف المستويات • ومن الواضح ان هناك حافزا يدفع افريقيى الدول الناطقة بالفرنسية الى الانتماء الى كتلة خاصة بهم ، وحافزا آخر يدفعهم بنفس القوة الى تخطى هذه المجموعة بقصد التعاون مع جيرانهم من افريقيى الدول الناطقة بالانجليزية • هذه هى طبيعة السياسات الافريقية المعاصرة • انه

واقع معقد ، يضم عددا من الصور الظاهرة التناقض ، بحيث يصعب على المرء تفهمها كلها • وتقول احدى وجهات النظر ، ان هذه الحاجة أو تلك قد تبدو اكثر الحاحا من غيرها • ولكن يجب على أى حال ، عدم تجاهل الصعوبات الكامنة فى اقامة مجموعة تضم عددا من الدول التى تتحدث بلغات مختلفة • ولكن كان هذا هـو المطمح المشروع الذى تطلعت اليه الدول التى اجتمعت فى مونروفيا •

وهناك ملاحظة أخرى ترد على الذهن فورا • فمجموعة مونروفيـــا تضم دولا تقوم الى الجنوب والشمال من الصحراء ، اذ اشتركت كل من تونس وليبيا والسودان فى مؤتمر مونروفيا • وهنـــاك مصدر آخر من مصادر المتاعب ، وهو ان دولا تقع فى اقصى الغرب من القارة كالسينغال، ودولا أخرى تقع فى أقصى الشرق منها كالحبشة والصومال ، تنتمى الى عضوية المجموعة • أما اعنف المتاعب فتصدر بصـــورة خاصة عن الدول الواقعة فى الشمال • فمن الطبيعى ان هذه الدول تتجزأ بين ولائهـــا الصادق لافريقيا ، وولائها الذى لا يقل صدقا للتضامن العربى (١) ولكن قد لا يكون من السهل دائما التوفيق بين مطالب هذين الولاءين • ومن الواجب الموازنة بين الالتزامات التى تتحملها هذه الدول بموجب عضويتها فى الجامعة العربية وبين الالتزامات الناشئة عن وجودها فى القارة الافريقية وعن تضامنها الذى يتحتم عليها الحفاظ عليه مع الدول الافريقية الأخرى • ولم تحظ هذه المشـــكلة حتى الآن بدراسة جدية كافية ، ولـــكن ظهور المجموعة الافريقية واستمرارها فى النمو يتطلبان معالجتها وايجاد وسيلة للتعايش بين افريقيا السوداء وافريقيا البيضاء • وقد تساءل البعض عما اذا لم يكن من الافضل اقامة منظمة اقليمية تنحصر فى الدول الواقعة الى الجنوب من الصحراء على ان تتعاون مع منظمة افريقية واقليمية أخرى تضم دول الشمال الافريقى ، دون الحاجة الى اقامة منظمة مشتركة واحدة تضم الدول الافريقية كلها • لكن هذا التساؤل ، يثير مشكلة لم تحل بعد ، ويعتمد حلها على الظروف وعلى بعض العوامل التى لا يعرف الكثير عنها حتى الآن • فمن الواجب أولا ، مثلا ايجاد حل صحيح لمشكلة التعايش بين كتلتى مونروفيا والدار البيضاء (٢) وســـنبتقل الآن للبحث فى هذه الكتلة الثانية •

---

(١) ليست القضية مجرد تضامن بين الدول العربية ، كما يحاول المؤلف أن يقول ، وانما هناك هدف قومى شامل وهو الوحدة الذى يجسد مبدأ القومية العربية • فالشـــعب العربى كله ، وفى جميع أجزاء وطنه الكبير يشترك فى قومية واحدة تنشد الوحـــدة لا مجرد التضامن •

(٢) حلت مشكلة التعايش هذه عن طريق ميثاق الوحدة الافريقية الذى أقره مؤتمر أديس أبابا • (المعرب)

(ب) مجموعة الدار البيضاء :

قد يكون من التناقض عند البحث فى السياسات الخارجية لدول افريقيا السوداء ، ان نتحدث عن مجموعة الدار البيضاء ، ومع ذلك فنحن ملزمون بهـذا الحديث ، لأن دولا ثلاثا من دول افريقيـا السوداء تشترك فى عضوية هذه المجموعة ، وهى التى تؤلف اتحاد غانا وغينيا ومالى .

ويبدو ان تشكيل مجموعة الدار البيضاء ، قد نشأ عن ظهور مجموعتين من الظروف :

المجموعة الاولى ، هى ان هذه الدول الثلاث التى ذكرناها قبل قليل ، قد احست بنقصها العددى مقابل الاثنتى عشرة دولة التى تؤلف مجموعة برازافيل ، ولما كانت هـذه الدول قد عجـزت بسبب بعض الخلافات المعينة عن الارتباط بدول برازافيل اذ ان مالى والسـينغال أصبحتا متنازعتين مثلا منذ انهيار الاتحاد الذى كانتا تشـتركان فى عضويته . فان افكارها اتجهت نحو الشمال بحثا عن احلاف جديدة الى الشمال من الصحراء .

أما المجموعة الثانية فهىأن المغرب التى لاتعترف بسيادة موريتانيا على أراضيها ، وهذه تمثل عضوا فى مجموعة برازافيل وتنال تأييد دولها ، راحت تتجه الى اتحاد غينيا وغانا ومالى ، ناشدة تأييده . يضاف الى هذا ان المكانة التى كان الرئيس بورقيبة يتمتع بهـا لدى كثير من قادة الدول الافريقية السوداء ، اثارت حسـد المغرب . ومن هنا كان لابد لهذا البلد الافريقى الشمالى ان يحاول بدوره زيادة نفوذه فى افريقيا الى الجنوب من الصحراء .

يضاف الى هذا ان الرئيس عبد الناصر ، كان قد تبين الخطر الذى يهدد الوطن العربى من جراء ما حققته اسرائيل من تقدم ملحوظ فى علاقاتها مع دول افريقيا السوداء . وكانت اسرائيل ببراعتها الدبلوماتية ، وبالاتفاقات التى عقدتها للتعاون والمعونة الفنية ، وبنجاحها فى سياساتها الافريقية قد اصبحت شريكة مهمة لكثير من الدول الافريقية الحديثة العهد بالاستقلال فى أفريقيا ، ولم يكن فى وسع الرئيس عبد الناصر ،

بطل القومية العربية ، ان يقف موقف اللامبالاة من هذا الوضع (١) .

واخيرا كان الرئيس نكروما ، الذى لم تكن سياساته فى الكونجو متفقة مع عمل الأمم المتحدة فيها . يتطلع الى الاحلاف ليحبط عن طريقها عمل المنظمة الدولية فى هذه البلاد (٢) .

كانت هذه هى مجموعة الظروف التى ادت الى عقد مؤتمر الدار البيضاء . ولعل هذه الاسباب التى دعت الى عقده ، كانت عين الدوافع التى حملت كثيرا من الدول الافريقية التى تلقت دعوة ملك المغرب لحضوره ، على رفض الدعوة ، وآثرت ليبريا ونيجريا وتوجو والصومال وتونس والسودان والحبشة الامتناع عن الحضور . يضاف الى هذا ـ وهذه نقطة هامة ـ ان بعض الدول غير الافريقية قد دعيت الى الحضور ايضا وهى الدول الآسيوية ، التى رفض معظمها كالهند واندونيسيا ، بكثير من اللباقة الدبلوماتية الاسهام فى هذا المؤتمر . وهكذا اقتصر الحضور فى النهاية على ثمانى دول .

وعلينا أن نبين ثلاث نقاط مهمة عن هذا المؤتمر :

اولى هذه النقاط ان طابع العداء العنيف للاستعمار قد طبع المؤتمر . فقد اراد قادته ان يقفوا الى اليسار من المجموعات الافريقية ، الاخرى وأن يظهروا بمظهر ممثلى الاتجاه الجديد المعروف بالاتجاه الثورى فى افريقيا .

أما النقطة الثانية فهى ان القرارات التى تم الوصول اليها كانت نتيجة تنازلات متبادلة ، اذ حاول كل قائد ان يحصل من المؤتمر على اعتراف بوجهة نظره الخاصة فى المشاكل التى يواجهها .

---

(١) تناسى المؤلف هنا أن يشير الى أن هذه الاتفاقات السخية التى تعقدها اسرائيل مع دول افريقيا الحديثة ، ليست الا ثمرة النفوذ الاستعمارى الجديد ، الذى يغدق الاموال على اسرائيل ، وهى ركيزته وقاعدته ، لتتمكن من عقد مثل هذه الاتفاقات التى يأمل الاستعمار الجديد عن طريقها فى التسلل الى الدول الافريقية . وهذه حقيقة أدركها مؤتمر القمة الافريقى الذى عقد فى عام ١٩٦٤ فى القاهرة ، واعتبر اسرائيل قاعدة استعمارية .

(٢) ليست القضية هنا الا تعبيرا عن اتجاه الدول الافريقية المتحررة فى معالجة مشكلة الكونجو لاحباط المؤامرات الاستعمارية فيه ، وهى المؤامرات التى اتخذت من عمل الامم المتحدة ستارا لها .

(المعرب)

وأما النقطة الثالثة المهمة والاخيرة . فهى ان مؤتمر الدار البيضاء ركز بحوثه ايضا على موضوع الوحدة الافريقية .

ويزودنا الميثاق الذى أقر فى نهاية المؤتمر ، ببعض المعلومات المتعلقة بالنقطة الأولى اذ قال ... « ونحن نعلن عن رغبتنا فى تحرير الاراضى الافريقية التى مازالت ترزح تحت السيطرة الاجنبية ، وعن عزمنا على تقديم العون والمساعدة اليها ، وعلى تصفية الاستعمارين القديم والجديد بجميع صورهما ، ومقاومة اقامة قواعد عسكرية اجنبية على الارض الافريقية تعرض حرية قارتنا للخطر وتحرير هذه القارة من كل تدخل سياسى وضغط اقتصادى » .

وتميز خطاب ملك المغرب بعنفه فى حملته على الاستعمار وعلى الدول الغربية بوجه خاص ،وتقول نشرة صدرت فى القاهرة عن المؤتمر ...

« واتهم جلالته الدول الغربية باللجوء الى اساليب جديدة للابقاء على سيطرتها على أفريقيا ، وعلى مواقعها السوقية (الاستراتيجية) فى الكونجو ، وانتقد بعنف وشدة المحاولات التى تقوم بها الدول الاستعمارية ، لاخضاع افريقيا لشكل جديد من أشكال الامبريالية يهدف الى الانتقاص من حرية الدول التى حققت استقلالها مؤخرا ، وارغامها على العيش فى ظل عهود تمنع عنها الحرية وتزيفها » .

واعلن الرئيس نكروما فى خطابه الختامى قائلا .. « علينا ان نعبىء جهودنا لنخلص أراضينا من المستعمرين » . وأكد وزير خارجية ليبيا « ضرورة العمل من أجل الاستقلال ، والقضاء على كل اثر من آثار الاستعمار » .

وفى وسع المرء ان يواصل سرد البيانات الداوية التى القيت فى هذا المهرجان المناهض للاستعمار . ولعل من المهم ان نلاحظ هنا ان دول مؤتمر الدار البيضاء ارادت التعويض على قلة عددها ، بالتطرف فى مواقفها وذلك عن طريق خلق خط فكرى فاصل بين ما يسمى « بافريقيا المعتدلة أو الاصلاحية » وبين ما يسمى « بافريقيا الثورية التقدمية » .

ولكن أية نظرة ممحصة ، تظهر ان الفروق المهمة بين مجموعة مونروفيا ومجموعة الدار البيضاء لا تمثل فى ميدان مناهضة الاستعمار . وبالرغم من اختلاف التعبير عن هذا الموقف فى كل من المجموعتين ، فانه يكاد يتماثل فى القوة والاصالة وقد لا تصور العبارات العنيفة الحقيقة

دائما فنحن لا نعرف ان ثمة مشكلة تتعلق بتصفية الاستعمار ، لم يكن الاتفاق كاملا بصددها • وسنعود الى هذه النقطة فيما بعد ، ولكن علينا أولا ان نستعرض المشاكل المتعددة التى أثيرت فى مؤتمر الدار البيضاء ، والتى كانت فى مقدمتها مشاكل الجزائر وموريتانيا وفلسطين والكونجو •

أما بالنسبة الى قضية الجزائر ، فعلينـــا ان نبين أولا ان فرحات عباس ، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك ، قد شهد المؤتمر بنفسه. وكان مجرد اشتراكه يعنى بصورة طبيعية ان جميع الدول الاعضاء فى المؤتمر ، قد اعترفت بهذه الحكومة • وقد أعلن المؤتمر تأييده لاستقلال الجزائر ، ورفضه لتقسيمها • ودعا المؤتمر من الناحية الأخرى ، جميع الحكومات التى لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة الى الاعتراف بها • وبالرغم مما فى هذه البيانات من جزم وتأكيد ، الا انها لم تبين السبل المؤدية الى تحقيق التسوية الايجابية لمشكلة الجزائر • وعلينـا ان نذكر هـذه النقطة بالذات اذ اننا سنعود اليها فى وقت لاحق ، عندمـا نعقد مقارنة بين مجموعتى مونروفيا والدار البيضاء (١) •

أما بالنسبة الى مشكلتى موريتانيا وفلسطين ، فقد كانت هناك بعض التناقضات بين مواقف الدول الأعضاء فيهما وبين مواقف بعضها السابقة فى مناسبات أخرى • وقد أعلن القرار المتعلق بموريتانيا •••

« قامت فرنسا بفصل المغرب عن جزئه الجنـوبى فى موريتانيا لارساء أسس سيطرتها على الصحراء ، واستغلال ثرواتها ، وتأمين منفذ لها على المحيط الاطلسى ، وخلقت ((دولة مصطنعة)) اسمتها موريتانيا خلافا لرغبات أهلهـا وتحديا للعهود القاطعة التى كانت فرنسا قد أخذتها على نفسها مما يؤلف خرقا للمعاهدات والاتفاقات الدولية • وليست اقامة موريتانيا كدولة ، الا الوســيلة التى تريد

---

(١) طبعا يتناول هذا الحديث مشكلة الجزائر قبل أن تحقق استقلالها • ومما يجدر ذكره، ان المؤلف وهو وزير خارجية دولة من دول كتلة برازافيل ، كان يؤيد كما يبدو ، حلا وسطا لمشكلة الجزائر يقوم على أساس التفاهم مع فرنسا ضمن اطار التفاهم القائم بين الاخيرة ، وبين دول كتلة برازافيل • لكن الحل الايجابى تحقق بفضل ثورة الجزائر ، واضطرار فرنسا الى الاعتراف باستقلالها الكامل غير المنقوص •

(المعرب)

فرنسا استخدامها لتطويق البلاد الافريقية ، ولتأمين القواعد المؤيدة لها ، وزيادة عدد الدول التابعة لها » .

ولو شئنا التعميم فى بحث هذه المشكلة ، لقلنا ان المؤتمر اعتبر « زيادة عدد الدول المصطنعة فى افريقيا ، خطرا دائما يهدد أمن القارة ، واسنادا للقوى الاستعمارية وتعزيزا لموقفها » .

وليس ثمة من شك فى ان الدول الأعضاء فى المؤتمر من دول افريقيا السوداء ، سارت فى هذه المشكلة على خطى المغرب ، بل وعلى خطى الجامعة العربية ، التى اشتركت كلها باستثناء تونس فى تأييد المغرب فى موقفها . وكان مندوب غانا فى الأمم المتحدة ، قد أيد قبل مؤتمر الدار البيضاء استقلال موريتانيا وقبولها عضوا فى المنظمة الدولية . يضاف الى هذا ، ان علينا ان نلاحظ بأن غانا عادت بعد مؤتمر الدار البيضاء الى موقفها السابق واعترفت بموريتانيا . وقام رئيس موريتانيا قبل وقت قصير ، بزيارة غانا حيث استقبله رئيسها . أما فى وقت انعقاد المؤتمر ، فقد كان من المهم تجنب كل مظهر من مظاهر الخلاف بين الدول المشتركة فيه ، ولعل هذا يفسر اتخاذ قرار ، لم تكن الدول الواقعة الى الجنوب من الصحراء ، راضية عنه كل الرضى أو موافقة عليه ، وهو ما أثبتته الأحداث اللاحقة .

ولعل من أهم الأمور التى يجب ان تلاحظ ، هو ذلك التعميم الذى تضمنه النص المتعلق بموريتانيا ، والذى يقول ان زيادة عدد «الدول المصطنعة » يؤلف تهديدا مستمرا للقارة الافريقية . فالموقف المناهض للاستعمار الذى اتخذه المؤتمر ، يتعارض مع هذا التأكيد . ترى متى تصبح الدولة التى تتحقق لها السيادة دولة مصطنعة ؟ أو لا يخشى ان تؤدى هذه الفكرة الى اعاقة عملية تصفية الاستعمار ، هذا اذا أرادت بعض الدول الاستعمارية الافادة منها واستغلالها ؟ وقد لا أرى حاجة ، للالحاف فى بحث هذه القضية ، اذ أن فى وسع كل انسان أن يرى الاخطار والصراعات المحتملة التى يمكن أن يؤدى اليها مثل هذا القول . وقد يقال بأنه مجرد موقف عرضى أملتــه الظروف ولم يكن نتيجة املاء عقيدة مدروسة (١) . فالمنازعات بين بعض الدول الافريقية تطوح بها الى اتخاذ

---

(١) ليس الحديث عن الحدود المصطنعة التى فرضها الاستعمار فى البلاد التى كان يحكمها فى افريقيا وآسيا بالحديث العرضى الذى لا ينبع عن عقيدة مدروسة . فقد قسم الاستعمار الاراضى التى حكمها طبقا لأهوائه ومصالحه ، وتقاسمها بين دوله ، متجاهلا =

مواقف تختلف أحيانا عن عقائدها الاساسية ، سواء فى موضوع تصفية الاستعمار أو فى موضوع الوحدة الافريقية ، أو حتى فى موضوع التعاون الصريح المباشر . وهناك دليل اخر على مثل هذا الوضع يظهر فى القرار الذى اتخذه المؤتمر فى موضوع فلسطين . وأنا لا أريد هنا أن أخوض فى موضوع النزاع الطويل بين العرب واليهود فى فلسطين ، اذ أن هـذا الموضوع يقع خارج نطاق هذه الدراسة . وكل ما أهدف اليه من الاشارة الى القرار المتعلق بفلسطين أن أبين الموقف الذى اتخذته بعض الدول من افريقيا السوداء ابان انعقاد المؤتمر ، وذلك لأن هذه الدول أيدت هنـاك آراء عبد الناصر فى هذه المشكلة المؤسية خلافا لمواقفها السابقة (١) . ولست أشك فى ان الرئيس العربى قد عرض قضيته بمنتهى البراعة وقوة التأثير . فقد ربط بين مشـكلة فلسـطين وبين الفكرة العامة المتعلقة بالدفاع عن القارة الافريقية وتأمين سلامتها . وهكذا فان القضية بعد ان عرضت على هـذا الشكل خرجت عن نطـاق النزاع العـربى — الفلسطينى (٢) . فقد ذكر الرئيس العربى ، ان « الموضوع والخطورة يتعلقان بالدفاع عن جمـيع الدول المستقلة فى أفريقيـا ضد الاستعمار ... فعلينا أن نتساءل أولا عن الهدف الذى توخاه الاستعمار من خلق اسرائيل ؟ ان الدول الاستعمارية أرادت أولا أن تجعل منها قاعدة لزحفها، وركيزة لعدوانها ... فمن أين جاءت القوات الفرنسية والبريطانية أثناء العدوان على السويس ؟ انها جاءت من اسرائيل » (٣) وهذا هو السبب

= الحدود الطبيعية والقومية . وكانت نتيجة حصول هذه الكيانات المجزأة على الاستقلال ان عمل الحكام ، وأصحاب المصالح المنتفعون من هذه الاوضاع على الابقاء على الكيانات المصطنعة دفاعا عن مصالحهم ، وتحديا للوجود القومى .

(١) من الواضح ان بعض هذه الدول غير موقفه بعد أن تبددت سحب التضليل التى كان يتعرض لها ، وبعد أن أوضح سيادة الرئيس عبد الناصر لها المشكلة على حقيقتها ، وبين لها ان اسرائيل ليست الا قاعدة للاستعمارين القديم والجديد . وليس فى هذا أى تناقض كما يحاول المؤلف أن يقول .

(٢) ليس أدل على حقيقة عواطف المؤلف تجاه مشكلة فلسطين من قوله هذا ، وتصـويره اسرائيل بأنها فلسطين ، وان النزاع يقوم بين العرب وفلسطين ، مع أن اسرائيل قامت على أساس ازالة فلسطين العربية ، من الوجود ، لتقوم فيها دولة استعمارية عدوانية غاصبة وعنصرية ، أسـموها اسرائيل . ففلسـطين لم تكن فى يوم ما ولن تكون للصهيونيين ، وانما هى لأهلها العرب .

(المعرب)

(٣) أعتقد أن المؤلف هنا أجرى بعض التحريف العامد لأقوال الرئيس فى المؤتمر ، انسياقا منه وراء عواطفه ، وتدليلا على آرائه .فلا يعقل أن يقول الرئيس ان القوات الفرنسية =

الذى يدعو الدول الاستعمارية كما قال الرئيس عبد الناصر ، الى تزويد اسرائيل بأربعمائة مليون دولار فى العام ، كتعويض لها على استخدامها كقاعدة للتسلل الاستعمارى الى افريقيا وآسيا . ثم مضى يقول ...

« واسرائيل تقدم المعونات الآن فى افريقيا ، بالرغم من اننا نعرف انها ليست فى وضع يمكنها من موازنة أوضاعها المالية من مواردها . والسبب فى هذا انها تمثل دور الوسيط بين الدول الاستعمارية والبلاد الافريقية ، تمر المساعدات عن طريقها . فاسرائيل هى الذئب الذى دخل حظيرة الماشية . ومن حقنا ان نسأل ، ما هى مواقف اسرائيل السابقة من كفاح افريقيا من أجل الحرية ؟ وما هى مواقفها من قضايا الكمرون والكونجو ؟ وما موقفها من قضية الشعب الجزائرى ؟ وأخيرا وليس آخرا اذ هناك سلسلة طويلة ، ما موقفها من التجارب النووية فى الصحراء ؟ »

وذكر الرئيس عبد الناصر ، ان اسرائيل ما زالت حتى اليوم ، تريد السيطرة على الدول الافريقية المستقلة بالوسائل الاقتصادية . وانتهى أخيرا الى القول ، بأن بلاده وهى تدرك مكانتها كحصن للدفاع عن مصالح الاجزاء الشمالية الشرقية من افريقيا ، تحس بمسئوليتها فى الحيلولة دون تحول المنطقة الى نقطة البداية فى طريق يمر منه التسلل الاستعمارى الى افريقيا . وراح يذكر أن الافريقيين الذين يعيشون فى الجنوب أو فى أواسط افريقيا ، بأن عليهم أيضا مسئوليتهم ، فى ان يضمنوا عدم تعرض بلاد الشمال الافريقى لخطر التسلل من الجنوب .

وهكذا عرضت مشكلة فلسطين على انها مشكلة تهم القارة الافريقية كلها ، ويجب أن تشترك فى بحثها . وقد تركت هذه الحجج أثرها ، اذ ان القرار المتعلق بفلسطين صدر بالاجماع ، ووقعته حتى تلك الدول الافريقية ، التى كانت لها حتى تلك اللحظة . أحسن العلاقات مع اسرائيل ، والتى كانت قد وقعت معها معاهدات للتعاون ، وكانت توفد اليها بعثاتها الدراسية من « خريجى الحقوق » . وقد ذكر القرار ان « المؤتمر يلاحظ بكثير من السخط ان اسرائيل كانت تقف دائما الى

= والبريطانية المعتدية جاءت أثناء العدوان الثلاثى من اسرائيل ، ولا ريب فى أنه قال انهما استخدمت اسرائيل مخلب القط فى عدوانها ، واعتمدت فيه على وجود اسرائيل .
(المعرب)

جانب الاستعماريين عند تحديد المواقف من المشاكل الحيوية التى تواجه افريقيا » وان المؤتمر ، « يدين اسرائيل كأداة للامبريالية والاستعمار الجديد ، لا فى الشرق الأوسط وحده ، بل وفى افريقيا وآسيا أيضا » ٠

ولا يسع المرء هنا الا ان يرى كما رأى فى مشكلة موريتانيا ، كيف يمكن تعميم مشكلة خاصة وعرضها كمشكلة عامة لها صلة بالمصالح الحيوية للقارة كلها ٠ (١) وكان الوضع فى المشكلتين ، انهما عرضتا بطريقة تحث ممثلى دول افريقيا السوداء على اتخاذ مواقف مشابهة لتلك التى يقفها زملاؤهم من ممثلى الدول الواقعة على الجانب الآخر من الصحراء ٠

ولن نمضى بعيدا فى سرد التفاصيل ٠ أما بالنسبة الى مشكلة الكونجو ، فيبدو ان موضوع الانسحاب الجماعى لقوات الدول الاعضاء فى المؤتمر من أراضى الكونجو قد أثير فيه ، وان كانت الادلة الموثوقة على ذلك غير متوافرة ٠ ولكن تقرر اخيرا اعطاء الأمم المتحدة ، فرصة اخيرة ، يضاف الى هذا أن بعض الدول قررت فى النهاية سحب قواتها ، لأنها لم تكن تقر العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة فى الكونجو ٠

ويبدو من هذا العرض الموجز والسريع ان اهم ما تمخض عنه المؤتمر من ثمرات لم تكن تلك القرارات الخاصة التى اصدرها والتى بدت وكأنها بلسم لجراح قديمة ، وانما كان ذلك الميثاق الذى اقره المؤتمرون ، والذى لا بد لنا من دراسة محتوياته الآن ٠

فقد تصور مؤتمر الدار البيضاء « خلق مجلس استشارى افريقى ، عندما تتوافر الظروف المواتية لذلك » ٠ وقرر المؤتمر على ضوء ذلك اقامة اربع لجان ٠٠

١ ــ لجنة سياسية افريقية ، تضم رؤساء الدول الافريقية وتعقد اجتماعاتها بصورة دورية ٠

---

(١) نظرة فى منتهى السطحية الى مشكلة اسرائيل ، هذا اذا اعتبرنا ، ويجب أن نعتبر ، ان قضايا الحرية وتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية تؤلف وحدة واحدة ٠ فاسرائيل قاعدة استعمارية ترمى الى بسط النفوذ الاستعمارى من جديد عن طريق التسلل الاقتصادى على البلاد المتحررة حديثا ٠ وهى فى الوقت نفسه تجسيد للتفرقة العنصرية بابشع صورها ٠

(المعرب)

٢ ـ لجنة اقتصادية افريقية تضم وزراء الاقتصاد المسئولين فى الدول الاعضاء ·

٣ ـ لجنة ثقافية افريقية تضم وزراء التربية والتعليم فى الدول الاعضاء ·

٤ ـ قيادة عسكرية افريقية عليا ، تضم رؤساء أركان حرب القوات المسلحة فى الدول الافريقية المستقلة ·

وتقرر بالاضافة الى هذه اللجان الاربع ، اقامة مكتب اتصال يتولى عمليات التنسيق بين هذه اللجان ·

وكان من المتوقع ان يتحقق التعاون بين الدول الاعضاء عن طريق هذه اللجان كل فى ميدانها ، وطبقا لمتطلبات الاوضاع ، فقد اهتم مؤتمر الدار البيضاء كمؤتمر مونروفيا بمشكلة الوحدة الافريقية المتناهية الاهمية ، وحاول العثور على حل لها · وكانت المادة الخامسة من جدول اعمال المؤتمر تنص على « اقامة الوحدة الافريقية » · ويبدو ان المؤتمر قد واجه كما واجه مؤتمر مونروفيا بعض العقبات من الناحية العملية فى هذا السبيل · وتحدث الرئيس عبد الناصر بعد عودته من المؤتمر الى أعضاء مجلس الأمة فى الجمهورية العربية المتحدة مقوما اعمال المؤتمر فقال ·· « كان المؤتمر بهذا العدد الذى اجتمع به ، يمثل وحدة القارة ذاتها مع وحدة الكفاح فيها ووحدة المصير · فلقد تلاشت الخطوط الوهمية التى حاول الاستعمار وضعها لتفرقة القارة وتقسيمها · ولم تعد هناك افريقيا عربية ، وافريقيا السوداء · ولم تعد الصحراء الكبرى التى اعتبرها الاستعمار خطا فاصلا بين اقسام القارة كما تصورها ، بل كما ارادها عمدا وبسوء قصد ، الا جسرا يصل ويربط امتداد الارض ويربط امتداد الأمل، ويربط امتداد الكفاح لتحقيق هذا الأمل » ·

واعلن الرئيس نكروما فى الخطاب الختامى الذى القاه فى المؤتمر ، عن اعتزازه بحضور هذه الجلسات التى ارسيت فيها قواعد الوحدة الافريقية · ثم اضاف يقول ·· « فقد قررت الدول المشتركة فى المؤتمر ان تعمل بكامل قوتها لتحقيق اتحاد بين الدول الافريقية » ·

ولكن لو اغضينا مؤقتا عن هذه البيانات الرسمية ، ودرسنا ماحققه المؤتمر ، لوجدنا ان المؤتمر لم يحقق اكثر من مؤتمر مونروفيا فى طريق الوحدة السياسية . وكل ما تم خلقه بعض المنظمات لضمان التعاون . وبينما كان مؤتمرو مونروفيا حريصين فى ان تكون أقوالهم عانية بالفعل

ما يفهمونه من تعبير الوحدة الافريقية ، وهو وحدة الآمال والتنسيق ، فى الاعمال ، نرى ان اعضاء مؤتمر الدار البيضاء ، كانوا ينساقون وراء عواطفهم ، فيتحدثون عن الوحدة القومية لدول افريقيا ، وعن بناء صرح الوحدة واقامتها . وكان الرئيس عبد الناصر هو الوحيد من بينهم الذى ادرك ان الوحدة الافريقية ان تحققت فلا يمكن ذلك الا عن طريق التعاون وبواسطة « ظاهرة تمليها الضرورة ، وتتمثل قبل كل شىء فى تبادل التجارب والمنجزات وتقوية جميع صور الاتصال » .

كانت هذه بالاختصار هى المشاكل الرئيسية التى بحثت فى مؤتمر الدار البيضاء . وقد اثمر المؤتمر قيام مجموعة ترتكز الى التعاون بين دوله الاعضاء .

ولننتقل الآن الى البحث فى اوجه الشبه والخلاف بين مجموعتى مونروفيا والدار البيضاء .

تعتبر المجموعتان مظهرين من مظاهر الظاهرة المعروفة باسم « الوحدة الافريقية » . وهما تمثلان مرحلة من مراحل الطريق نحو الوحدة ، وان تعذر على أى انسان ان يقرر الشكل الذى ستكون فيه هذه الوحدة . ولما كانت المجموعتان لم تستطيعا حتى هذه اللحظة اقامة اية تنظيمات فوق القومية ، فانهما تحصران جهودهما ونشاطهما فى تنظيم التعاون بين دولهما الاعضاء . وقد اعترفت كل منهما بالحاجة الى احترام استقلال دولها الاعضاء وسيادتها . وقد سبق لنا أن قلنا اكثر من مرة من قبل ان هدف الوحدة الافريقية قد اصطدم بقوميات اكثر تحديدا وأشد عمقا ، وهى قوميات تجعل الحفاظ على الدول الحديثة العهد بالاستقلال ، ضرورة لوقت طويل مقبل . وتظهر هذه « القومية الصغيرة » فى مجموعة مونروفيا بنفس القوة التى تظهر فيها فى مجموعة الدار البيضاء . وقد لمست الدول الاعضاء فى المجموعة الأخيرة هذه المتاعب والعقبات التى تقف فى طريق الوحدة ، اذ ان المجلس الافريقى الذى تعتزم اقامته سيكون ذا طابع استشارى ليس الا ، وان هذا المجلس لن يقوم الا عندما تتوافر الظروف اللازمة » .

ويبدو من هذا ان ليس ثمة كبير فرق فى موقف كل من المجموعتين من موضوع الوحدة الافريقية .

وقد سبق لنا ان بينا ان ليس ثمة فروق جوهرية بينهما فى موضوع تصفية الاستعمار ، واذا كانت احدى المجموعتين تتحدث عن الموضوع

بصورة أكثر اعتدالا فان هذا لا يغير من حقيقة الأمر شيئا • فكلتا المجموعتين مصممتان تصميما متكافئا على العمل من اجل استقلال الشعوب الافريقية كلها • وكل ما بينها من خلاف لا يعدو حدود الاساليب • ولعل أحسن مثل نضربه على هذا الخلاف يمثل فى المشكلة الجزائرية التى كثر الحديث عنها • فقد اتفقت جميع دول المجموعتين على ضرورة الاعتراف باستقلال الجزائر • وقد احتجت كلها وبلا استثناء على تقسيم اراضيها ، واعترفت بحق الوطنيين فى الجزائر بالمطالبة بالصحراء الجزائرية • ولكن الخلاف فى الاسلوب نشأ منذ امد طويل بين اولئك الذين ينادون بتدويل الحرب الجزائرية ، ومعظمهم من دول مجموعة الدار البيضاء ، وبين أولئك الذين يؤيدون الوصول الى حل عن طريق التفاوض بين فرنسا وبين جبهة التحرير الجزائرية ، وجلهم من دول مجموعة مونروفيا • وقد برز هذا الخلاف واضحا فى الدورة التى عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٦٠ • فقد طالبت بعض الدول بتدخل الامم المتحدة ، بينما عارض البعض الآخر فى هذا التدخل ، على اعتبار انه مرفوض شكلا وخطرا واقعا مستشهدين بما وقع فى المشكلة الكونجولية . واثبتت الاحداث اللاحقة : ان تلك الدول التى رغبت فى حل عن طريق التفاوض ، كانت على حق فى وجهة نظرها •

وكثيرا ما يكون الفرق بين المجموعتين فى السلوك والتصرف لا فى المبادىء الاساسية ، فهناك الصلابة مع الواقعية والتشاور من ناحية والاندفاع مع التهور من الناحية الثانية (١) وقد سبق لنا ان بينا ان مجموعة الدار البيضاء قليلة فى عدد اعضائها ، وتريد التعويض على هذا النقص الذى تحس به بالمواقف المندفعة التى تكون اكثر بروزا ووضوحا من ناحية ، واكثر اتجاها الى اليسار من الناحية الثانية • وليس ثمة من شك ايضا فى ان بعض المشاكل الداخلية التى تواجهها بعض هذه الدول كالمشكلة الدستورية فى المغرب ، والمشكلة الاقتصادية فى غينيا ، والمشكلة التنظيمية فى الجمهورية العربية ، هى التى تدعوها الى التصلب فى

---

(١) لا ريب فى أنها محاولة بارعة من جانب المؤلف ، لاخفاء بعض الاتجاهات الفعلية لدول المجموعتين • وقد ألفنا من الجهات الغربية الاستعمارية ، وصف كل تصلب فى سياسة التحرر واللاانحياز ، والحملة على الاستعمار ، بالتهور والاندفاع ، ووصف كل تعاون معه ، والانحياز اليه ، بالواقعية والمنطق • ولذا فليس مثل هذا المنطق بالشىء الغريب علينا • — المعرب —

سياساتها الخارجية (١) . لكن هذه الاوضاع لا تعدو ان تكون مؤقتة فى طابعها .

وتكفى لمحة واحدة نلقيها على الطريقة التى تتألف فيها هاتان المجموعتان ، لنرى ان كلا منهما تضم دولا من الشمال الافريقى ومن افريقيا السوداء فى وقت واحد ، وان كان من حق المرء ان يتساءل اذا كان هذا الوضع سيستمر دائما . وقد رأينا دول الشمال الافريقى تعتذر فى مؤتمر لاجوس الاخير عن الاشتراك فى مجموعة مونروفيا ، لأن الدعوة لم توجه لهذا المؤتمر ، الى الحكومة الجزائرية المؤقتة . وهناك من الاسباب ما يدعو الى الاعتقاد بأن تحولات جديدة فى هذه التجمعات ستقع ، مؤدية الى وقوف دول الشمال الافريقى فى جانب واحد ، ووقوف دول افريقيا السوداء فى الجانب الثانى . لكن هذا مجرد فرض لا اكثر ، فهناك شيء واحد مؤكد وموثوق ، وهو انه لو تألفت منظمتان اقليميتان ، احداهما فى شمال الصحراء والاخرى فى جنوبها ، فان هاتين المنظمتين لا بد وان تتعاونا تعاونا وثيقا بالنظر الى وجود الكثير من المصالح التى تربطهما على الصعيد القارى (٢) .

ونعود الآن الى مشكلة العلاقات بين هاتين المجموعتين وبين الدول الآسيوية ، ويبدو ان الاساليب مختلفة هنا . فقد سبق لنا أن رأينا ان مجموعة مونروفيا تبدو راغبة فى تأكيد استقلال دولها عن الشعوب الآسيوية . وهى تعتقد ان مؤتمر باندونج كان خطوة هامة بل وحاسمة فى الطريق الى تصفية الاستعمار . ولكنها تعتقد ايضا ان مرحلة هذا المؤتمر قد انقضت . فلافريقيا المتحررة مشاكلها الخاصة بها . وليس ثمة من شك فى وجود شكل من اشكال التضامن بين دول « العالم

---

(١) لا أدرى ما الذى عناه المؤلف بالمشكلة التنظيمية فى الجمهورية العربية المتحدة . فقد دللت الوقائع والاحداث ، وكتب الكثيرون من الكتاب الموضوعيين حتى من الدول الغربية عن ان الجمهورية العربية تمثل دولة من أكثر الدول النامية استقرارا وتنظيما واندفاعا فى طريق البناء القومى والتنمية .

(٢) لم تصدق جميع تنبؤات المؤلف وان صدق بعضها . فلم تتألف كتلتان احداهما للشمال الافريقى وثانيتهما لافريقيا السوداء ، على أن يقوم التعاون بينهما على صعيد القارة الافريقية ، وانما اجتمعت كلمة الدول الافريقية ، كلها فى ميثاق أديس أبابا للوحدة الوفريقية وفى مؤتمرى أديس أبابا والقاهرة للدول الافريقية . وفى منظمة الوحدة الافريقية التى عقدت مؤتمرها الاخير على صعيد القمة .

(المعرب)

الثالث » وهو يتطلب معالجة مشاكل البلاد النامية على صعيد واسع وفى جبهة عريضة . ولكن الحاجة الماسة بالنسبة الى افريقيا ولا سيما افريقيا السوداء ان تفيق لتصل مرحلة الوعى الذاتى بنفسها ، وان تجسد هذا الوعى تجسيدا عضويا فى تضامنها . ولعل هذا هو السبب الذى ادى الى عدم دعوة اية دولة آسيوية للاشتراك فى مؤتمرات مجموعة مونروفيا . أما مجموعة الدول البيضاء فتحمل رأيا مخالفا لهذا الرأى . فقد دعيت عدة دول آسيوية الى المؤتمر ، وقد لعب بعضها دورا فعالا فيه . وقد اعلن الرئيس عبد الناصر ، بهذه المناسبة ان « الاتفاق قبل كل شىء مع الشعوب الآسيوية ، أمر حيوى للوصول بكفاح افريقيا الى اهدافه » . يضاف الى هذا ان بعض دول الشرق الاقصى الكبيرة تحاول أن تقيم علاقات لها وصداقات فى القارة الافريقية ، وتسعى عن هذا الطريق الى توسيع نفوذها فى افريقيا .

وفى وسعنا بعد ان انتهينا من دراسة مجموعتى القمة اللتين يطلق عليهما البعض اسم « المجموعتين القارتين » ، ان نصل بهذا الجزء من هذا الفصل الى نهايته . وهنا يبرز السؤال العويص التالى ... ترى ما مستقبل هاتين المجموعتين ؟ وهل اتخذتا الشكل النهائى فى وضعهما الراهن ؟ وهل تنضم مجموعتا مونروفيا والدار البيضاء الى بعضهما ؟ أو هل تكون هنـــاك مجموعات أخرى من الناحيـــة الثانيـــة وعلى أسس جديدة ؟

وقد يكون من الجرأة الادعاء بأن مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا قد وصلتا الى الشكل النهائى الذى يجب ان تكونا فيه . فهذا المجال من النوع المتحرك بصورة لا عادية . فالاحلاف ، والارتباطات والجماعات ، بل وحتى الاتحـــادات التعاونية (الفيدرالية) والاتحـــادات الائتلافية (الكونفيدراليه) ، تتألف وتنحل بسرعة تذهل حتى اكثر النظارة اهتماما ومعرفة . فاذا فرضنا أن المجموعتين لا تمثلان الا مرحلة انتقالية الى شىء آخر ، وهو ما نعتقده ، فان من حقنا ان نسأل ، ترى ما الشىء الآخر هذا ؟ هناك احتمال بأن تندمج المجموعتان فى بعضهمـــا ، وهذا ما ينشده عدد من القادة الافريقيين من ممثلى المجموعتين وينادون به . وقد تحدث سينجور رئيس السينغال فى الرابع من ابريل عام ١٩٦٢ بمناسبة الذكرى السنوية لاستقلال بلاده ، فأيد هذا الرأى وقال ... « ان السينغال تعمل جاهدة وباستمرار ، لادماج مجموعتى مونروفيا والدار البيضاء فى مجموعة واحدة تضم الدول الافريقية ومدغشقر » .

وكتب شخص وقع بتوقيع (ر.س) عن هذه المشكلة مقالا نشره فى مجلة « الدفاع الوطنى » وفى عددها الصادر فى يناير عام ١٩٦٢ تحت عنوان « لوحة الشطرنج فى افريقيا » قال فيه :

« من السهل بالطبع تجميع دول مجموعة مونروفيا العشرين ووضعها فى جهة ضد دول مجموعة الدار البيضاء الخمس ... وان نلاحظ انه بالرغم من كل ما يقال عن الوحدة الافريقية ، فان فريقين متنافسين قد وضعا ميثاقين فى أقل من شهر واحد ، أولهما فى برازافيل والآخر فى الدار البيضاء . والوضع دائم التطور . فالفروق والتعارض بين الدول المجتمعة فى كل من الدار البيضاء ومونروفيا تتأكد بصورة ساخرة . وقد يكون من الاصوب أن نلاحظ بأنها جميعها تحاول العثور على أرض مشتركة تقف عليها . فالقادة يحاولون فى افريقيا المستقلة ، العثور على موجهات واحدة » .

وكل ما يعرقل التوفيق فى الوقت الحاضر بين المجموعتين يمثل فى المنازعات الفردية ، لا بين جميع الدول الاعضاء فى مجموعة والدول فى المجموعة الاخرى ، بل بين دولة من هذه ودولة من تلك ، كالنزاع بين المغرب وموريتانيا مثلا أو بين السينغال ومالى . وهناك احيانا بعض المنافسات ، كالمنافسة بين غانا ونيجريا التى تزيد من تعقيد الامور . ولكن اذا امكن التغلب على هذه العقبات ، فليس ثمة ما يحول دون التقاء المجموعتين ، فى محاولة اولى للمصارحة وتبادل الآراء ، كاستهلال للاندماج . ولكن هذا الاندماج ليس بالاحتمال الوحيد ، فهناك احتمالات اخرى . فاذا فشلت عملية الإندماج مثلا ، كان فى وسع هذه الدول ان تعيد تشكيل تكتلها فى كتلتين جديدتين عن طريق بعض الانتقال من هذه المجموعة الى تلك وبالعكس وفى وسع المجموعتين فى النهاية ، أن تنظما نفسيهما تنظيما كاملا على اسس اقليمية مجردة ، بحيث تقوم احداهما الى الجنوب من الصحراء ، والثانية الى الشمال منها . وقد سبق لنا ان تحدثنا عن هذا الاحتمال . واخيرا قد تظهر تكتلات جديدة الى حيز الوجود على أسس عقائدية .

وقد حاولنا فى القسم الاول من هذه الدراسة عرض القوى المذهبية التى اخذت تهز افريقيا . ولو قدر للحرب الباردة ان تتوسع وتزداد قوة ، فقد نشهد فى افريقيا نفس التصدع الذى نشهده الآن فى الشرق الاقصى ، بحيث نرى بعض البلاد تقع تحت النفوذ الغربى ، والبعض

الآخر تحت النفوذ السوفياتى أو الصينى . ويبدو فى الوقت الحاضر على الاقل ، ان جميع الدول الافريقية واعية لهذا الخطر تمام الوعى ، ولذا فهى تدعى كلها انها تسير على سياسة الحياد وعدم الانحياز . ولكن من الصعب من الناحية العملية السير فى هذه السياسة (١) . ولكن علينا ألا نتكهن الآن ونستبق الاحداث وسنحصر بحثنا فى دراسة المشاكل الناشئة عن تنظيم العلاقات بين الدول الافريقية .

وتتأثر هذه العلاقات بوجه عام ، باتجاهين متعارضين ، هما الوحدة الافريقية ، والقومية الصغرى . ولعل هذا هو السبب الذى يحول دون اندفاع حركة الوحدة فى سيرها المنتظم المستمر . وكثيرا ما نجد التقدم يتحول الى نكسات وتردد ، بل والى صراع أحيانا .

والحقيقة الواقعة هى ان هدف الوحدة الافريقية ، كما سبق لنا ان قلنا ، يستخدم احيانا ، ولسوء الحظ ، كستار لاخفاء الرغبة فى السيطرة فهناك شكل جديد من اشكال الامبريالية آخذ فى الظهور ، وهو يتنكر احيانا فى لباس الدعوة الى الوحدة . وعلينا الآن ان ندرس المنازعات التى تثيرها هذه الرغبة ، أو بعض صورها الصارخة على الأقل .

٣ ـ المنازعات بين الدول الافريقية

بدأت المنازعات تظهر بين الدول الافريقية فى نفس اللحظة التى تخلصت فيها من الاستعمار ، بل وكنتيجة لهذا الخلاص . فهناك بعض الدول ترى انها استعادت استقلالها ، دون ان تتمكن من استعادة اراضيها الاقليمية كلها وهى تؤكد ان حقا ، وان باطلا ، انها قد حرمت من جزء من اراضيها ، ولذا فهى تتقدم بمطالب اقليمية ترفضها جاراتها طبعا . وهكذا أثار انسحاب الدولة الاستعمارية المنازعات بين الدول الافريقية المتجاورة . وكانت هذه المشاكل متوقعة حتما . فالحدود مصطنعة فى الغالب ، وقد خلقت فى الحقبة الاستعمارية ، وكانت الثمرة العفوية للاحتلال أو التجزئة التى تقررها مصالح الدول الاستعمارية

---

(١) لا أدرى كيف تسرع المؤلف فاصدر مثل هذا الحكم العام . فقد سارت الجمهورية العربية المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات ، وبعد قيام الثورة على سياسة عدم الانحياز سيرا صادقا أمينا ، ونجحت فى سيرها هذا كل النجاح. ولذا فقد تكون التجربة الناجحة التى مرت بها الجمهورية العربية خير موجه لعدد من الدول الافريقية الحديثة .
(المعرب)

الى حد كبير . ولعل هذا هو ما عناه مؤتمر الدار البيضاء عندما تحدث عن « الكيانات المصطنعة » . ولعل المشكلة هى اذا كان فى الامكان اعادة النظر فى هذه الحدود وتعديلها ، وعلى أى اساس يتم هذا التعديل . وقد اوضح المقال الذى كتبه شخص وقع بتوقيع (ر.س.) والذى اشرنا اليه قبل قليل هذه المشكلة تمام الايضاح اذ قال ...

« كان الاوربيون هم الذين جهزوا العناصر التى يمكن لها ان تؤلف يوما ما دولة فى افريقيا ، وصهروها فى بوتقة من صنعهم، وقد يكون من العسير توجيهالنقد الى الاصطناع فى الحدود التى رسمها الغربيون ، اذ انهم عندما جاءوا الى افريقيا كمستعمرين فى القرن التاسع عشر ، لم يجدوا دولا تضاهى فى حجمها وقوتها تلك الموجودة فى أوربا وآسيا ، كما لم يجدوا سجلات مكتوبة يستطيعون الاعتماد عليها فى تخطيط الحدود أو وضع ترتيبات معقولة للمناطق السياسية والاقتصادية . وكان استعمار هذه الاقاليم يتم فى وقت واحد مع اســـتكشافها . وكانت النتيجة ان طبقت أوربا صورتها على القارة الافريقية ، واضعة التقسيمات والحدود المستندة الى الاستكشاف ،والى مصالح التجار والجمعيات التبشيرية ، والتى تم فى النهاية اقرارها . باتفاقات دولية ..

وقد عثر كاتب المقال على مثل صارخ من امثلة هذا الاجراء الاوربى الذى يعتمد على قاعدة التجربة والخطأ فى دولة « الفولتا العليا » الجديدة . فقد الفت هذه البلاد فى البداية اقليما منفصـــلا يديره الفرنسيون .وادت التبدلات فى السياسة الادارية الاستعمارية ، الى تجزئة هذا الاقليم بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٩ الى عدد من المناطق التى وزعت على الاقاليم المجـــاورة فى ساحل العـــاج والنيجر والســـودان الفرنسى . وعاد الفرنسيون فى عام ١٩١٩ ، فجعلوه اقليما اداريا مستقلا ، ثم رجعوا فى عام ١٩٣٢ فأعادوا تجزئته الى ثلاث مناطق . وفى عام ١٩٤٧ وحد الفرنسيون الاجزاء الثلاثة فى مستعمرة أطلقوا عليها اسم الفولتا العليا . ولو لم يقدر لهـذه البلاد ان تكون موحدة عندما منحتها فرنسا الحكم الذاتى ، لتحقق استقلالها بعده ، فان دولة الفولتا العليا المستقلة اليوم والعضـــو فى الامم المتحدة ، ما كانت لتوجد على خريطة افريقيا . ويشير كاتب المقال ، بشىء من الصدق الى ان جمهورية الفولتا العليا والحالة هذه من خلق الاستعمار ، ولكنه ينهى مقاله قائلا ...

ومع هذا فان هذه الحقيقة لا تحول بينها وبين اداء متطلبات الدولة بموجب القانون الدولي ، وبصورة اكثر فاعلية ، من عدد من الدول الممثلة في الامم المتحدة » ، ولا ريب في أن قوله هذا يسير على الخط الفكري الذي يقول بأن الدولة تتألف من أرض وشعب وحكومة . وقد تختلف حدود هذه الدول أو تنتقل الى الامام أو الخلف ، وقد تتوسع أراضيها أو تنقبض ، ولكن هذا لا يؤثر على طبيعتها كدولة .

لكن هذا الرأي يتعرض للمخالفة في هذه الايام . وقد اشـار بوتيمكين مدير معهد الدراسات الافريقية في موسكو ، في مقال نشره في عام ١٩٥٧ تحت عنوان « التركيب العرقي في افريقيا على ضوء انهيار النظام الاستعماري » ، الى الفرق الواضح بين الارض القومية وبين الوحدة العنصرية للسكان في افريقيا ... وقال ان الحدود القائمة بين الدول المستقلة الجديدة في افريقيا لا تتفق مع التجزئة العرقية لشعوب افريقيـا . وهو يرى ان في الامكان تعـديل الحدود بعد أن تحقق الاستقلال ، عن طريق الاتفاق بين الفرقاء المعنيين وهذه خطوة خطرة تنطوي على بذور الصراع الجدي بين الدول الافريقية المتجاورة التي يعتبر الصراع بين المغرب وموريتانيا صورة صارخة منها .

(أ) النزاع بين المغرب وموريتانيا :

وصل هذا النزاع الى ذروته عندما اعلن استقلال موريتانيا ، وتقدمت بطلب للدخول في عضوية الامم المتحدة ، تولت المنظمة الدولية درسـه في نوفمبر عام ١٩٦٠ . لكن المغرب كانت قد تقـدمت بطلبات واضحة في أراضي موريتانيا قبل هذا التاريخ بكثير ، أي في عام ١٩٥٦ لاول مرة وفي عام ١٩٥٧ للمرة الثانية ، وكان السي علال الفاسي زعيم حزب الاسـتقلال المراكشي منذ عام ١٩٥٦ ، قد كتب مقالاً في جريدة « العلم » المغربية ذكر فيه ان حدود المغرب يجب ان تضم جميع الاقسام الغربية من الصحراء الكبرى حتى حدود السيـنغال . وعاد الزعيم المغربي في يونيو عام ١٩٦١ فنشر وثيقة بعنوان « الحقيقة عن الحدود المغربية » ، وقد ذكر الزعيم المغربي في وثيقته أن مالي هي الدولة الوحيدة المجاورة للمغرب على حدود الصحراء . وكان يشير بذلك الى مالي في حدودها السابقة أي امبراطورية مالي الافريقية التي أنشأها سونديانا كيتا ملك ماندينجوا ، الذي كانت سـلطته تمتد كما زعمت الوثيقة الى جميع أرجاء افريقيا السوداء . ويبدو ان الزعيم المغربي

يعتبر ان الحدود الصحيحة الوحيدة هى تلك التى وجدت فى تلك الايام وان الدول التى تستحق أن يطلق عليها اسم « الدولة » هى تلك التى كانت قائمة قبل الحقبة الاستعمارية . وهو على هذا الاساس يعتبر السينغال جزءا من مالى السابقة ، وان الاسباب السياسية التى أدت الى انفصالها عن اتحاد مالى ، هى عين الاسباب التى دعت موريتانيا الى ايثار التبعية لفرنسا ضمن المجموعة الفرنسية التى اقترحها ديجول » . ويظهر من هذا ان مطالب المغرب فى الصحراء ، تعتمد قبل كل شىء على العوامل التاريخية . وقد نفت الحكومة المغربية بصورة رسمية ، الحجج التى اعتمدها السى علال الفاسى فى مقاله . وقامت حكومة المغرب منذ عام ١٩٥٦ بتعيين ممثلين عن المناطق الصحراوية فى المجلس الاستشارى المغربى ، كما انشأت منذ عام ١٩٥٧ ، دائرة خاصة تسمى « دائرة الصحراء وشئون الحدود » فى وزارة الداخلية المغربية .

وعندما أعلن فى عام ١٩٦٠ أن موريتانيا ستستقل عما قريب ، راحت المغرب تثير القضية وتدفع بها الى الامم المتحدة . وعندما أعلن استقلالها ، انتقل النزاع الذى كان قائما بين المغرب وفرنسا الى مابين الرباط ونواكشوط . وقد لا تكون ثمة حاجة للدخول فى المناقشات التى دارت بين الجانبين أو الحجج التى استخدماها فى تأييد وجهتى نظرهما المتعارضتين ، ويكفى ان نقرأ الكتابين الابيض والاخضر اللذين اصدرت الحكومة المغربية أولهما ، وحكومة موريتانيا ثانيهما . وسرعان ما اتخذ هذا النزاع بين دولتين افريقيتين صورة أوسع بسبب الحرب الباردة ، اذ راح الاتحاد السوفياتى يستخدم حق النقض (الفيتو) فى قبول موريتانيا عضوا فى الامم المتحدة ، لا لأنه ينكر على موريتانيا سيادتها ، بل لأنه ، وهنا مثار الدهشة ، اراد ان يصل بين مشكلتها ، ومشكلة مغوليا الخارجية . وهكذا اصبح قبول موريتانيا فى عضوية الامم المتحدة مشروطا بقبول احدى دول الشرق الاقصى فيها . وكان لابد ان توصى الجمعية العامة للامم المتحدة ، وهذا ما فعلته ، بقبول الدولتين فى آن واحد ، مما حمل الاتحاد السوفياتى على سحب اعتراضه على قبول موريتانيا .

وباتت موريتانيا الآن عضوا فى الامم المتحدة ، ولكن هذا لا يعنى تصفية النزاع بينها وبين المغرب . وما زالت المغرب تعترض على الوجود القانونى لموريتانيا لانها تعتبرها دولة مصطنعة الوجود . ولا ريب فى ان

هذا الوضع يعيق قيام العلاقات الطيبة بين مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا .

(ب) القواعد المقترحة للسلوك :

وقد يكون من المجدى وضع بعض القواعد العامة البسيطة لتسوية المنازعات من هذا النوع التى قد تنشأ بين اجزاء القارة الافريقية . فنحن نعرف ان العلاقات بين غانا وتوجو قد تردت بسبب مشاكل من هذا الطراز . وقد يكون صحيحا أن هذه المشكلة عولجت معالجة خفية فى مؤتمر سانيجيلى فى ليبريا . لكن هذا المؤتمر لم يتمخض عن اية مبادىء واضحة . وقد يكون من الضرورى على أى حال وضع بعض المبادىء ، وهى فى رأينا من هذا الطراز :

١ ــ ليس ثمة اعتبارات تاريخية أو جغرافية أو عرقية ، تبرر لاحدى الدول الافريقية . ادعاء السيادة على دولة افريقية اخرى أو على اراضيها . (١)

٢ ــ يجب ان تعتبر الحدود التى تم وضعها فى الحقبة الاستعمارية بين مختلف البلاد الافريقية صحيحة ، ويجب الحفاظ عليها . وعندما يتحقق الاستقلال لارض افريقية ، يجب ان تمتد سيادتها الجديدة الى اراضيها كلها ، التى كانت الدولة الاستعمارية قد خططتها (٢) .

٣ ــ لا يمكن تقرير مصير الشعوب الا على اساس حقها فى تقرير مصيرها . وقد تتحد أرض افريقية مع اخرى أو تدخل معها فى اتحاد

---

(١) ليست القضية فى نظرنا سيادة دولة على أخرى . بل حق شعب واحد ، جزأته الحدود الاستعمارية السابقة بين عدد من الدول فى الوحدة . واذا كانت احدى هذه الدول أكبر وأقوى من غيرها بحكم عدد سكانها واتساع مساحتها فهذا لا يعنى سيادتها على الدول الاخرى ، وانما يعنى توافر الامكانات لدى شعبها لكى يعمل رائدا على تحقيق الوحدة القومية عن طريق اندماجه مع شعب الدول الاخرى فى وحدة واحدة .

(٢) نحن نعترض على هذه القاعدة ، لانها تحقق للاستعمار غايته من تجزئة الوطن الواحد والشعب الواحد الى دويلات تستطيع التحكم فى مقدراتها ، ورسم حدودها المصطنعة ، لاسيما اذا تمكنت من فرض نظام الحكم الموالى لها على بعض هذه البلاد المجزأة عن طريق أعوانها .

(المعرب)

تعاونى (فيدرالى) ، اذا قررت غالبية السكان ذلك ، وطبقا لقواعد واجراءات يقررها الشعب نفسه .

ونحن نرى ان هذه القواعد اذا اقرت ، فى منتهى الحكمة ، اذ أنها ستزيل الخلافات بين الدول الافريقية التى كثيرا ما تكون مؤسية بل وخطرة . وقد باتت الحجج التاريخية والعرقية أو تلك التى تستندالى اسس الفتح منسوخة تماما (١) . فقد كان فى وسع أية دولة فى القرن التاسع عشر ان تطالب بأراض من دولة اخرى على اساس الفتح ، أو على اساس نظرية الحدود الطبيعية التى باتت الآن منسوخة . ولم تعد مثل هذه الحجج صالحة الآن لا فى افريقيا ، ولا فى اوربا ، ولا فى اية قارة من القارات . وقد اتيح لنا ان نثير هذه المشكلة فى الامم المتحدة عندما بحثت قضية موريتانيا . فهل هناك دولة افريقية واحدة تستطيع جديا ان تدعى ان حدودها الراهنة هى عين الحدود التى كانت لها قبل الحقبة الاستعمارية ، هذا اذا فرضنا وجود مثل هذه الحدود ؟ أو هناك دولة أوربية واحدة ، لم تتعرض حدودها للتغيرات الضخمة فى تاريخها الطويل ؟

وتعتمد خريطة اوربا اليوم كخريطة افريقيا على سلسلة من التبدلات وقعت عبر التاريخ ، وذلك نتيجة عمليات تقطيع متتالية ، انبثقت عن احداث الحروب والفتوحات . وهناك عدة بلاد اوروبية اختلفت تبعيتها لبعض الوحدات السياسية باختلاف العصور . ولو درسنا خريطة اوربا كما كانت عليه أيام الامبراطورية الرومانية وأمبراطورية شارلمان والامبراطورية الرومانية المقدسة فسنصاب بالذهول من جراء التبدلات التى وقعت فى الصورة الاوربية عبر التاريخ. فلم تكن اوربا التى ظهرت بعد معاهدة فيينا (٢) ، هى عين اوربا التى وجدت بعد حرب عام ١٨٧٠ أو حرب عامى ١٩١٤ و١٩٣٩ . وقد وقعت تبدلات مماثلة فى الخريطة الافريقية ايضا . فقد عدلت معاهدات

---

(١) لا ريب فى أن المؤلف هنا يشير الى انتهاء عصر القوميات المنغلقة التى تقوم على أسس التعصب العنصرى . أما القوميات المتفتحة ، التى تستند طبعا الى أصول تاريخية ووحدة وجودية ومصيرية ، فلا يمكن أن تصبح منسوخة ، لاسيما اذا تفتحت حضاريا على العالم، وأسهمت فى بناء الاستقرار والسلام العالميين .

(٢) معاهدة فيينا فى عام ١٨١٥ ، أى بعد انتهاء حروب نابوليون . وقد تم فيها رسم خريطة أوروبا من جديد .

(المعرب)

الصلح التى جرت فى نهاية الحرب العالمية الاولى ، الصورة التى قسمت فيها افريقيا بعد مؤتمر برلين (١) . وكثيرا ما قسمت بعض الاقاليم الى قسمين أو أكثر ، ووجدت الجماعة العرقية الواحدة نفسها مقسمة الى جزئين ، يعيش كل منهما فى ظل ادارة مختلفة . وقد تم تحقيق الاستقلال الذى حصلنا عليه ، على اسس الحدود التى كانت قد وضعت ورسمت فى العهد الاستعمارى . هذه هى الحقائق القاسية الصحيحة التى يجب ان نحلها محلها من الاعتبار كنقطة بداية ، اذا شئنا ألا نتورط فى الحلقة الجهنمية المسماة بالمطالب الاقليمية .

وكثيرا ما يحدث بالطبع ، ان ترث الدول الافريقية المستقلة ، الجديدة ، النزاعات التى كانت قائمة بين الدول الاستعمارية قبل الاستقلال ، حول مشاكل الحدود . لكن هذه مشكلة مختلفة تمام الاختلاف . ولعل ابرز مثل على هذه المشكلة ، النزاع بين الحبشة والصومال ، وهو الذى احتل امدا طويلا من وقت مؤتمر مونروفيا . ولعل هذا الطراز من القضايا ، هو الوحيد الذى يمكن التوصل فيه الى حلول ودية مرضية على الاسس التى اقترحها بوتيخين . أما عندما يصل الموضوع الى حدود دولة تدعى السيادة على دولة اخرى ، فان هذه الحلول تصبح مستحيلة .

وقد لا يكون من السهل علينا هنا ان نخوض فى البحث فى جميع النزاعات القائمة حاليا بين الدول الافريقية . يضاف الى هذا ان بعض هذه النزاعات ، لا اهمية له من ناحية المبدأ على الاطلاق . وقد اكتفينا هنا بالحديث عن قضية المطالب الاقليمية ، اذ يبدو لنا ان من المستحيل دراسة مظاهر الوحدة الافريقية فى ميدان السياسات الدولية ، دون التحدث عن النواحى المعتمة فيها . فقد سبق لنا ان قلنا فى القسم الاول من هذه الدراسة ان فكرة الجامعة الافريقية ليست الا نضالا فى طريق تحقيق الوحدة . ولكن من سوء الحظ ايضا ، انها قد تستخدم احيانا كمبرر لطراز خطر من الامبريالية الجديدة التى تعتبر بعض الخلافات الافريقية مظهرا لها .

---

(١) مؤتمر برلين وقد عقد فى عام ١٨٧٨ ، باشتراك جميع دول أوروبا الكبرى لدراسة المسألة الشرقية وأوضاع البلقان .

(المعرب)

وقد انتهينا الآن من بحث العلاقات السياسية بين الدول الافريقية نفسها . وقد ركزنا فى بحثنا على ثلاثة عوامل تلعب دورا اساسيا فى هذه العلاقات ، وهى التطلع الى الوحدة الافريقية ، والتلهف على حماية سيادة هـــذه الدول الجديدة ، والاتجاه الخطر الى الامبريالية المستتر وراء المطالب الاقليمية ومحاولات الضم والتوسع . ومن العسير علينا بسبب هذه العوامل المتضاربة ان نعرض دراسة منتظمة ، وان نشـــير فى الوقت الحاضر بشىء من اليقين الى أى اتجاه شـــامل فى الشـــؤن الدولية . وهناك بالاضافة الى كل هذا اثر القوى الخارجية التى تعمل أيضا فى اتجاهات متعارضة . وسندرس هذا فى الفصل التالى عندما نصل الى دراسة العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية .

٢

العلاقات بين الدول الأفريقية والأجنبية

تعتمد العلاقات بين الدول الافريقية والأجنبية على عوامل سياسية وأخرى اقتصادية • ولنشرع أولا فى دراسة العوامل السياسية •

١ ـ العوامل السياسية :

هناك عوامل سياسية متعددة ومتشابكة، وبعضها من النوع العارض والعفوى • وقد يترك هذا النوع أثارا مؤقتة على العلاقات بين الدول وقد يؤدي اما الى قطع العلاقات الدولية أو الى تعزيزها • وتعتبر هذه العوامل فى الواقع ظواهر تاريخية لا سياسية • ولكن هناك عوامل تبدو دائمة ومستمرة ، ولا سيما فى حقبتنا الراهنة على الأقل . وهى تعمل فى عمق، وقد تترك أثارا دائمة على العلاقات الدولية ، بل وقد تدفعها الى تحولات حاسمة أحيانا • وهذه هى العوامل التى سنحاول درسها هنا •

ويشير أى تحليل للموقف الى وجود نظريتين أساسيتين ، تتحكمان فى العلاقات بين الدول الافريقية والآسيوية ، وأولاهما نظرية الحياد أو اللاانحياز ، والآخر نظرية تصفية الاستعمار .

(أ) الحياد أو اللاانحياز :

ولدت نظرينا الحياد والاستعمار الجديد ، مع وصول الدول الافريقية والآسيوية الى مرتبة الاستقلال ، وليست الأفكار المتعلقة بهما فى الواقع الا التعبير عن عزم الدول الافريقية الثابت على حماية سيادتها التى حققتها مؤخرا • وأغنت السنوات الاخيرة المعجم السياسى بتعابير اضافية جديدة

تعبر عن نفسية جديدة كتعابير « الاستقلال الأصيل » و « الاستقلال الصورى» و « الاستقلال السياسى » و « الاستقلال الاقتصادى ». وتظهر هذه التعابير كلها المدى الذى تعرض فيه مفهوم الاستقلال الى التحليل الدقيق ، وكأن هناك رغبة عارمة فى الوصول الى المطلق عن طريق التعريف . وقد أضيف الى اللغة الفرنسية أيضا تعبير جديد هو « حذوك النعل بالنعل » ، ولا ندرى ان كان المجمع العلمى الفرنسى ، سيقبل بهذا التعبير ، ويضمنه المعاجم الفرنسية . لكن ما ندريه ، هو ان هذا التعبير بات يطلق على كل دولة توحى تصرفاتها ، بأنها تسير فى خطى دولة أخرى ، بصورة عمياء تحسر عن التبعية .

وقد عرفت هذه الرغبة فى تأكيد استقلال البلاد فى كل مجال من مجادلات الحياة القومية ، بالحياد أو اللاانحياز ، طبقا لما تختاره البلاد نفسها أو قادتها من هذين التعريفين . وقد ظهرت خلافات استطالت أمدا طويلا بين مؤيدى هذه السياسة نفسها ، حول صياغتها الشكلية ومحتواها .

وقيل ان تعبير « الحياد » لا يصور الواقع السياسى حقيقة . فالحياد فى علم السياسة وهم وخيال . وجوهر السياسة ينص على وجوب اتخاذ المواقف. فمن المستحيل على المرء أن يكون محايدا فى مشاكل السلام ونزع السلاح وتنمية المناطق المتخلفة فى العالم . وكان هذا هو عين السبب الذى أدى الى نقد تعبير « اللا التزام » . فكل دولة لابد أن تكون ملتزمة بتأييد السلام أو الحرب ، بتأييد تصفية الاستعمار أو الحفاظ على الوضع الاستعمارى وهلم جرا . ويدعى مثيرو هذه الانتقادات انهم يؤيدون سياسة « اللاانحياز » التى يعنون بها ، انهم لابد وأن يقفوا الى أحد الجانبين فى أية مشكلة أو صراع دولى ، ولكنهم لا يقفون دائما الى هذا الجانب أو ذاك من الكتل الدولية المتصارعة على التفوق فى العالم . والنقطة المهمة ، هى أن تكون الدولة حرة فى اختيارها وقراراتها طبقا لمصالحها ومثلها وأهدافها. لكن هذا الحديث عن التعابير ليس فى الواقع مهما كل الأهمية . فالحياد واللاألتزام واللاانحياز ، كلها تعابير واضحة عن الرغبة نفسها فى حماية الاستقلال ، وفى حرية العمل . ولعل لباب القضية يتلخص فى التساؤل عما اذا كانت مثل هذه السياسة ممكنة بالنسبة الى دول افريقيا الفتية . ويدعى بعض المراقبين ان هذه السياسة مستحيلة لا بالنسبة الى الافريقيين فحسب بل والى الآسيويين أيضا . وقد صدر مقال غفل من التوقيع عن مؤتمر بلجراد للدول غير المنحازة جاء فيه :

« تود هذه الدول أن تحصر الصراع بين الشرق والغرب في أوربا ، وأن تظل في منأى عن نتائج هذا التنافس الذى لا تقره . ويبدو انها لا ترى التناقض في موقفها الحيادى ، وهو التناقض الذى يمثل في رغبتها في أن تتلقى المعونة من الدول الكبرى في الوقت نفسه الذى تصدر فيه الاحكام الخلقية عليها . وتنكر هذه الدول وجود التناقض على أى حال » (١) .

ومع ذلك فقد حاولت مجموعة من الدول اللامنحازة في مؤتمر بلجراد في الواقع أن تضع تعريفا للانحياز . وعلينا أن نلاحظ في النهاية ان هذا المؤتمر لم يكن مقتصرا على الدول الافريقية ، اذ أنها في الواقع لم تكن ممثلة فيه الا بأعداد قليلة ، اذ كانت غانا وغينيا ومالى والكونجو (ليوبولد فيل) هى الممثلة الوحيدة لافريقيا السوداء . وقد طمح المؤتمر الى العمل على المستوى الدولى ، اذ مثلت القارات كلها بما فيها القارة الامريكية . وهناك حقيقة واقعة وهى ان سياسة اللاانحياز التى تنادى بها الدول الافريقية وجدت التأييد من جميع دول « العالم الثالث » وحتى من بعض البلاد الاوربية التى تدعى انها في منأى عن الحرب الباردة. ولعل هذا يوضح انطلاق المبادرة من الرئيس تيتو . فقد أحس الرئيس اليوجوسلافى بعزلة بلاده ، وتصور طريق الخلاص منها في الدعوة الى مؤتمر كبير لجميع الدول التى اتخذت من الحياد شعارا لها . وقام بجولة واسعة في البلاد الافريقية طاف فيها غانا وغينيا ومالى وليبريا ، وذلك بعد الرحلة التى طاف فيها أرجاء الشرق الأوسط . وتم الاتفاق على مبدأ الدعوة الى مؤتمر لدول عدم الانحياز ، كما تقرر عقد اجتماع تحضيرى في القاهرة يقر تعريف اللاانحياز بصورة قاطعة ، ويقرر الدول التى ينطبق عليها هذا التعريف والتى يمكن أن تشترك في المؤتمر . وكان التعريف الذى أقر في هذا الاجتماع التحضيرى على النحو التالى :

(أ) على الدول المعنية أن تسير على سياسة استقلالية تستند الى اللاانحياز والتعايش السلمى .

(ب) على هذه الدول أن تؤيد حركات التحرر في البلاد التى لم تحقق استقلالها بعد .

---

(١) مقال في مجلة « الدفاع الوطنى » عدد نوفمبر ١٩٦١ . ص ١٨١٥ .

(ج) يجب الا تنتمى هذه الدول الى أية أحلاف أو مواثيق عسكرية ، وعليها أن ترفض السماح باقامة قواعد عسكرية فى أراضيها ٠

ولو استعرضنا قائمة الدول التى اشتركت فى مؤتمر بلجراد ، لرأينا ان قلة منها تنطبق عليها هذه الشروط المطلوبة بصورة صحيحة ، فالدولة المضيفة وهى يوجوسلافيا عضو فى ميثاق البلقان ، وهو حلف عسكرى تنتمى اليه عرضا عدة دول أعضاء فى حلف الأطلسى ٠ أما بالنسبة الى قبرص ، وهى من الدول الأعضاء أيضا ، ففيها قواعد عسكرية بريطانية ، كما أن هناك قاعدة بنزرت الفرنسية فى تونس (١) ٠ ومن الصحيح أن يقال ان الرئيس التونسى ، كان قبل ذهابه الى المؤتمر ، قد تحدى شرعية وجود هذه القاعدة على الأرض التونسية. لكن الحقيقة تظل قائمة وهى ان قاعدة أجنبية كانت لا تزال على أرض تونس عندما افتتح المؤتمر ٠ ويبدو أن المؤتمر وقد فشل فى الاتفاق على تعريف مقبول بصورة عامة ، انتهى الى قبول حـــل وسط ٠ ووجهت الدعوات على أسس من الصداقات والعواطف والمصالح أحيانا ٠. فقد قدمت كل دولة عضو فى اللجنة التحضيرية قائمة بأسماء أصدقائها واعترضت على توجيه الدعوات الى دول أخرى ٠

فهناك والحالة هذه خلافات خطيرة بين جميع البلاد التى تطلق على نفسها اسم اللا منحازة أو التى ترغب فى اعتبارها دولا لا منحازة ٠ وليس الخلاف على المبدأ فى حد ذاته وانما على مواقف الدول المختلفة وتصرفاتها ٠ وبينما تدعى دول مجموعة غانا وغينيا ومالى انها لا منحازة حقا ، تنكر على دول مجموعة برازافيل الحق فى هذه التسمية ٠ وترد هذه الدول الأخيرة بأنها تقترع فى الأمم المتحدة الى جانب الغرب ، مرات أقل عددا من تلك التى تقترع فيها الدول الأولى الى جانب الشرق ، وهى تقول بالنسبة الى القواعد العسكرية ، انه بالرغم من عدم وجود هذه القواعد الأجنبية فى معناها التقليدى فى غينيا ومالى مثلا ، الا ان كل انســان يعرف ان هذين البلدين أصبحا « ترسانتين » ايجابيتين للأسلحة الروسية والتشيكية ، ومركزين للمدربين والعســكريين من هاتين الدولتين ٠

---

(١) تمت تصفية قاعدة بنزرت فى النهاية ٠ أما قبرص ، فما زالت تناضل من أجل ازالة القواعد العسكرية البريطانية من أراضيها ، وهى القواعد المفروضة عليها من الدولة الاستعمارية ٠ ولا ريب فى أن شعب قبرص سيحقق فى النهاية تحرير بلده من القواعد الاجنبية ٠

(المعرب)

ويستمر الحوار على هـــذا النحو • والشيء الوحيد المؤكد هو ان مؤتمر بلجراد ، فشل فى أن يعرض الدليل القاطع على لا انحياز الدول الأعضاء فيه أو غالبيتها على الأقل • وقد وجدت بعض هذه الدول فى نفســها الشجاعة لاستنكار التفجيرات النووية ــ السوفياتية التى وقعت فى اللحظة نفسها التى افتتح فيها المؤتمر • وواجه بعضها أيضا مشكلة برلين مواجهة صريحة ، واتخذ منها موقفا واضحا ومجددا • وقد لاحظ ممثل احـدى الدول الغربية هذه الحقيقة بمرارة وقال : « لم تظهر الدول التى اجتمعت فى بلجراد شجاعة كافية • وقد تجمدت أمام الهزة التى أحدثتها موجة التفجيرات السوفياتية • ويبدو انها على استعداد لأن تطلب الى الزعماء الغربيين أن يظهروا أمام المسيو خروشوف حاملين مفاتيح مدينة برلين كما فعل سكان مدينة كاليه » (١) •

ونحن نرى على ضوء هذه التطورات ان من الضرورى اعادة النظر فى فكرة اللا انحياز من جديد ، واضفاء بعض المرونة عليها • فهناك حقيقة لا يتطرق اليها الشك وهى ان جميع الدول الافريقية ، عازمة عزما أكيدا على المحافظة على استقلالها • ولكن من الضرورى ألا نعلق أهمية مطلقة على هذا المفهوم • فالتعاون الدولى كثيرا ما يتطلب تنازلات متبادلة ، وقيودا على السيادة• والشيء المهم هو ان من الواجب قبول هذه القيود على السيادة بمطلق الحرية والرضا • يضاف الى هذا ان من الواجب بل ومن الضرورى، النظر الى هذه الحقائق كما هى فى القرن العشرين ، لا على النحو الذى كانت فيه فى القرن الماضى • وقد واجهت القارة الامريكية مشاكل مماثلة عندما حصلت على استقلالها • وفى الوقت الذى كان فيه الرئيس مونرو يعد مبدأه المشهور باسمه ، كانت الولايات المتحدة الامريكية ، ترى ان على القارة الامريكية المحررة أن تعيش بعيدة عن العالم وفى معزل عنه • وقد قيل فى هذا الصدد . ستظل سياستنا بالنسبة الى أوربا على حالها ، لا تتغير ، وهى عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى من دولها • ولذا فمن المستحيل أيضا والحالة هذه أن نقبل تدخلها فى الشئون الداخلية لهذا النصف من العالم ، فى أى شكل من الأشكال » •

وقد ارتكزت السياسة الامريكية فى القرن التاسع عشر على مفهومين عادا الى الظهور فى سياسة الدول الافريقية المستقلة الجديدة ، وهما رفض السماح بالتدخل الأجنبى فى الشــئون الافريقية ، والرغبة من جانب الافريقيين فى ألا يتورطوا فى شئون الشعوب الأخرى . ولا ريب فى أن

---

(١) مجلة الدفاع الوطنى لعام ١٩٦١ •

مبدأ جورج واشنطن المشهور عن « عدم التورط » الذى يعنى عدم تدخل أمريكا فى شئون العالم القديم يشبه الى حد كبير حتى وفى مغزاه نظرية « عدم الالتزام » • ولكن الأوضاع تبدلت ، وجاء الوضع العالمى الراهن بالتحدى لاستمرار صحة مبدأ مونرو . ويبدو ان سياسة أمريكا قد تخلت الآن عن هذا المبدأ • وقد استعاضت عن سياسة عدم التورط ، بسياسة « الردع » الجديدة ، التى تقوم على أساس توحيد بعض أجزاء العالم ، وفى مقدمتها أوربا الغربيـة ، فى نظام مشـترك للدفاع والأمن المتبـادل • وقد حدد الرئيس الراحل كنيدى فى كتابه « اسـتراتيجية السلام » دورا أكبر من الأهمية ، للولايات المتحدة • فبعد أن أبرز ضخامة الثورة السياسية والانسانية والاجتمـاعية التى وقعت فى عالم القرن العشرين راح يقول : « ولو كان التاريخ صحيحا ، فان على الامريكيين أن يسيروا فى طليعة الثورة العالمية » • وأعلن المستر جورج بول ، فى الخطاب الذى ألقاه فى السادس عشر من فبراير عام ١٩٦٢ فى المؤتمر السنوى الثامن للشئون الدولية الذى يعقده مجلس الشئون العالمية فى سينسيناتى ان الامريكيين أدركوا أن الكارثة كالرخاء لا يتجزءان ولم تعد الدول جزرا اقتصادية معزولة ، اذ أن ما يصيب احداها لابد وأن يؤثر تأثيرا كبيرا على الدول الأخرى •••• وقد يكون من السخف أن نعترف بوجود الترابط بين الدول دون أن نعمل على أساسه • فبعد أن قررت أمريكا اقامة نظام متبادل للدفاع المشترك فى أمريكا ، راحت تعمل الآن على اقامة منظمة اقتصـادية لدول الأطلسى ، يكون التعاون الاقتصـادى والتنمية من مجالاتها الأولية •

وقد خرجت القارة الأمريكية على سياسة العزلة التى سارت عليها مدة طويلة ، وراحت تسير فى خطى جديدة من زيادة التعاون والتضـامن الدوليين • وكانت لاسطورة الاستقلال عن طريق العزلة أيامها ومكانتها • وتقدم الرئيس كنيدى باقتراح لاصدار اعلان للترابط بين الأمم ، وهـو عكس السياسة الامريكية التقليدية •

وكثيرا ماقيل ان التاريخ لا يعيد نفسه، واذا كانت الدول الافريقية، فى حرصها على الحفاظ على استقلالها الذى حققته حديثا ، تعتقد ان فى وسعها أن تسير على منوال القارة الامريكية فى القرن الماضى ، فانها تكون مخطئة خطئا بالغا • وقد أكد الرئيس كنيدى هذه الحقيقة فى كتابه فقال : « واذا أمعنا النظر فى جميع هذه المتاعب التى لابد وأن تواجهها الدول الافريقية ، فسندرك أننا فى الولايات المتحدة الامريكية قد عالجنا هـــذه

المتاعب بسهولة نسبية • فبعد أن حققنا استقلالنا ، أتيحت لنا فرصة مائة وثلاثة وثلاثين عاما لننمو ونتطور ، فى سلام نسبى قبل أن تنتهى الحرب العالمية الأولى بعزلتنا • ولم تتح لافريقيا هذه الفرصة ، فالعالم الآن ماثل فى افريقيا ، وليست هـــذه الا جزءا لا يتجزأ من المجتمع العالمى » •

ولذا يجب أن ترتكز سياسة اللا انحياز على مبادىء أكثر مرونة ، تكون منسجمة مع الحقائق • ويبدو ان التعريف الذى وضعه الاجتماع التمهيدى لدول اللا انحياز فى القاهرة فى حاجة الى التعديل ، وينطبق هذا بوجه خاص على البند المتعلق بالأحلاف والمواثيق والقواعد العسكرية، فهل تكون أية بلاد لا منحازة حقا ، اذا اكتفت بعدم الانتماء إلى أى حلف عسكرى ، أو اذا لم تكن هناك قواعد عسكرية فى أراضيها ؟ هذه نقطة قابلة للنقاش والحوار • وهل يمكن أن يقال ان فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة لم تعد مستقلة ، لانها تنتمى الى عضوية حلف الاطلسى ؟ وهل من المعقول ان الاتحاد السوفياتى قد تخلى عن شىء من سيادته بانتمائه الى حلف وارسو ؟ انها كلها قضايا نسبية • فالدول كالأفراد • وعلاقاتها تعتمـد على الاتفاقات والمواثيق والعهـــود • والشىء المهم ، هو ان تتم الارتباطات بمطلق الحرية والارادة • فعنـدما تشـــترك دولة فى حلف عسكرى ، أو تسلم قاعدة الى دولة أخرى ، فان السؤال الوحيد الذى يجب أن يسأل هنا ، هو ما اذا كان هذا القرار قد اتخذ بمطلق الحرية • يضاف الى هذا انه بالرغم من ان من المرغوب فيه ان تختفى الأحلاف العسكرية ، وأن يتحقق نزع السلاح العام ، فان مما لا يمكن نكرانه أن دولا عدة تحس فى ظل الظروف الراهنة انها لا تســـتطيع أن تضـمن استقلالها وان تحميه الا ضمن اطار الاحلاف العسكرية • وهناك حلف عسكرى فى افريقيا بين البلاد التى تنتمى الى مجموعة الدار البيضاء ، كما ان هناك حلفا آخر بين دول اتحاد افريقيا ومدغشقر ، ترى هل تكون هذه الدول المتحالفة أقل سيادة من غيرها ؟

وعلى ضوء الأوضاع الراهنة ، فى وسعنا أن نقول انه بالرغم من ان اللا انحياز مبدأ طيب من ناحية الأساس ، الا انه فى حاجة الى اعادة النظر من جديد على ضوء الوقائع الراهنة • وكل ما تحتاج اليه الدول الافريقية هو ان توضح أهداف سياساتها الخارجية ، وان تتخذ قراراتها على ضوء هذه الأهداف لا لارضاء أية كتلة دولية معينة • وفى مثل هذه الحالة يكون لسياسة اللا انحياز معناها • ولو استطاعت الدول الافريقية

أن تفعل كل هذا ، فانها تستطيع أن تحس باستقلالها الأصيل الصادق ، وان تلعب دورها البارز فى الشئون العالمية • أما اذا واصلت هذه الدول الوقوف موقف البرود من بعضها البعض ، والشك فى بعضها ، وتبادل الاتهامات بينها ، فان استقلالها ، سيظل هشا ، ومعرضا للخطر ، بدلا من أن يتعزز هذا الاستقلال ويتقوى •

ولننتقل الآن الى العامل المشترك الثانى وهو عامل تصفية الاستعمار •

(ب) تصفية الاستعمار :

تعتمد العلاقات بين الدول الافريقية وبين الدول الأجنبية ، اعتمادا كبيرا ، على الموقف الذى تتخذه هذه الدول الأخيرة من مشكلة تصفية الاستعمار وتجمع الدول الافريقية على المطالبة بتصفية الاستعمار تصفية سريعة فى افريقيا ، بل وفى العالم بوجه عام • ولا ريب فى أن هذا الموضوع ، هو الذى يستأثر أكثر من غيره بأكبر قسط من الوحدة بين مختلف الدول الأفريقية • وقد أكد عدد من الكتاب ان مؤتمر بلجراد ، أظهر ان الدول الافريقية أكثر صلابة فى هذا الموضوع من كثير من الدول الآسيوية • وبينما اعتبر المغفور له نهرو ، وهو على حق فى رأينا ، ان مشكلة السلام الشامل فى العالم ، أكثر أهمية من غيرها من المشاكل ، فان الأغلبية الغالبة من ممثلى الدول الافريقية رأت بأن المشكلة الاستعمارية يجب أن تحتل المنزلة الأولى من الأهمية • ونحن لا ننكر ان عملية تصفية الاستعمار بدأت فى آسيا قبل افريقيا ، وان بعض الدول الافريقية مازالت خاضعة للاستعمار ، وان الحربين الداميتين فى الجزائر وانجولا ، تبقيان على المشكلة الاستعمارية حية دائما فى عقول الافريقيين • ويقول كاتب المقال الذى استقينا منه قبل قليل ، انه لاحظ التجاوب القوى والعنيف فى افريقيا مع أى ذكر للاستعمار الجديد والعنصرية والامبريالية •

ونصل من هذا الى أن العلاقات بين الدول الافريقية والدول غير الافريقية تعانى الآن من الاثار الناشئة عن عملية تصفية الاستعمار • وقد حلل المسيو آر • ال • بينون هذه الظاهرة فى مقال نشره فى عدد يونيو من عام ١٩٦١ من مجلة « الدفاع الوطنى » قال فيه : يبدو ان لتعبير تصفية الاستعمار الذى استعمله آر • بى ميشيل لأول مرة فى محاضرة له ألقاها فى عام ١٩٥٤ ، تاريخا غريبا • ويبدو أنها أثارت فى البداية بعض الاستياء ، وأدت الى حوار عنيف ، ولكنها باتت ، الآن شائعة على

الاستعمال، لتعنى نقل السلطة والسيادة من الدولة الاستعمارية الى شعوب البلاد المستعمرة • ويجب أن نلاحظ هنا ان عملية التصفية ، تبدأ بعمل متعمد من جانب الدولة الاستعمارية ، يعتبر تنفيذا لقرار بمنح الحرية للشعب المستعمر. وتؤثر الدول الافريقية بصورة عامة أن تحقق إستقلالها كثمرة لعملية سلمية مدروسة ، تسير فى مراحل ، على أن تكون هـذه المراحل فى أقصر أمد ممكن ، وأن تكون كافية لتمكين الشعوب من اعداد نفسها لتحمل مسئولياتها القومية الجديدة • ولكن هذا الموضوع أثار الكثير من المناقشات الحامية (١) • فهناك أقلية رأت ان الاستقلال يجب أن يتحقق فورا ودون أية مراحل انتقالية • وتنبع هذه الفكرة من الاعتقاد بأن الدولة الاستعمارية عاجزة عن اعداد شعب البلاد المستعمرة للاستقلال، بدرجة كافية من الحياد والنزاهة والصدق • ولكن ثبت الآن ان الشعوب التى تدرجت فى استقلالها بالاتفاق الكامل مع الدولة التى تحميها ، هى التى ألفت دولا ، واجهت مشاكل أقل بكثير من مشاكل غيرها • وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٦٠ ، توصية بتبنى فكرة الاستقلال الذى يتحقق عن طريق الاعداد، وذلك بقصد وقف النقاش الطويل بين دعاة الاستقلال الفورى ، ودعاة الاستقلال على مراحل • ولعل المشكلة الوحيدة الباقية تتعلق بطول المدة التى يتطلبها تحقيق الاستقلال فى أحسن الأوضاع • وقد أعلنت برلمانات بعض الدول كنيجيريا مثلا ، فى قرارات أصدرتها ، أن على الأمم المتحدة أن تحدد عام ١٩٧٠ كآخر موعد لتصفية الاستعمار فى افريقيا • وقد نادت دول أخرى على عجلة من أمرها ، بفترة أقصر من هـذه • فقد طلب الرئيس نكروما فى مؤتمر بلجراد ، أن تنتهى عملية تصـفية الاستعمار قبل الواحـد والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٦٢ • وهناك منْ نادى بسياسة أكثر مرونة ، مقترحا ، ان من المتعذر تحديد موعد معين ، نظرا لأن مختلف الأقاليم المستعمرة لم تصل الى درجة واحدة من التطور ، وان من الخطورة بمكان تعيين الموعد • وقد أكد هذا الفريق ان كل ما يطلب الآن هو تقرير مبدأ تصفية الاستعمار فى أسرع وقت ممكن ، والتأكد من ان الخطوات العملية فى هذا الاتجاه

---

(١) أعتقد أن المؤلف بعيد كل البعد عن النزعة الثورية • فهو يؤمن بالاستقلال المتـدرج الذى يعطى ولا يستخلص ، ولعله فى قوله هذا ينساق مع الدعايات الاســتعمارية الجوفاء التى تتحدث عن تهيئة الشعوب واعدادها لحكمها الذاتى ، وعن رسالة الاستعمار فى تحضير هذه الشعوب •

(المعرب)

قد اتخذت . وكان هذا هو الموقف الذى تبنته الأمم المتحدة فى قرارها الذى أصدرته فى الرابع عشر من ديسمبر عام ١٩٦٠ .

وهنـــاك أيضـــا مشكلة العلاقات بين الدولة المستقلة حديثا وبين الدولة التى كانت تستعمرها فى الســـابق . ولو شئنا التعميم لقلنا ان الدول الافريقية لا تقر قطع العلاقات كلها مع الدولة الاستعمارية السابقة. وهى تميز بين الاستقلال والتـخلى الكامل . فالاســـتقلال لا يعنى قطع العلاقات وانما يعنى تحولها من علاقات التبعية والسيطرة ، الى علاقات التكافؤ والمساواة . ولا تتوقف مسئوليات الدولة المستعمرة السابقة مع الحصول على الاستقلال ، فهى ملزمة بأن تقدم العون ، وكلما كانت الدولة المســـتقلة أضعف زاد هـــذا الالتزام وتضـــاعف . واذا حدث وقطعت العلاقات فان قطعها فى هذه الحالة كان ثمرة أســـباب غير حيوية ، ولذا يجب ألا تعتبر قاعدة عامة .

وهناك بعض المبادىء التى تقيم دول افريقيـــا المستقلة حديثا على أساسها علاقاتها بالدول الاجنبية . فهى أولا تميز بين الدول التى كانت لها مستعمرات فى افريقيا ، وتلك التى لم تكن لها أية مستعمرات ، وهى معظمها من الدول التى تنتمى الى الكتلة الشيوعية . والتى لا خلاف معها فى موضـــوع تصفية الاستعمار . وتظهر دول الكتلة الشرقية فى الواقع اصرارا فى موضوع تصفية الاستعمار ، يفـــوق اصرار الدول الافريقية نفسها، وهذا يعرضها الى بعض الشكوك فى عيون الكثيرين من الافريقيين. وعندما قدم خروشوف الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى سبتمبر عام ١٩٦٠ ، اعلانا بتحقيق الاستقلال الفورى لجميع المستعمرات ، لم يحظ بمـــا كان يتوقعه من تأييد . وقد اعتبرت الدول الافريقية ان موضوع تصفية الاستعمار أمر يخصها هى ، وان من حقها هى وحدها أن تتولى زمام المبـــادرة فى الموضوع (١) . وبالرغم من قيمة مساعدة الدول الشرقية وأهميتهـــا ، فان هذه الدول لا تستطيع أن تحل محل الدول الافريقية والاسيوية عندما يتعلق الموضوع بتقرير أى عمل يجب أن يتخذ . وهكذا

---

(١) أنا لا أقر المؤلف على رأيه هذا ، فموضوع تصفية الاستعمار ، لا يمكن أن يخص قارة واحدة ، أو شعوبا معينة ، وانما يخص العالم بأسره ولاسيما جميع ذوى الآراء الحره فيه . ولذا فمن حق أية دولة مخلصة فى مناهضتها للاستعمار أن تثيره ، وأن تتبنى الدعوة الى تصفية الاستعمار ، بالتعاون مع جميع الدول التى تؤمن بضرورة هذه التصفية

(المعرب)

فقد تناولت دول الكتلة الافريقية الاسيوية الاقتراح السوفياتي وادخلت عليه التعديلات التي رأتها ، وصاغته في عبارات أكثر اعتدالا ، ليتفق مع حقائق الوضع والواقع · ويجب أن ندرك على أي حال ، بأن احتمال الاشتراك في العمل بين الدول الافريقية والشرقية في موضوع تصفية الاستعمار أمر يتوقف على موقف الدول الاستعمارية · وكلما كانت عملية تصفية الاستعمار أقسى وأصعب ، بفضل السلوك المعادي أو المناورات السرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية ، كلما كانت الدول الشرقية أكثر قدرة على ايجاد قاعدة مشتركة مع الدول الافريقية · وهذا ماشرعت الولايات المتحدة في فهمه ، ولا سيما بعد وصول الرئيس كنيدي الى الحكم · وليس ثمة من شك في ان فشل الغرب في العثور على حل مرض للمشكلة الاستعمارية قد يحطم آمال الغرب في افريقيا لمدة طويلة قادمة ان لم يكن الى الابد · ونحن لا ننكر ان على الولايات المتحدة بالطبع ، أن تأخذ في عين اعتبارها الاحلاف التي تربطها بالدول الاوربية · وقد واجهت المشكلة المعقدة في الدعوة الى تصفية الاستعمار دون احداث تصدع في علاقاتها بالدول الغربية · وقد عرض المستر جورج بول هذه المشكلة عرضا وافيا في المحاضرة التي ألقاها في سنسيناتي ، والتي أشرنا اليها من قبل ، اذ قال ···

« ومع ذلك يواجه المرء من وقت الى آخر ، الرأي بأن هناك طرازا من التناقض بين مفهوم شراكة الأطلسي من ناحية وبين حاجتنا الى تنمية أواصر الصداقة والثقة مع الدول الاقل تطورا في العالم من الناحية الاخرى · وهناك انطباع ناشيء أحيانا ، وهو ان على الولايات المتحدة أن تختار بين الخطوط السياسية المتبادلة الانطواء ··· ويعرض مثل هذا التشكيل في رأيي مشكلة خادعة مضالة تستند الى افتراض منسوخ ، وفهم ناقص لاتجاه الاحداث · ولعل مشكلتنا اليوم هي في السير في هاتين الطريقتين بنفس القوة والحماسة » ·

وترى الولايات المتحدة ان الدول الاوربية قد بدأت بداية طيبة في موضوع تصفية الاستعمار ، وانها تسير سيرا مرضيا في هذا السبيل ، وانه بالرغم من ان موضوع الاستعمار ما زال يثير مشاعر قوية وعميقة في افريقيا ، الا انه سائر في طريق الزوال ، مخليا مكانه الى علاقة جديدة وجد مرضية تقوم بين أوربا وافريقيا · وكثيرا ما تجد الولايات المتحدة نفسها في موقف غريب ولا سيما في أوقات الازمات ، التي لا يمكن أن

تخلو منها عملية تصفية الاستعمار • ولكنها وجدت فى نفسها الشجاعة فى بعض الحالات لتسير فى خط مختلف عن ذاك الذى تسير فيه صديقاتها من الدول الاوربية (١) • وعندما اقترح الوفد الامريكى فى الامم المتحدة مؤيداً مشروع قرار عن انجولا ، قدمته الكتلة الافريقية الاسيوية ، أشار الرئيس الراحل كنيدى بان هذا العمل يتطلب شجاعة من جانب بلاد يعتمد نظامها الدفاعى واستراتيجيتها العامة على وجود قواعدها العسكرية فى أرض البرتغال •

يضاف الى هذا ان الولايات المتحدة تحاول موازنة السياسة العنيفة التى يشنها الاتحاد السوفياتى فى موضوع تصفية الاستعمار ، عن طريق تقديم معونات اقتصادية وفنية ضخمة • ولكننا سنعود الى دراسة هذا الموضوع فى وقت لاحق • وكل ما نحتاج اليه من قول فى هذه اللحظة ، هو ان الكتلة الشيوعية بالرغم من الضغط الذى يفرضه الاتحاد السوفياتى، لاتبدو محققة لأى نجاح ملحوظ فى افريقيا فى موضوع تصفية الاستعمار• يضاف الى هذا ان هذه الدول وجدت نفسها مضطرة لتعديل سياستها وأهدافها • فقد وقعت فى عهد ستالين تبدلات مهمة فى نظريات لينين المتعلقة بتحطيم العالم الرأسمالى عن طريق تصفية امبراطورياته الإستعمارية • وكان الشيوعيون فى الماضى يميزون بين حركات التحرر الوطنى البورجوازية الطابع وبين حركات التحرر الوطنى ذات الجذور البروليتارية ، وكانوا يدعون دعم الحركات الاخيرة ليس الا • ولكنهم مالبثوا تحت تأثير مؤتمر باندونج ان وجدوا ضرورة ماسة فى تغيير نظريتهم • يضاف الى هذا انهم بينما كانوا فى الماضى يحصرون اهتمامهم فى آسيا وحدها ، راح المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى السوفياتى يعطى الاولوية لافريقيا فى خطط الشيوعية العالمية • وتقرر فى هذا المؤتمر ، العدول فى المستقبل عن اصدار الاحكام على الطبيعة الذاتية والمحتويات العقائدية لحركات التحرر ، والتمييز بين جذورها البورجوازية والبروليتارية • وتقرر تقديم العون الى جميع الثورات ، أملا بأن تحقق

---

(١) ليست القضية قضية شجاعة فى سير أمريكا على خط يختلف عن سيرالدول الاستعمارية الاوربية ، وانما هى التناقضات الاستعمارية التى تدفع الى هذا الاختلاف ، بسبب اختلاف المصالح وتضاربها • فامريكا تريد أن تحل محل الدول الاستعمارية القديمة فى افريقيا ولكن بأساليب جديدة ترتكز الى السيطرة الاقتصادية ، وهى ما تسمى بالامبريالية الجديدة •

(المعرب)

التبدلات الداخلية بعد تحقيق الاستقلال ، وصول الطبقات العاملة الى قمة الحكم • وقد طبق هذا الاسلوب الجديد تطبيقا منظما ، ورأينا الشيوعيين وهم يحاولون التقرب الى الملوك والاباطرة كالحسن الثانى وهيلاسلاسى ، والى الجمهوريين من أمثال الرئيس عبد النـــاصر ، والتقدميين من أمثال سيكوتورى(١) • وقد فشلت جميع هذه المحـــاولات فى تحقيق النتائج المقصودة ، ولم تدفع الدول الافريقية الى التخلى عن الحياد أو اللاانحياز اللذين أقامت عليهما أسس سياساتها •

ولننتقل الآن الى البحث فى العلاقات بين الدول الافريقية وبين الدول الاستعمارية أو التى كانت مستعمرة لافريقيا ، ومعظمها من دول أوربا الغربية • وهنا يرسم الافريقيون خطا مميزا واضحا • وقد ذكر الرئيس سينجور فى خطاب ألقاه فى الجمعية العامة للامم المتحدة ان من الواجب التفريق بين تلك الدول التى صفت امبراطورياتهـا الاستعمـارية ، وبين تلك الدول التى مازالت تحتفظ بها •

وتقف الدول الافريقية من الفئة الاولى التى تمثلها فرنسا وبريطانيا مواقف ودية تقوم على التفهم والصداقة • وبالرغم من مشاكل المعضلة الجزائرية ، فان الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، اذا ما استثنينا قلة منها ، لم تشك قط فى اخلاص فرنسا ورغبتها فى انهاء الوضع الاستعمارى فى الجزائر • وقد عملت كلهـــا على دعم فرنســـا فى جهودها لتصفية الاستعمار ، بالرغم من الرأى العام المعادى الذى كان يعارضها • وبالرغم من ان بعض هذه الدول تؤيد بقوة استقلال الجزائر ، فقد ظلت مشتركة مع فرنسا فى مجموعة دولها • وبقيت الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية أعضـــاء فى جامعة الشعوب البريطانية ، بالرغم من ان بريطانيا ما زالت بعيدة للغـــاية عن تصفية امبراطوريتها الاستعمارية فى افريقيـا تصفية كاملة • ولعل كل ما يهم الدول الافريقية ان بريطانيا وفرنسا قد أعلنتا تصميمهما وبوضـــوح على تصفية امبراطوريتيهما الاستعماريتين ، وانهما

---

(١) أنا لا أعتقد ان القضية موضوع تقرب أو نفاق ، كما يحاول المؤلف أن يرسم صورته . وانما هى تفهم أصيل من جانب الاتحاد السوفياتى لسياسة عدم الانحياز التى تســـير عليها بعض الدول الافريقية الصادقة فى حيادها من ناحية ، وتلاق بين دول عـــدم الانحياز ودول الكتلة الشرقية على مصارعة الاستعمار والعمل على تصفيته فى آســـيا وافريقيا من ناحية اخرى •

(المعرب)

تسيران باخلاص في هذا السبيل (١) • وكل ماتبقى لا يعدو أن يكون موضوع وقت ، وظروفا علمية ، وطرقا وأساليب ، وكلها قضايا يمكن حلها عن طريق الحوار •

واتخذت الدول الافريقية من الناحية الاخرى مواقف العداء الواضح من تلك الدول الاوربية التى مازالت مصرة على رفض تصفية امبراطورياتها الاستعمارية • وينطبق هذا القول بوجه خاص على البرتغال ، التى اجمعت الدول الافريقية على اتخاذ اجراءات موحدة ضدها فى الميدانين الدبلوماتى والاقتصادى • وكلنـــا يعرف الاجراءات التى أقرتها المؤتمرات الافريقية المختلفة ضد البرتغـــال • ويتلخص الموقف بصورة عامة ، فى ان الدول الافريقية لم تكتف بقطع علاقاتها الدبلوماتية مع البرتغال ، وانما ترفض أيضا الاشتراك فى عمل معظم المنظمات الدولية التى تشترك البرتغال فى عضويتها • فقد منع ممثلو البرتغال مثلا من الاشـــتراك فى لجنة افريقيا الاقتصادية وفى لجنة التعاون التقنى فى افريقيا الى الجنوب من الصحراء الكبرى ، بينما سمح لممثلى فرنسا وبريطانيا بالاشتراك فى هاتين المنظمتين لان حكومتيهما مازالتا تتحملان بعض الالتزامات فى افريقيا ، وهو عين الوضع الذى تقف فيه البرتغال الممنوعة من الاشتراك فيهما • وقد اقترح مؤخرا أن تحرم البرتغال حتى من عضوية الامم المتحدة ، طالما ان سلوكها يعتبر مخالفا لمبادىء ميثاقها • ولكن هذه نقطة فى منتهى الدقة ، اذ ان الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ، لا تستطيع مجاراة الدول الافريقية فى هذا الاتجاه فى الظروف الراهنة •

واذا شئنا التلخيص قلنا ان العلاقات بين الدول الافريقية والدول الاجنبية ، تعتمد الى حد كبير على الموقف الذى تتخذه هذه الدول الاخيرة ، من مشكلة تصفية الاستعمار ، التى تعتبر المشكلة الرئيسية • وقد بينا فى تحليلنا لهذا المفهوم ان ليس ثمة فى العادة ، قضية مناهضة عمياء ومتعنتة للاستعمار • فنحن نسير طبقا لمبدأ نطبقه عادة بمنتهى الوعى والاعتدال

---

(١) تظهر هنا اتجاهات المؤلف الغربية الواضحة • فالحديث عن اخلاص الدول الاستعمارية أيا كانت فى تصفية امبراطورياتها الاستعمارية ، حديث باطل • اذ كيف نبرر هذا الاخلاص مثلا على ضوء ما تعمله بريطانيا مثلا فى الجنوب المحتل أو فى الخليج العربى ، أو ما كانت فرنسا السابقة تعمله فى الجزائر قبل استقلالها • فالاستعمار لا ينحسر عن طيب خاطر أو عن اخلاص ، وانما نتيجة ظروف وضعية ومادية ودولية أقوى منه يجد نفسه عاجزا أمامها •

(المعرب)

والواقعية . وهنـــاك بعض الاستثناءات بالطبع . فهنـاك بعض الدول الافريقية الســـوداء ، تتوق الى تمثيـــل دور حامل اللواء فى مناهضة الاستعمار ، وتولى قيادة الحملة ، وربطها بذاتها . ولكن سبق لنا ان بينا ان الموقف الذى يتـــخذه المتطرفون ، يرمى الى اخفـــاء بعض المتاعب الداخلية (١) ، وتوجيه الرأى العـــام الى الاهـــداف الخارجية ، لتغطية المشـــاكل الداخلية والتقليل من أهميتهـــا . ويود هؤلاء المتطرفون أيضا تعزيز الدور الذى عينوا أنفسهم لتمثيله . وهو دور «الدول القائدة» ، والحصول على مراكز أفضل فى الصراع على زعامة افريقيا .

واذا ما استثنينا هذه الحالات المتطرفة ، فان غالبية الدول الافريقية، تود أن ترى الحكم الاستعمارى ينتهى بأسرع ما يمـكن ، ولكن بصـــورة واقعية ومتدرجة ، وكنتيجة للمفاوضات مع الدول المستعمرة . ولا تتصلب المواقف وتتشدد الا عندما يبدو ان الدول الاستعمارية ترفض مبدأ تصفية الاستعمار نفسه كما ترفض الحق فى تقرير المصير ، كمـــا هو الوضع بالنسبة الى البرتغال التى تحدثنا عنها قبل قليل .

واذا شئنا التعميم ، قلنا ان انهاء الحكم الاستعمارى بكل ما يرافقه من متاعب واضطرابات ، لم يترك حتى الآن أثرا عميقا على العلاقات بين الدول الافريقية والعـــالم الغربى . وما كان هـــذا ليقع لو أن الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين وهما فرنسا وبريطانيا ، كانتا قد رفضتا الاصغاء الى هدير هذه الحركة القوية المندفعة نحـــو الاستقلال الوطنى . ولكن هاتين الدولتين تبينتا حتمية هذه العملية ، وبدلا من أن تحـــاولا وقف التيار ، سارتا معه ، تحملان زمام المبادرة (٢) . وليست المشـــاكل التى

---

(١) عودة الى نفس الآراء التى سبق لنا الرد عليها فى هامش سابق . وهى عين الآراء التى تصدر عن الدول الغربية ، فى محاولتها تشويه صور القادة الافريقيين المناضلين ضد الاستعمار ، واتهامهم بتضليل شـــعوبهم ، لتغطية ما تسميه بالمتاعب الداخليـــة التى يواجهونها .

(٢) يبدو أن بعض الدول الاستعمارية كانت اكثر ذكاءا وبراعة من غيرها ، حتى انها خدعت الكثيرين باجراءاتها الذكية ، ومن بينهم مؤلفنا هذا . فقد أدركت هذه الدول ان مرحلة الاستعمار القديم قد انتهت وان الاستعمار يواجه نهايته الحتمية ، وانها أعجز من أن تقف فى وجه تيار تحرر الشعوب ، فسارت مع التيار ، محـــاولة الالتفاف حـــوله ، والتطور ، لتعود الى الميدان من جديد ، تحت ستار الاستعمار الجديد ، الذى يعتمد على الصداقات السياسية والسيطرة الاقتصادية .

(المعرب)

تواجهنا اليوم الا تلك الناشئة عن اقامة طراز جديد من العلاقات ، وبناء شكل من أشكال التعاون يقوم على الاحترام المتبادل للحقوق المشروعة ٠ وما زالت أمامنـــا آمال جديدة ومثيرة ، وهي تقترح على الغرب أن يلعب دوره فيهـــا وفي افريقيا ٠ ولكن ليس في وسعنا أن نتجـاهل الجهود الضخمة التي يقوم بها العالم الشيوعي لنقل مركز الحوار ، وفتح مجال ضخم جديد من التنافس في ميدان التعاون الاقتصادي ٠ وقد حان الوقت الآن لدراسة العوامل الاقتصادية في السياسة الخارجية للدول الافريقية٠

٣ ـ العوامل الاقتصادية :

تمتد آثار تصفية الاستعمار الى ماوراء الميدان السياسي لتصل ميدان الاقتصاد ٠ وقد يكون من السـهل نقـل السيادة السياسية الى الدول المستقلة حديثا ، ولكن المشاكل التي تنطوي عليها اقامة علاقات اقتصادية جديدة تكون أعسر على الحل ٠ وتريد الدول الحديثة أن تحقق سيادتها الاقتصادية ، وهذا يعني تغيير البنيان الاقتصـادي الراهن ، والتخفيف من الروابط القديمة التي كانت تربط اقتصـادات المستعمرات السابقة وتشدها الى اقتصادات الدول الاستعمارية السـابقة ٠ وللمشكلة التي سنتولى درسها هنا ، شقان ، أولهما يتناول تغيير العلاقات السابقة بينما يتناول الثاني بناء علاقات جديدة ٠

وتظهر أية دراسة للسلوك الاقتصـادي للدول المسـتقلة ان هذا السلوك يتقرر قبل كل شيء على ضوء الحاجة الماسة الى التنمية الاقتصادية ولن نقف طويلا عند موضوع التخلف الاقتصـادي ، وهو الوضع الذي تشـترك فيه جميع الدول الافريقية ، فقد كتب الكثير عن هذا الموضوع وأسبابه وطبيعته وعلاجه ٠ وتقع مشكلة التخلف الاقتصادي خارج نطاق دراستنا الحالية ، وان كانت أحد العوامل الجوهرية المختفية وراء بعض نواحي السياسة الخارجية للدول الافريقية الفتية والمستقلة ٠

ولايصبح الاستقلال أصيلا وكاملا ، الا اذا استطاعت الدول الافريقية أن تتحرر من تبعيتها الاقتصادية ، وهي تبعية لاتنتهي بصورة أوتوماتيكية رتيبة مع تحقق السيادة السياسية ٠

وتحـاول الدول الافريقية رغبـة منهـا في الخلاص من تبعيتها الاقتصادية ، أن تعيد النظر أولا ، وكما سبق لنا ان قلنا ، في علاقاتها الاقتصادية مع الدول الاستعمارية السابقة ، وأن تقيم علاقات جديدة ثانيا

مع دول أخرى ، تقوم على أساس مصالحها ، وحاجات تنميتها ، واتجاهاتها المذهبية ٠

(أ) تغيير العلاقات مع الدول الاستعمارية السابقة :

ينطوى الحصول على السيادة الدولية ، على نقل بعض الصلاحيات الاقتصـــادية التى كانت تحت سيطرة الدولة الاستعمارية السابقة ، الى الدولة المستقلة حديثا ، يضـــاف الى هذا ان المشكلة ليست واحدة بين البلاد الخاضعة للنفوذ الفرنسي وتلك التى كانت تخضع للنفوذ البريطانى ٠ فهناك فروق واضحة وملحوظة بين كتلتى الفرنك والاسترلينى ٠

وتواجه الدول الافريقية الناطقة بالفرنســـية مشكلة تقرير ما اذا كانت ستتولى وتمارس على الفور جميع الصلاحيات الاقتصادية الناشئة عن الاستقلال ، مما يثير على الفور موضوع الانتمـــاء الى كتلة الفرنك ٠ فلو قررت الدول الافريقية أن تمارس جميع الصلاحيات الاقتصادية الخارجية فورا ، وبصورة فردية ، ومستقلة ، فانهــــا والحالة هذه ستعرض كتلة الفرنك للخطر ٠ وستصبح لكل دولة فى هذه الحـــالة حريتها فى العمل بالنسبة الى سياستها التجارية وتسوياتها المالية مع العالم الخارجى وفى القضايا النقدية ٠ وستتمتع فى مثل هذه الحالة بالاستقلال الاقتصادى الرسمى ، بكل ما ينطوى عليه هذا الاستقلال من مغامرة ومزايا ٠ أما اذا قررت الدول الافريقية من الناحية الاخرى ، تسليم صلاحياتها الاقتصادية الخارجية الى الهيئات التى كانت تسيطر عليها فى السابق ، فانها والحالة هذه ، تتخلى كما هو واضح عن بعض الخصائص الاساسية لسيادتها ٠ ولذا فالمشكلة التى تواجهها هذه الدول ، تتلخص فى كيفية الحفاظ على كتلة الفرنك ، التى تمثل تجمعا متماثل التفكير ، دون التخلى عن السيادة فى القضايا الاقتصادية والمالية والنقدية ٠ وتشــعر الدول الافريقية ان ليس ثمة جدوى من بقائها فى كتلة الفرنك الا اذا ضمن لهـــا هذا البقاء انجع السبل لتأكيد سرعة تنميتها الاقتصادية ٠ فمفهوم التنمية والتطور، هو الذى يقرر السياسة الخارجية للدول الافريقية فى المجال الاقتصادى فى الوقت الحاضر ، وهو الذى يوجهها ٠ لكن كتلة الفرنك لم تكن قد رسمت فى البداية كمنطقة للتنمية الاقتصادية ، ولم تؤد فى السابق أى عمل فعال فى هذا الاتجاه ٠ ومن هنا بات يتوجب على الدول الافريقية ، أن تعيد تقويم طبيعة كتلة الفرنك تقويما جوهريا ٠ وكان عمل هذه الكتلة فى الماضى ، نقديا مجردا ، اذ تعتمد فى اجراءاتها بشكل محدد على احترام

القوانين والانظمة النقدية • وكان الاتحاد النقدى أســاس العلاقات بين فرنسا وبين مستعمراتها السابقة وراء البحـــار • وكان يتمثل فى نظام مشترك لتحويل النقد والرقابة عليه وتجميع كافة الموارد من النقد الاجنبى لجميع الدول التى تمت الى الكتلة فى مكان واحد • وكانت لهذا الوضع نتائج اقتصادية معينة ، منها أولا ان السلطات المركزية فى كتلة الفرنك، والتى تعنى فى الواقع سلطات فرنسا نفسها ، كانت هى التى تتولى تحديد الواردات من خارج الكتلة والرقابة عليها • واذا ما قبـل مبدأ الدفع من مصدر واحد لتجمع النقد ، ثمنا للسلع المستوردة من خارج الكتلة ، فان من المنطقى أن يكون ثمة تنسيق بين برامج الاستيراد التى تضعها مختلف دول الكتلة وأن تقر هذه البرامج من السلطات المركزية للكتلة • وليس ثمة من شك فى ان هذه الرقابة على الواردات ، أدت بصورة لا مباشرة دور المؤثر على التنمية الاقتصادية للاقاليم الواقعة ضمن نطاق الكتلة • وتسأل الدولة العضو فى هذه الحالة عما اذا كانت ترغب فى استيراد سلع انتاجية لا سلع استهلاكية ، كما يطلب اليها أن تحدد البلاد التى تريد أن تستورد منها هذه السلع ، وعن العملة التى ستدفع بها قيمة مستورداتها• وتمارس السلطات المركزية فى الكتلة عن طريق مثل هذه الاسئلة أثرا مباشرا أو لا مباشرا على اقتصادات البلاد التى تنتمى الى الكتلة . وتكون الواردات من خارج نطاق الكتلة بوجه خاص ، محددة بحصص النقد الاجنبى التى تخصصها السلطات المركزية لكل دولة من الدول الاعضاء • وهكذا فان ادارة العمليات النقدية ، تخلق منطقة اقتصادية مشددة الحماية ، تنحصر فقط بين الدولة المستعمرة السابقة ، وبين ممتلكاتها وراء البحار •

وكان ثمة دمج متدرج بين اقتصـــادات الدولة المستعمرة السابقة وبين الاقاليم التى تستعمرها • وقد تعزز هذا الدمج بحرية تنقل السلع ورءوس الاموال ضمن الكتلة الواحدة ، وبتحديد انتقالها الى الخارج أو من الخارج تحديداً دقيقاً •

وعندما تحقق الاستقلال ، أثير على الفور التســاؤل عمــا اذا كان استمرار الوضع على هذا النحو ، يواجه متطلبـــات الدول الجـديدة فى مجـــالات التنمية الاقتصـــادية • وكان من رأى بعض الناس ، ان هذا الاستمرار لا يحقق المتطلبـــات الجـديدة • وراحوا يقولون ان استمرار التجارة الحرة غير المقيدة ضمن نطاق الكتلة لا بد وأن يكون لمصلحة الدول الغنية الاعضاء وعلى حساب الدول الفقيرة • وأخذوا يستشهدون بقول

مأثور من القرن التاسع عشر ، أكدوا استمرار صلاحه ، وهو ان الحرية هى الظالمة ، والقوة هى المحررة ، فى عالم يتقاسمه الاقوياء والضعفاء ٠
وقد أقيمت المناطق النقدية فى الواقع لان بعض البلاد وجدت من الضرورى حماية نفسها من منافسة بعض البلاد الاكثر تقدما وتنمية ٠ وحمل التقدم الذى حققته الولايات المتحدة فى القرن العشرين ، والخطر الذى باتت تلك الدولة تمثله على الدول الاستعمارية ، هذه الدول الى تحويل امبراطورياتها الى مناطق مغلقة ، لتحل مشكلة تزويد صناعاتها بحاجاتها من المواد الاولية والعثور على أســـواق لتصريف منتجاتها ٠ وقد تعزز هذا النظام بادخال الترتيبات التجارية المتبادلة للاسراع فى التجارة وتوسيعها ضمن نطاق الكتل النقدية ، والتعويض بذلك على أوجــه النقص فى تجـــازة الدولة الاستعمارية الدولية ، التى تعـانى من منافسة الاقتصاد الامريكى الاكثر تطورا٠ وتميل الاقتصادات القوية فى مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية الى تأييد حرية التجارة ، بينما تميل الاقتصـــادات الاقل قوة الى تأييد سياسة الحمـــاية ٠ ولكن النظام المطبق على الصعيد الدولى ، قد يصلح للتطبيق على الصعيد المحلى أيضا ضمن المناطق النقدية ٠ ولعل هذا هو الرأى الذى تمســـكت به الدول الافريقية على الاقل عندما طالبت باعادة تحديد مفهوم كتلة الفرنك ٠ فقد رأت ان اباحة الحرية التجارية ضمن نطاق الكتلة تعنى أن تصبح الدولة الغنية أكثر غنى ، وأن تزداد الدول الفقيرة فيها فقرا ٠ وقد لاحظ أستاذ لعلم الاقتصاد فى جامعة جرينوبل هذه الحقيقة فى تقرير أعده عندما كانت المفاوضات الاقتصادية دائرة بين فرنسا ومالى اذ قال : « ويعنى الادخال الالزامى لليبرالية الاقتصادية التى تعنى التجارة الحرة ، واطلاق حرية تحويل العملة ، والحقوق اللامحدودة فى تحويل النقد ، وكل ما فى السياسة الاقتصادية الليبرالية المستقيمة من مفاهيم ، تحت ستار المبدأ النظرى ، الحيلولة دون تنمية الدول المتخلفة من أعضاء كتلة الفرنك ٠٠٠ »

واشترطت الدول الافريقية على ضوء هذه الاعتبـــارات لبقائها فى عضوية كتلة الفرنك ، اجراء اصلاح أساسى فى أنظمة الكتلة تحولها الى اطار التعاون الايجابى المتبادل فى تحقيق النمو الاقتصادى ٠ وقد عنى هذا وجوب تعديل المبادىء التى قامت عليها الكتلة ، وتحويلها الى مبادىء أكثر مرونة ٠ وقد يبقى مبدأ حرية تحرك السلع على حاله ، ولكن يجب أن يعمل بطريقة لا تعيق سرعة التنمية الاقتصـــادية للدول الاعضاء فى الكتلة ٠ وينطبق نفس الشىء على الحرية فى انتقـــال رءوس الاموال ٠ ويجب أن

يعمل صندوق ضمان النقد في ظل قواعد جديدة تمكن الدول الاعضاء من امتلاك النقد الاجنبي ، واكتسابه واستخدامه بحرية أوسع في التجارة الخارجية لكل من هذه الدول على انفراد • يضاف الى هذا ان جميع هذه الاجراءات يجب أن تنفذ بصورة طبيعية مع الاهتمام بضرورة التضامن بين مختلف الدول الاعضاء ، شريطة أن تمتنع كل منهما عن أي عمل قد يضر بالمصلحة المشتركة للجميع •

واذا ما تحققت هذه الشروط فان البلاد الافريقية المتعددة ، ستظل هي كتلة الفرنك ، بعد أن تكون قد أقرت المبدأ الذى يقول انها بحصولها على الاستقلال قد استعادت سيادتها الكاملة بالنسبة الى التجارة الخارجية، والمعاملات المالية والقضايا النقدية • وستصبح كتلة الفرنك في هذه الحالة شراكة تعاهدية ، تقوم على أساس موافقة كل دولة من الدول الأعضاء ، بدلا من ان تظل نظاما مركزيا سلطويا تتخذ فيه القرارات من جانب الدولة المستعمرة السابقة وحدها • وليس ثمة من شك ، من الناحية العملية ، ان البلاد التى تكون قد وصلت أعلى مراحل التنمية الاقتصادية ستظل تلعب دورا حاسما في هذه الشراكة • ولكن النقطة المهمة ان القرارات ستتخذ بالاشتراك لا من جانب واحد • (١)

وقد لا يكون هذا المفهوم الجديد لكتلة الفرنك والذى تدعو اليه الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية مقبولا على صعيد عام شامل • ولكن الأحداث التاريخية الأخيرة ، بينت بشكل قاطع افلاس المفهوم القديم لكتلة الفرنك ، وفشله في كل مرة جرت فيها المحاولة لفرضه على الدول الحديثة العهد بالاستقلال • وقد ناقش المسيو بول بيرنارد في مذكرة بعث بها الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي الفرنسي ، موضوع اعادة تنظيم كتلة الفرنك • وبعد ان استعرض الاتفاقات التى عقدت مع دول الهند الصينية ومع تونس والمغرب ، ومع غينيا ، قال ان هذه الاتفاقات لم تظل سارية المفعول • وأضاف ان تحديد الانتماء الى الاتحاد النقدى أو الاتحاد الجمركى مثلا كشرط لعضوية كتلة الفرنك ، واقرار هذا التحديد كمبدأ ، يعتبر بمثابة شهادة وفاة للكتلة كلها •

---

(١) يبدو ان اهتمام المؤلف بالموضوع هنا ، شكلى أكثر منه عملى •• فهو لا يعارض كما يبدو في استمرار السيطرة الاقتصادية الفرنسية على كتلة الفرنك من الناحية العملية ولكنه يريد أن تتخذ هذه السيطرة شكل الاقرار الشكلى والرسمى من الدول الافريقية الجديدة عن طريق اشتراكها في اتخاذ القرارات الاقتصادية •

((المعرب))

ولا يمكن للتجمع الاقتصادى الفرنسى ـ الافريقى أن يعيش ويبقى الا اذا سمح لكل دولة على انفراد بمجال واسع من حرية المناورة ضمن الوحدة نفسها • فيجب أن يتسع نطاق المرونة ، وان تغـــدو كل دولة قادرة على ادخال النظام الاقتصـــادى الذى ترى انه الأفضـــل لتحقيق متطلباتها الانمائية • وقد انتهجت بعض الدول الافريقية كالسـنغال مثلا ، النهج الاشتراكى ، بينما تسير دول أخرى كساحل العاج مثـلا على سياسة الليبرالية الاقتصادية • ومن الضرورى أن تتمكن كل دولة افريقية من اجراء تجربتها على النهج الذى تختاره ، وان تطبق أفكارها الاقتصادية كما تشاء • ولكن يجب أن يكون هناك فى الوقت نفســـه حد أدنى من الانضباط تقبل به جميع الدول الاعضاء • ويجب أن يفهم بوجه خاص ، ان من الضرورى احترام المصـــلحة المشتركة ، وان تظل الحرية المتاحة لكل دولة عضو فى الكتلة مقيدة بقيود مصـــلحة المجموعة ككل • وقد لا يكون من السهل ولا من الضرورى أن نعرض هنا صورة كاملة لمنطقة الفرنك فى شكلها الجديد بعد اعادة رسمه • وانما المهم بالنسبة الى دراستنا أن نعرض المبادىء الجديدة التى يجب أن تتحكم فى عملهـــا وادارتها • فقد أدى الجهل بهذه الحاجة الى الاصلاح فى البداية ، الى وقوع عدد من الاخطاء التى أدت الى تخلى بعض الدول الافريقية المستقلة عن كتلة الفرنك أو الى وقفها لاتفاقاتها الاقتصادية المعقودة مع فرنســـا • ولا ريب فى ان الأمثلة التى تعرضها دول الهند الصينية والمغرب وتونس، تحسر النقاب عن أمور كثـــيرة • ولا ريب فى ان الموقف الأحدث الذى اتخذته غينيا فى نقضها للاتفاقات التى وقعتها مع فرنســـا بعد شهرين من استقلالها ، دليل على الحقيقة الواقعة ، وهى انه لم يعد فى وسع الدول الافريقية المستقلة ، ان تتفاوض على أساس مبادىء كتلة الفرنك وهى المبادىء التى كانت تعتبر مقدسة ولا تمس • وراحت حكومة غينيا ، بعد أن أعلنت انها ستظل فى كتلة الفرنك ، تعمل فورا فى اتخاذ اجراءات حدت الى حد كبير من حرية تنقل السلع ورءوس الاموال بين غينيـــا وفرنسا. وعادت غينيا فقررت ـ فيما بعد ـ الخروج من الكتلة ، بفضل ما لقيته من تشجيع من شركائهـــا فى الشرق أولا ، وبسبب اصرار السلطات المركزية فى كتلة الفرنك على التمسك بالآراء والترتيبات التى لم تعد صالحة للســـير جنبا الى جنب مع التطورات السياسية التى كانت قد وقعت فى العالم الناطق بالفرنسية • وقد انهى المسيو بول بيرنارد مذكرته الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجمهورية الفرنسية بالعبارات التالية : « ويتضح من هذا العرض الذى انتهينا منه ان الفجوة بين المفاهيم

السابقة للسلطات المالية فى بلادنا ، وبين النظام الذى يجرى الآن تبنيه فى مختلف الاقاليم التى باتت تتمتع بالاستقلال ، فجوة من الاتســـاع تجعلنا نتبين أسباب الفشل فى الجهود التى نبذلها ... » وعاد يلاحظ قائلا بأن « الاستقلال الذى منح لبعض الاقاليم ، والمسئوليات المتزايدة والملقـــاة على عاتق الدول الافريقيـــة التى تتمتع بالحكم الذاتى ، أمران يتطلبان اعادة نظر شـــاملة فى الصـــورة الوحدوية والشديدة المركزية للنظام السابق فى الشئون الاقتصادية » . وأقر أخيرا بأن النظام السابق لا يؤمن النمو السريع سرعة كافية لرفع مستويات الحياة لدى شعوب ما وراء البحار ثم قال ... « وبالرغم من ان هـــذا النظام أتاح لأقاليم ما وراء البحار فوائد قيمة ناشئة عن التجمع ، الا انه فشـــل فى تحقيق زيادة مماثلة فى مستويات الحياة للأفراد ، وفى سد الفجوة الماثلة بين أقاليم ما وراء البحار والبلاد التى تتمتع بمســـتويات حضـــارية عالية بصورة سريعة وكافية » .

ويتبين من كل هـــذا ان المشـــكلة تتعلق بالنمو ، وبالتنميـــة ، الاقتصادية والاجتماعية ، وهو أمر أســـــاسى . وعلى أى تجمع فرنسى افريقى اقتصادى يعاد تنظيمه ، أن يركز ، اذا أريد له الاستمرار على موضوع التنمية الاقتصادية . وكل ما قيل عن العلاقات بين فرنســـا ومستعمراتها الافريقية السابقة ينطبق على العلاقات بين بريطانيا والبلاد الافريقية الناطقة بالانجليزية . ولا ريب فى ان هذه الحقيقة الاساسية تطغى على كل ما سواها فى تحديد العلاقات بين أفريقيا وأوروبا بوجه عام ، بل بينها وبين العالم الغربى كله أيضا . وسنعود الى بحث هـــذه النقطة فى الوقت المناسب .

ولم تنشأ عين المشكلة من الناحية الفنية عنـــد الدول الافريقية الناطقة بالانجليزية ، لأن كتلة الاسترلينى تطبق نظما مختلفة عن نظم كتلة الفرنك . فليس فى هذه الكتلة نظام مركزى موحد . ولكل دولة حسابها الخاص فى « بنك الاسترلينى » مما يتيح لها مجالا من حرية الحركة والعمل ولا سيما على صعيد التجارة الخارجية . وقد تزايدت هذه الحرية من جراء الحقيقة الواقعة ، وهى ان كل دولة كان لها عند استقلالها رصيد من الاسترلينى فى حساب الدائن عند هذا « البنك » . ويتبين من هذا ان النظام الانجليزى كان أكثر واقعية . يضاف الى هذا ان الخطوات التى أدت الى منح الاستقلال السياسى أمنت الفرصة لارساء قواعد ثابتة للتعاون الاقتصادى بين الدول الافريقية وبريطانيا . وقد بدأت عملية

انهاء الحكم الاستعمارى فى وقت مبكر فى البلاد الافريقية الناطقة بالانجليزية ، منها فى البلاد الناطقة بالفرنسية ، وكانت الدولة الام (بريطانيا) ، تصل عادة الى اتفاق مع كل بلاد معنية ، يحدد موعد الاستقلال قبل تحققه بعدة سنوات . وكانت هذه الفرصة الزمنية من الانتظار تمكن البلدين من وضع نظام التعاون الاقتصادى فى المستقبل على أسس نهائية . ولم يقع هذا دائما فى البلاد الناطقة بالفرنسية ، اذ ان الكثيرات منها حققت استقلالها السياسى قبل اعداد الترتيبات الاقتصادية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة . فقد منحت دول الهند الصينية استقلالها فى عام ١٩٥٤ ، بينما لم يجر التفاوض على الاتفاقات الاقتصادية الا بعد هذا التاريخ . وقد سبق منح تونس حقها فى الحكم الذاتى .. المساومات العنيفة التى دارت بينها وبين فرنسا لتحديد العلاقات الاقتصادية والمالية الجديدة . ورفع فى المغرب شعار « الاستقلال ضمن اطار من الاعتماد المتبادل » ولكن طبيعة هذا الاعتماد المتبادل لم تتحدد فى المجال الاقتصادى ولم تقر . وتحقق الاستقلال لغينيا بعد استفتاء عام ١٩٥٨ ، ولم تجر المحاولات لوضع علاقات اقتصادية جديدة بينها وبين فرنسا الا بعد هذا التاريخ ، وقد واجهت صعوبات كثيرة معروفة . ولم يطبق الاجراء المضاد الا بالنسبة الى الدول الاثنتى عشرة التى تؤلف اتحاد افريقيا ومدغشقر ، ولعل هذه الحقيقة تفسر عدم ظهور مصاعب بالغة فى طريق العلاقات الاقتصادية بين هذه الدول وفرنسا . يضاف الى هذا ، ان هذه الدول هى التى أثارت ابان مفاوضات الاستقلال مشكلة الهدف الكلى لكتلة الفرنك ، وحاولت أن تضفى عليه مفهوما حركيا جديدا عن طريق اعادة تسمية الكتلة بمنظمة التضامن لدعم النمو الاقتصادى فى البلاد الأعضاء .

وتعتمد آمال قيام التعاون الدائم والمثمر بين هذه الدول الافريقية الحديثة من ناحية وبين فرنسا وبريطانيا بوجه خاص ، وأوروبا والغرب بوجه عام من الناحية الثانية .. كما قلنا : على اقامة منظمة تتيح لهذه الدول الفرصة الكافية لتحقيق تنميتها المتناسقة . وعلينا فى هذا المجال ، ان ندرس موضوع السوق المشتركة بل وعلى صعيد أوسع ، موضوع منظمة الاطلسى التى تدعو اليها الولايات المتحدة ، والتى ترتبط بها بلاد « العالم الثالث » ولا سيما من الدول الافريقية . وقد يكون المستقبل مشرقا بالنسبة الى هذه المنظمة نظرا لاحتمالات التنمية الكثيرة التى

تعرضها ، واذا أراد العالم الحر (١) أن يفوز فى صراعه مع الكتلة الشيوعية فان عليه أن يبرهن أولا بأن فى وسع النظام غير الشيوعى أن يؤمن للدول المستقلة الجديدة ، أحسن الظروف والاوضاع المواتية لتنميتها . وهكذا فسندرس العلاقات الجديدة التى يتم ارساؤها الآن بين الدول الافريقية والدول الاخرى التى لم تكن تستعمرها .

ب ــ العلاقات الجديدة بين الدول الافريقية والدول الأخرى :

ونحن هنا نجد ان الجهـــود تبذل للتوفيق بين الحاجة الى التعاون الدولى وبين الرغبة فى حماية الاستقلال وصيانته . وهذه هى الطريقة التى ترى فيها دول أفريقيا المستقلة .. مشكلة العلاقات الدولية. ويحتم عليها موقفها أن تعنى بعاملين ، فالاستقلال عامل ثابت يجب أن يتفق مع العوامل الأخرى طبقا للظروف . وهناك متطلبات فى الميدان الذى نتولى درراسته ، لابد من التوفيق بينهما ، وهما الحفاظ على الاســـتقلال ، والحاجة الى التعاون الدولى . وسيوجه هذا التعاون أحيانا الى الشرق وأحيانا أخرى الى الغرب ، طبقا لمواقف الدول الافريقية المعنية . وسنتولى أولا درس مشكلة الجمع بين الاستقلال والتعاون ، ثم نعود الى دراسة العلاقات بين الدول الافريقية ودول الكتلتين العالميتين .

١ ــ الاستقلال والتعاون :

تتوق الدول الافريقية الى التعاون مع بلاد العالم الأخرى . وهى تريد أن تحصل على بعض المزايا من هذا التعاون اذ تأمل فى الحصول على المعونة الاقتصادية والتقنية والثقافية . وهى لا ترفض المعونة لأن هذه المعونة مشروطة فحســب ، بل لأنها تريد ألا تؤثر هــذه الشروط على ســيادتها . وتزداد المشكلة تعقيدا ، من جراء الحقيقة الواقعة ، وهى ان الدول الكبرى تحاول اقامة مناطق نفوذ لها . ويحاول العملاقان وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتى ، لأسباب مختلفة بعضها سياسى ، والبعض الآخر استراتيجى أو اقتصادى ، توسيع اتصالاتهما ، ومدحلقة أصدقائهما وحلفائهما ، وان تمارسا فى بعض الاحيان سيطرة خفيــة ولكنهـــا ايجابية عليهم . وتلعب الدول الافريقية أحيانا لعبــة

---

(١) تأكيد من المؤلف بهذه التسمية لميوله الغربية التى تجعل من العالم الغربى « عالما حرا» مع انه يفتقر الى كل مقومات الحرية فى سياساته الخارجية والاستعمارية ..
(المعرب)

ماكرة وخطرة أحيانا عن طريق محاولة الحصول بأقل ما يمكن من المجازفة على أكثر ما يمكن من الفوائد ، من التعاون الذى يعرض عليها أو الذى تنشده هى • وقد أولى الزعماء الافريقيون هذه المشـــكلة عنايتهم الدائمة والفائقة ، وحاولوا تقرير نوع المعونة التى يمكن قبولها دون المساس بسياسة الدول الافريقية •

والنتيجة الاولى التى توصل اليها هؤلاء القادة ، هى أن من الضرورى ألا ترتبط هذه المساعدة بأية خيوط سياسية . ومع ذلك فان الدول التى تقدم العون لا تضع فى معظم الحالات أية شروط سياسية ، ولكن كثيرا ما يحدث أن تكون مهتمة ببلاد معينة اما لانها تعطف على النظام السياسى الداخلى فيها ، أو ترتاح للمواقف التى تقفها من القضايا الدولية الرئيسية ، أو لأنها تثير الاهتمام بموقعها السوقى (الاســـتراتيجى) وطاقاتها الاقتصادية • وكثيرا ما تقدم دولة كبرى معونات الى بلاد ، ثم تقطعها . بسبب الموقف الذى وقفته حكومة هذه البلاد من احدى القضايا السياسية المهمة • ولا ريب فى ان أية دراسة للأساليب السوفياتية فى التسلل الى افريقيا ستظهر ان الاتحاد السوفياتى يستخدم دائما «تقريبا» الباب الجانبى للعلاقات التجارية والمساعدات الفنية والثقافية فى محاولة لكسب السيطرة الســياسية أو العقائدية على البــلاد التى تقدم لهـا العون (١) •

ومن الطبيعى أن ترغب الولايات المتحدة فى أن تظهر ان فى امكان البلاد المتخلفة ان تحقق الحد الأقصى من النمو فى ظل نظام المشاريع الحرة• وهى أكثر ميلا طبعاً لمعونة البـــلاد التى ترفض الاساليب الشــيوعية • فالدول الكبرى تنظر الى العالم كله بوجه عام ، وكأنه جزء من الصراع العقائدى • وقد كتب الرئيس كنيدى يقول ••• « تمتد حدودنا الى جميع القارات » . ومن الحقائق الملحوظة ان الدول الكبرى تميل الى تركيز برامج معونتها الرئيسية على مناطق الصراع فى العالم • يضاف الى هذا

---

(١) أعتقد ان المؤلف يعكس الصورة هنا تماما • فمعظم المساعدات التى يقدمها الاتحـــاد السوفياتى غير مشروطة ، وانما تهدف الى شد أزر الدول الفتية النامية ، وتمكينها من الصمود فى وجه المطامع والاهداف الاستعمارية • أما المساعدات الامريكية فهى مشروطة على الغالب • وكلنا يذكر ولا ريب قطع الولايات المتحدة لعروض تمويل مشروع السد العالى فى عام ١٩٥٦ ، ووقفها تزويد الجمهورية العربية المتحدة بالقمح فى هذا العام ، لانها أرادت استخدام المعونات الاقتصادية سلاحا للضغط السياسى ، وهو ما رفضته الجمهورية العربية رفضا باتا • (المعرب)

ان الأهمية الكبرى تعلق على المعونة العسكرية ولا سيما فى البلاد التى تقع على حدود مناطق النفوذ الامريكية والسوفياتية ، كفيتنام الجنوبية وفورموزا بالنسبة الى الولايات المتحدة ، والعراق وافغانستان واليمن وكوريا الشمالية والفييتمنة بالنسبة الى الاتحاد السوفياتى)(١) ·

وتدرك الدول الافريقية خطورة هذا الوضع ، ولذا فقد أوضحت دائما ايثارها للمعونة المتعددة المصادر ·وهى ترى ان على المنظمات الدولية ان توزع المعونات ، وبذلك تتحرر من الصبغة السياسية · ولن نقف طويلا عند المناقشات الواسعة التى تدور بين دعاة المساعدة المتعددة المصادر وبين المساعدات الثنائية · لكن هناك شيئا واحدا مؤكدا على الأقل ، وهو أن ليس ثمة أمل سريع فى قيام نظام عام للمساعدة الجماعية المتعددة المصادر ، مهما كانت هذه المساعدات مطلوبة · ومن الملحوظ على النقيض من هذا ان الناحية الانسانية فى العون الى البلاد المتخلفة ، والتى تتميز بها المنظمات الدولية ، أخذت تخلى مكانها بسرعة الى طراز سياسى آخر من المساعدة ، يهدف الى كسب الاصوات فى الاقتراعات الدولية ، ويكون فيه التأكيد على الاتفاقات الثنائية ·

ويتحتم على الدول الافريقية أن تكون حذرة كل الحذر ، ولكن علينا ان نواجه الحقائق وان نقر بأن التعاون الدولى ينطوى على بعض التنازلات التى لا بد وان يحمل بعضها اللون السياسى · وما دامت الحرب الباردة مستعرة بين الشرق والغرب ، فان الدول الافريقية ستؤلف مادة فى الصراع ، ويتحتم عليها أن تخطو خطى حذرة ، لتجنب الشراك فى طريقها يضاف الى هذا ان دولا كثيرة منها ، بالرغم من بياناتها الرسمية وتأكيداتها المنافية ، تظهر عطفا خاصا اما على الشرق واما على الغرب. وهناك بعض الأقلام الناقدة الساخرة ترسم خطا مميزا بين الدول اللاملتزمة المشايعة للغرب ، والدول اللاملتزمة المشايعة للشرق · ترى ما موقف الدول الافريقية من هاتين الكتلتين ؟

---

(١) مقارنة تنطوى على كثير من الخطأ والمغالطة ، ولاسيما بالنسبة الى بعض الدول ، اذ لا يمكن مثلا مقارنة ما يتلقاه العراق أو تتلقاه اليمن من مساعدات سوفياتية غيرمشروطة بالمساعدات الضخمة التى تقدمها الولايات المتحدة الى فييتنام الجنوبية وكوريا الجنوبية وفورموزا ، والتى تحمل طابع الاحتلال العسكرى ·

(المعرب)

(٢) الدول الافريقية والكتلتان المتنافستان : —

لا تنقسم افريقيا من الناحية العقائدية بشكل واضح كآسيا ، اذ لم تصبح منطقتا النفوذ الغربية والشرقية فيها بعـــد واضحة الحدود والمعالم • ولكن ليس ثمة من شك فى ان العوامل المذهبية تلعب دورها فى صياغة العلاقات مع الدول الأجنبية • وقد حاولنا فى القسم الأول من هذا الكتاب رسم الاتجاهـــات المذهبية التى تؤثر على السياسات الخارجية للدول الافريقية • وقد رأينا انه بالرغم من ان الاشتراكية تمثل العقيدة الرئيسية التى تلتقى عندها غالبية الزعماء الافريقيين ، فان هؤلاء الزعماء يختلفون اختلافات واضحة فى مفاهيمهم الاشـــتراكية • ويؤيد بعض هؤلاء الزعماء طرازا من الاشتراكية الانسانية ، بينما يسير بعضهم على خطوط الدولية الثانية (١) ، ويؤيد البعض الثالث سياسات من الطراز الشيوعى • ويمثل هذا التباين الحاجز بين الحركتين الرئيســـيتين فى افريقيا السوداء • وترفع الكتلتان شعار الكفاية والفاعلية ، وتدعى كل منهما ان السياسات التى تتبعها تؤمن الحل لمشكلة التخلف • ولكن بينما ترى أولاهما ان الكفاية تتحقق عن طريق تطوير الفرد ، وازدهار بعض القيم الانسانية ، ترى الثانية فى الكفاية تطورا جماعيا يقوم على زيادات حسابية الى حد كبير فى الانتاج وعلى تجميع السلع المادية ، مهما كانت الوسائل المستخدمة فى تحقيق هذه الغاية •

وقد يكون صحيحا ان جميع الدول الافريقية متفقة على ضرورة اجراء تبدلات جوهرية فى العلاقات الاقتصادية مع الدول الكبرى • ولكن بعض هذه الدول تعتقد بان البلاد الشرقية قد تكون أكثر ميلا الى هذه التبدلات، بينما يحس بعضها الآخر ، بان فى الامكان الوصول الى نفس النتائج عن طريق التعامل مع الغرب • وقد ذكرت جميع هذه التبدلات الجوهرية فى جميع مشاريع القرارات التى اقترحتها الدول الافريقية فى المنظمات الدولية أو أيدتها • وتكون هذه التبدلات متعلقة الى حد كبير بالاتجار بالمواد الاولية أو بما يسمى أحيانا بالمواد الاساسية • وترى الدول الافريقية ان العون الذى تتلقاه حتى الآن لا يعدو مجرد التعويض الجزئى ، على ما أفادت به الدول الكبرى من المواد الاولية من البلاد المتخلفة • فهـــذه الدول تبتاع

---

(١) يعنى المؤلف بتعبير الاشتراكية الانسانية ، الافكار الليبرالية الاصلاحية أو الاشتراكية الطوبائية ، بينما يعنى بالدولية الثانية ، الاشتراكية الديمقراطية التى تدين بها معظم الاحزاب الاشتراكية الديمقراطية فى أوروبا الغربية •

(المعرب)

المواد الاولية من البلاد المتخلفة بأسعار خفيضة للغاية ، وتعود فتبيعها لها بعد أن تستصنعها بمنتجات جاهزة بأعلى الأسعار • وتجنى الدول الكبرى أرباحا مضاعفة ، من استيراد المواد الاولية وتصدير السلع المستصنعة • وتبدأ الدول الافريقية مناقشتها من هذه الزاوية ، فتلح على وجوب وضع نظام يضمن لها البيع المنظم لموادها الاولية ، وحمايتها من التقلبات فى أسعار هذه المواد • يضاف الى هذا انها جد متلهفة على رؤية التصنيع السريع فى بلادها ، بحيث يصبح فى امكانها تصنيع الكثير من انتاجها الزراعى محليا ، وتتوقف عن أن تكون مجرد ممونة للمواد الاولية ومستهلكة للسلع الجاهزة المصنوعة فى الخارج • وترى الدول الافريقية انه لو تحققت هذه التبدلات الجوهرية ، فستصبح أقل حاجة للمساعدة ، طالما ان هذا العون الذى تتلقاه ، لايكون عونا بالمعنى الصحيح لهذا التعبير، بل مجرد تعويض جزئى على ثمرة عملها •

وعلى أى حال تميل بعض الدول الافريقية فى بحثها عن حل للمشاكل التى تحيط بتنميتها الاقتصادية ، الى التطلع الى الشرق ، بينما يميل البعض الآخر الى التطلع الى الغرب • وهنا يجوز لنا أن نتحدث عن الحجج التى يستخدمها كل من الفريقين فى تأييد رأيه •

هناك فئة تقول ان تصنيع افريقيا لا يمكن أن يلقى تشجيعا من الدول الاستعمارية السابقة أو حليفتها الولايات المتحدة ، لان هذا التصنيع يعنى تبدلا جوهريا فى العلاقة التقليدية بين الغرب وافريقيا • وستجد الدول الغربية نفسها ازاءه مرغمة على اجراء تبدلات واسعة النطاق فى بنيانها الاقتصادى بسبب اختفاء تلك الاسواق الضخمة ما وراء البحار لتصريف سلعها الاستهلاكية • أما البلاد الشيوعية ، فتهتم من الناحية الاخرى لاسباب سياسية ومذهبية على الاقل ، بتشجيع التصنيع فى الدول الجديدة ، اذ ان هذا التصنيع سيخلق طبقة عاملة كبيرة ، يعتبر وجودها شرطا أساسيا فى الثورة الشيوعية • وقد سبق لنا ان بينا من قبل ، ان الاتحاد السوفياتى يؤثر تقديم العون الى القطاع الصناعى فى البلاد المتخلفة (١) •

ويرد خصوم هذا الرأى ، بأن مناهضة الدول الشرقية للاستعمار ، قضية «تكتيك» أكثر منها قضية عقيدة عميقة الجذور • وهم يضيفون بأن

---

(١) مقال للسيد مزيود عن « المساعدات الامريكية والسوفياتية الى البلاد المتخلفة » نشر فى عدد ديسمبر ١٩٦١ من مجلة « الدفاع الوطنى » •

هناك أمثلة عدة على بلاد متخلفة نجحت فى الوصول الى تعايش تكافلى مع الغرب ، وهى تحقق الآن تقدما ملحوظا فى حقل التنمية الاقتصادية ٠

لكن هذا الحوار مستمر ، والمستقبل وحده هو الكفيل باظهار أى من الفريقين على حق فى رأيه ٠ أما فى الوقت الحـــاضر ، فان الكتلتين المتنافستين تخوضان صراعا ضخما فى افريقيا ، وقد يكون من المجدى هنا أن نتولى بالدرس الاساليب التى تتبعانها فى التسلل الى افريقيا ٠

ليست المشكلة بالنسـبة الى الدول الغربية هى احراز موطىء قدم فى افريقيا ، بقدر ما هى مشكلة الحفاظ على نفوذها الراهن ٠ ومن هنا تكون مهمتها الرئيسية فى اعادة صياغة العـــلاقة الراهنة على أســـاس الإستعاضة بالتعاون عن السيطرة ٠ وهنا تمثل مشكلة تصفية الاستعمار كلها ، وهى التى تحدثنا عنها بالتفصيل فى مكان سابق ٠

وتلعب الولايات المتحدة دورا مزدوجا فى دعم هذا الاتجاه الجديد فى العمل ، وذلك عن طريق زيادة المســـاعدات الفردية واعادة صياغتها أولا ، وعن طريق محاولة وضع نظام للعون المتعدد المصادر ، بالاشتراك مع جميع البلاد الغربية ثانيا ٠

وقد شرح الرئيس كنيدى هذا الخط الامريكى الجـديد فى العمل بصورة مفصلة فى الرسالة التى بعث بهـــا الى الكونجرس الامريكى فى الثانى والعشرين من مارس عام ١٩٦١ والتى قال فيها : « ســـيكون انهيار هذه الدول الحرة والاقل تقدما من الناحية الاقتصادية مفجعا بل وكارثة لأمننا القومى ٠٠٠ وقد أتيحت الفرصة التاريخية فى ستينات هذا القرن ، لتقديم عون اقتصادى ضخم من الدول الصناعية الحرة ، لنقل أكثر من نصف سكان البلاد المتخلفة الى مرحلة الاكتفاء الاقتصادى الذاتى» ٠

وراح الرئيس كنيدى بعد سرد السجل الامريكى فى التعاون وتقديم المساعدات ، يقوم النتائج تقويما نقديا ٠ وأشار بصـــورة خاصة الى ان المعونة الامريكية لم تكن كافية ، بسبب تعدد البرامج والمنظمات التى تعمل فى هذا القطاع ٠ لكن عوننـــا كان « مجزءا ، وبطيئا ومتخلفـــا ومتميزا بالبيروقراطية ، بينما توزعت الادارة التى تتولى تصريفه على جهاز عشوائى وغير معقول ، يضم على الاقل أربع وزارات وعددا لا يحصى من الوكالات» ٠ وأضاف الرئيس كنيدى ان الاجراءات التشريعية والعمليات الادارية التى تستند اليها برامج المساعدة ، كانت تعتمد فى غالبيتها على أساليب باتت الآن « منسوخة وغير مستقرة ، وغير مرنة » ٠

ويذكر النقيب مزيود (الكبتن) في مقارنته بين الاساليب الروسية والامريكية ثلاثة أوجه ضعف في النظام الامريكي ، أولها اشتراط الحصول على موافقة الكونجرس وثانيها العدد الزائد من الهيئات التي توزع العون وثالثها صرامة الشروط المالية ويمضي الكاتب قـائلا : « ويستطيع الرأي العام والمصالح المستثمرة في أمريكا خلافا للاتحـاد السوفياتي ، التأثير عن طريق الكونجرس على تحديد حجم المخصصات التي تقترحها الحكومة للمساعدات الخارجية وتوزيعها ، والتقليل منهـا وخفضها ، وتفضيل بعض الدول التي تتلقاها على غيرها ، لافضلية موقعها على لوحة الشطرنج السياسية أو تفضيل بعض قطاعات الاقتصاد على غيرها نظرا لانها أكثر نفعا لهذه المصالح • يضاف الى هذا ان هنـاك عددا كبيرا من الهيئات التي تتولى الاشراف على موضوع المسـاعدات • فادارة التعاون الدولي ، هي التي تشرف على برامج الامن المتبادل ، وهذه الادارة مقسمة بدورها الى عدد من الادارات الفرعية كصندوق قروض التنمية والصندوق الخاص • أما وزارة الزراعة فتشرف على مشروع التصرف في الفائض من المحصولات الزراعية • وأخيرا هنـاك عدد من الهيئات المالية ، بعضها أمريكي ، والبعض الآخر تحت سيطرة أمريكا ، وكلها تتعامل بمشاريع المساعدات الخارجية كبنك الاستيراد والتصدير الذي أنشيء في عام ١٩٣٤، والبنك الدولي للتنمية والتعمير الذي انشيء في عام ١٩٤٥ •

أما تنظيم المساعدات السوفياتية فيأخذ شكلا أكثر بساطة • فهناك هيئة واحدة تتولى تقديم هذه المساعدات ، وهي مرتبطة مبـاشرة بمكتب رئيس الوزراء • وتكون عمليـات المسـاعدة أكثر سرعة ، اذ ان الروس يولون عنصر البروز في عملياتهم أهمية أكبر (١) •

وقد عرض الرئيس كنيدي جميع هذه الحقـائق بصورة قوية ، واقترح على الكونجرس ، اقامة ادارة مركزية واحدة للمساعدات الخارجية، يكون رئيسها مسئولا مباشرة أمام وزير الخارجية • وراح بعد ذلك يعالج موضوع الفلسفة العملية للمساعدات وطبيعتها وأهدافها ، وقال ان الهدف الرئيسي منها يجب أن يكون دعم مشاريع التنمية الاقتصادية القومية •

---

(١) نحن نختلف مع المؤلف في قوله هـذا ، اذ ليس أقـدر من الامريكيين على الدعاية للمساعدات التي يقدمونها الى البلاد التي تتلقاها منهم • وكثيرا ما قيل حول برامج النقطة الرابعة ، ان الامريكيين ينفقون مئات الالوف من الدولارات على الدعاية لبرنامج مساعدة لا يكلفهم أكثر من بضعة ألوف •

(المعرب)

وكانت المعونات فى الماضى تتخذ غالبا شكل قروض قصيرة الاجل ، لتمويل عمليات فردية . وهاجم الرئيس الامريكى هذا المفهوم وقال : « يتحتم على الدول النامية أن تحدد لنفسهـــا أهدافا معقولة ، وأن ترتكز هذه الاهداف على برامج موزونة لتحقيق تنميتها الاقتصـــادية والاجتماعية والتعليمية » . ومن المهم أيضا ألا تستخدم المعونات ، كما كانت تستخدم فى الماضى لزيادة الاثرياء ثراء على ثرائهم ، مما يؤدى الى توسيع الهوة بين الطبقة ذات الامتياز وبين طبقة المحرومين . واذا أردنا ضمان الاستقرار السياسى فى الدول الحديثة المستقلة ، فمن الضرورى أن يغدو التقدم نافعا للشعب كله ، لا لمجرد قطاع صغير منه . وينطوى هذا المفهوم الجديد ، كمـــا ذكر الرئيس كنيدى على منح القروض الطويلة الاجل . فلا يمكن تحقيق برامج التنمية الاقتصادية بقروض قصيرة الاجل . وأشار الرئيس الامريكى الى ضرورة تخفيض معدلات الفائدة على القروض ، أو اعفائها كلية من الفائدة . وهو ما يمارسه الروس فى الغالب فى مساعداتهم ثم قال : «وقد مكنت الالتزامات الطويلة المدى الاتحاد السوفياتى من استخدام برامج المساعدة ، فى جعل الدول النـامية معتمدة على العون الروسى من الناحية الاقتصادية ، مما يؤمن التقدم فى تحقيق أهداف الشيوعية الدولية » .

ومن الواضح ان وقف انتشار الشيوعية يؤلف احد اهـداف المعونة الامريكية . ولكن الرئيس الامريكى سارع الى القول ، بان الهدف الرئيسى لبرامج المعونة الامريكية الخارجية يجب ان لا يكون سلبيا أى فى مكافحة الشيوعية . واضاف قائلا : « على هـــذه البرامج ان تعرض عرضا تاريخيا على أن النمو الاقتصادى والديمقراطية السياسية يمكن أن يسيرا فى القرن العشرين جنبا الى جنب ، كما ســارا معا فى القرن التاسع عشر . » وكان هذا الرأى من النظريات المحببة لدى الرئيس كنيدى اذ راح يفصله فى كتابه « سوقية السلام » . فقد استند العون الامريكى الذى قدم الى اليابان اولا ، والى الهند فيما بعد ، والذى كان على نطاق واسع ، الى الرأى القائل ، بأن فى وسع أية بلاد أن تنتقل من مرحلة التخلف ، الى مستوى رفيع من الازدهار الاقتصـــادى ، دون الحاجة الى استخدام الاساليب الجماعية المفضلة فى المناطق التى تسودها الشيوعية الدولية . ولاثبات هذه الحقيقة رأى الرئيس كنيدى وجوب تسمية السنوات العشر القادمة ، بحقبة التنمية . واضاف ان هـذا العبء يقع على عاتق الولايات المتحدة بوصفها قائدة « العالم الحر » فى العالم ، وان كان يتطلب عملا مشتركا من كافة البلاد الصناعية فى العالم

الغربى وأصدقائه . ومضى الرئيس يقول ... « علينا ان نوحد الدول الصناعيه الحرة ، فى عمل مشترك لمساعدة الدول المتخلفة فى شق طريقها . ويجب ان يكون هذا العون متعدد المصادر بقدر الامكان ، وان تتعهد به الدول الغربية ، طالما ان الدول الحديثة كلها تتعرض وبدون استثناء لضغط شيوعى » .

وهكذا تظهر امامنا صورة المفهوم الامريكى الجديد لمعونة البلاد المتخلفة • وهو يستند الى الفكرة القائلة بأن المعونة ليست مجرد عمل ادبى يفرضه الخلق ، بل هى ايضا وقبل ذلك ، شكل من اشكال العمل السياسى ، يهدف الى الدفاع عن العالم الحر ، وحصونه ونفوذه . وسيكشف المستقبل عما اذا كانت « حقبة التنمية » هذه التى أشار اليها الرئيس كينيدى ، ستكون قادرة على كبح انتشار الشيوعية ، التى يتحتم علينا الان ان ننتقل الى البحث فى اساليب تسللها الى افريقيا السوداء .

تمثل المشكلة صورة مختلفة للبلاد الشيوعية • فقد انقضى عهد طويل ، لم يكن ثمة فيه أى اتصال مباشر بين افريقيا والعالم الشيوعى ، اذ كانت الاراضى الافريقية وقفا على الدول الاستعمارية وحدها • يضاف الى هذا ان الاتحاد السوفياتى كان قد كرس محاولاته الاولية للقارة الاسيوية • وقد ذكر بوريشكيفيش فى مقال نشره فى مجلة الاخبار العسكرية » فى عددها الصادر فى ابريل عام ١٩٦٠ ان « الغزو العقائدى للقارة الافريقية لم يظهر الا مؤخرا بين قائمة الاهداف عند قادة الشيوعية العالمية » لكن ما حققته البلاد الشيوعية من تقدم فى أفريقيا السوداء فى غضون بضع سنوات ، أمر يثير الدهشة • وبالرغم من انها لم تقتلع الغرب نهائيا من جذوره لتحل محله ، الا انها حققت مكاسب ضخمة • ويرى كاتب هذا المقال ان « الجهود التى بذلتها الدول الشيوعية فى غضون اربعة وعشرين شهرا ، قد اثمرت نتائج ملحوظة ، تؤلف بالرغم من انها لم تترك اثرا عمليا فى بعض المجالات • خطرا محتملا يستطيع ان يقضى وبسرعة على كل ما للغرب من مراكز فى هذه المناطق » • وقد وجهت الى الغرب فى الواقع تحذيرات كثيرة من هذا النوع فى غضون السنوات القليلة الماضية فقد كتب فيليب شنايدر فى مقال نشرته « المجلةالعسكرية العامة » فى عددها الصادر فى ديسمبر عام ١٩٦١ • تحت عنوان « رأس الرمح الشيوعى فى البلاد المتخلفة » يقول ... « هناك حقيقة مهمة تميزت بها الحقبة التى تلت الحرب • وانقضت دون ان يلحظها الكثيرون ، وهى

الصلة بين الوغى المتيقظ « للتخلف » وخطط الهدم التى أعدتها موسكو وبكين بالاشتراك ، على أمل احتلال جزء من العالم الثالث تحت شعار مايسمى بالمساعدة الفنيه » • وهناك مقال طريف آخر ، فى هذا الصدد كتبه المستر بى • أى • ايدينبرج ، السكرتير العام للمعهد الافريقى فى ليدن ، تحت عنوان « روسيا السوفياتية مهتمة بأفريقيا » ونشره فى المجلة القانونية والسياسية لما وراء البحار واصدر الاستاذ الزنجى الامريكى مردخاى جونسون رئيس جامعه هوارد في واشنطن ، بمناسبه الذكرى السنوية العاشرة لقيام حلف الاطلسى تحذيرا الى العالم الغربى قال فيه : « يحقق الشيوعيون انتصارات سريعة فى الحرب الباردة ، وذلك بسبب مواقف الغرب من البلاد النامية ، وهى مواقف صارخة فى تعارضها مع المسيحية ، ومفتقرة الى التواضع اللازم » • وقد هزت آراء هذا الاستاذ الامريكى ذى الاصل الافريقى • والملتزم تجاه الغرب من ناحية ، والمهتم بمستقبل افريقيا من الناحية الأخرى ، أوصال سامعية • وقد بنى الحجج التى أوردها على البينات التالية • اولى هذه البينات ان المساعدات المالية التى يقدمها الغرب الى الدول الافريقية غير كافية • واضاف انها حتى لو ظهرت بمظهر الكفاية ، فانها لاتؤمن الحل للمشكلة ، ثم قال : « وقد عانت البلاد المتخلفة الكثير من الآلام على ايدى بعض الدول الممثلة فى هذا المؤتمر » • وهى تنظر اليها نظرات تنطوى على الكثير من الشك وعدم الثقة • ولذا فهناك مشكلة علاقات يجب حلها ، وهناك ثقة يجب ان تعود، وهذا ليس بالأمر السهل • وقد يكون من الخطأ البالغ الظن بأن فى وسع الغرب ان يحافظ على مراكزه فى افريقيا عن طريق المعونة المالية • أو عن طريق القوة العسكرية إذا حزب الأمر • وانتهى الأستاذ الزنجى قائلا : « ومهما كان عدد المدافع التى قد ننتجها ، فاننا نتابع السير فى طريقنا الى مقبرتنا ، والى نفس القبر الذى حفرناه بأيدينا » •

وقد حفزت هذه الانذارات التى نعجز عن سردها كلها الغرب على دراسة مشكلة التسلل الشيوعى الى افريقيا دراسة دقيقة •

واتجه الاهتمام الى اسباب هذا التسلل واساليبه واثاره • ويحتل العنصر السياسى العامل الأول بين هذه الاسباب • وقد سبق لنا ان قلنا انه كلما ازدادت العقبات فى طريق تصفية الاستعمار ، اشتد اقبال الدول الافريقية على نشدان المعونة الشيوعية • أما السبب الثانى فنفسى • فهناك دعايات مؤثرة ومتزايدة ، تضع الدول الشيوعية فى مصاف المعسكر

التقــدمي ، والدول غير الشــيوعية فى مصــاف الرجعيين والمحافظين • وسندرس النطاق الذى تسير فيه هذه الحملة النفسية التى توجهها البلاد الشيوعية لتقوية هذا الرأى بين جماهير الافريقيين • وهناك اخيرا سبب ثالث وهو اقتصادى الطابع • فهناك بعض الناس فى افريقيا وهم يعتقدون ان التقدم الاقتصادى لا يمكن ان يتحقق الا باساليب ونظم يمجها الغرب ويعزف عنها • وأعود الآن الى اقتباس بعض العبارات من المقال الغفل من التوقيع عن مؤتمر بلجراد ، والذى تحدثنا عنه واقتبسنا بعض فقراته فى مكان سابق ••

« تستهوى الماركسية الزعماء الافريقيين الى حد كبير • ويعود معظم هذا الاستهواء الى أساليبها فى الحــكم لا الى فلسفتها • وكانت الماركسية تؤلف قبل الاســتقلال ، وسيلة نافعة لتحليل الاوضاع الاستعمارية واستنكارها ، معادلة بين الشعوب المستعمرة والطبقات البروليتارية •• أما اليوم ، وقد حان وقت تنظيم الحــكم ، وتطوير الاقتصــــاد ، فان النظام السوفياتى يتفوق على غيره فى اجتذاب الزعماء الافريقيين ، لانه يمكن الفئات الحاكمة من البقاء فى الحكم عن طريق النظام البوليسي والمذهبية التى يمكن نشرها بسهولة بين الجماهير »(١)

وهناك فى الواقع الكثير من اوجه الشبه بين المشاكل التى واجهت الاتحاد السوفياتى والصــين بعد نجــاح ثورتيهما وبين تلك التى تواجه افريقيا الآن • وقد ارتبط قيام النظام الجمــــاعى فى البلدين الشيوعيين الكبيرين ، بصعوبة حل جميع المشاكل المرتبطة بالتعصير الاقتصادى • وأدت المتاعب التى واجهتها البلدان الى قيام ديكتاتورية الحزب الواحد • ويبدو ان فترة ما بعد الاستقلال فى الدول الافريقية تعرض نفس المشاكل والمتاعب التى عرضتها فترة ما بعد الثورة فى كل من روسيا والصين • وهذا على أى حال ، هو مايحاول القادة الشيوعيون اقناع القادة الافريقيين به ، لاقناعهم باتباع نفس الاساليب ، وتحقيق التقارب بينهم • ولايكتفى الروس والصينيون بأن يمثلوا دور النمــوذج لافريقيا ، بل ويخوضون غمرة منافسة نشطة كل النشاط مع الغرب • ترى ما هى الاساليب التى يتبعونها ؟

سبق لنا أن قلنا ان القــارة الافريقيــة أخذت تحتل بعد المؤتمــر

---

(١) مجلة الدفاع الوطنى ــ عدد نوفمبر ١٩٦١ • ص ١٨١٥ •

العشرين للحزب الشيوعى السوفياتى ، مكانا بارزا فى الخطة الشيوعية ، ومن الطريف فى هذا الصدد ، ان نرى كيف وضع الاتحاد السوفياتى خطة دراسية شاملة للمشاكل الافريقية وكيف طبقها ، وما هى الفائدة التى حققها من نتائج هذه الدراسات٠ فلم يكن هناك فى الاتحاد السوفياتى قبل المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى أى برنامج خاص معد للدراسات الافريقية ، ولم يكن ثمة تنظيم يعالج المشاكل الافريقية بصورة خاصة ٠ وكان معهد الدراسات الشرقية ، يعالج القضايا الافريقية كقضايا جانبية٠ واتخذ فى المؤتمر العشرين قرار بوضع خطة خمسية لتنسيق الدراسات الافريقية وتطويرها ٠ وكان هدف هذه الخطة ، كما اعلن القادة الروس « مساعدة شعوب افريقيا فى نضالها ضد الاستعمار » ٠ وكانت هذه هى العبارات التى استخدمها بوتيخين ، نائب مدير معهد علم الاجناس البشرية فى تلك الايام ٠ وقد دخلت الدراسات الافريقية الآن الى الميدان السياسى ، كجزء من النضال ضد الامبريالية والاستعمار ٠ وجاء فى العدد السادس لعام ١٩٥٧ من « مجلة الدراسات الشرقية » ما نصه ٠٠ « ان الطبيعة الرئيسية المميزة لهذه الدراسات ، هى تشديد النضال ضد الاستعمار ، الذى يتخذ صورة النقد العنيف للامبريالية وللعنصرية التى تعتمد على أسس علمية ٠٠ » ٠ ولم يمض عامان حتى شهد عام ١٩٥٩ ، قيام معهد للدراسات الافريقية ، عهد برئاسته الى بوتيخين ، ونقلت اليه جميع الدراسات الافريقية التى كان يتولاها معهد الدراسات الشرقية ، وسرعان ما توالى ظهور الكتب المهمة عن افريقيا تحت اشراف المعهد الافريقى ٠ فقد ظهرت دراسة عن تاريخ الشعوب الافريقية وجغرافيتها البشرية ، ترتكز على النظريات الماركسية ـ اللينينية ٠ ولم تمض فترة قصيرة حتى ظهرت دراسة اخرى بعنوان « ندوة عن الجغرافيا البشرية الافريقية » ٠ وقد بانت فيها دلائل جديدة على الجهد الذى يبذل لمعالجة الحقائق الفعلية فى افريقيا بدلا من التعلق بالآراء النظرية والعقائدية ٠ وكان بوتيخين نفسه قد جال كثيرا فى ارجاء افريقيا ، ونشر فى عام ١٩٥٦ دراسة عن « الوضع السياسى فى البلاد الافريقية » ٠ وكان هذا المؤلف هو الذى طلع أول مرة بالنظرية التى تبناها المؤتمر العشرون والتى تقول ان الطبقة البورجوازية قد تلعب دورا فى تحرير الشعوب المستعمرة٠ ونشر بوتيخين نفسه فى عام ١٩٥٨ مقالا بعنوان « غانا المتحررة » ٠ وراح يقول فى مقال آخر نشره بعد مؤتمر الشعوب الافريقية الذى عقد فى اكرا فى شهر ديسمبر من عام ١٩٥٨ ، واسماه « افريقيا تنضو عن نفسها اغلال الاستعمار » ، ان الدعوة الى الجامعة الافريقية ، تنطوى على

اشـياء اكثر من تلك التى تتعارض مع النظرة السـوفياتية الى العالم ٠ واضاف ان على الاساليب السوفياتية ان تتكيف مع الفكرة القائلة بدور البورجوازية ومع الوحدة الافريقيـة ، طالما ان هـدفها الاول هو تحطيم الامبراطوريات الاستعمارية ٠

ويحاول الاتحاد السوفياتى جنبا الى جنب مع هذا الهجوم العقائدى، الضخم ان يقيم علاقاته مع الدول الحديثة العهد بالاستقلال فى افريقيا ٠ وراح يظهر بمظهر بارز فى مؤتمر التضامن الافريقى الآسيوى الذى عقد فى القاهرة فى ديسـمبر من عام ١٩٥٧ ٠ وراح الممثل السـوفياتى ، البروفيسور ارزومونيان ، الاسـتاذ فى جامعـة موسـكو ومدير معهـد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية يقول :

« انقلوا الينا ماتطلبونه ، وسيكون فى امكاننا ان نزودكم بكل ما تحتاجون اليه من عون سواء اكان فى شكل قروض ام مساعدات فنية أم أى شكل آخر ٠ ونحن لانطلب اية امتيازات مقابل هذا العون ، ولا فوائد ، ولا اشـتراك فى الادارة أو ميزات خاصة او مواد اولية ٠ ونحن لا نطلب منكم ان تنضموا الى أى نظام سياسى أو عسكرى معين او ان تبدلوا حكومتكم ، او تغيروا سياساتكم الداخلية والخارجية » ٠

أحقا انه طراز من المساعدات يخلو من أى غرض ويتميز بالطابع الانسانى ، ولا علاقة له بالمنافسة المعروفة بين الشرق أو الغرب ، او صلة بالحرب البـاردة بينهما ! وقد سبق لنـا ان بينـا ان ليست هنـاك اية مساعدات ثنائية لا تخفى فى طياتها بعض الحوافز السياسية ٠ والمهم ألا نحسر النقاب عن هـذا الحافز ، وهذا ما افلح فيه الممثل السـوفياتى ، وسرعان ما شهد العام المقبل قيام اللجنة السوفياتية للتضامن مع الشعوب الافريقية والآسيوية ٠

وليس ثمة من ريب فى ان المعونات المالية والفنية هى الادوات التى تستخدمها دول الكتلة الشرقية للتسلل الى العـالم الافريقى ٠ وهنـاك أدوات أخرى سنتحدث عنها فيما بعد ، ولكن الروس ، يعتبرون ، وهم على حق فى اعتبارهم ، ان العلاقات التجارية ، والتعاون الاقتصادى هما افضل الاسلحة المتوافرة فى مستودعاتهم العقائدية ٠

وكتب بوزريشنكيفيتش سلسلة من المقـالات فى هذا الموضـوع فى مجلة الدفاع الوطنى ، العدد الخامس ، فى مايو ويونيو ويولية لعام ١٩٦١٠

وفى مجلة الاخبار العسكرية فى عدد أبريل من عام ١٩٦٠ ۰ وقام فيليب شنايدر ايضا بدرس هذا الموضوع ۰ وذكر فى المقال الذى كتبه تحت عنوان « رأس الرمح الشيوعى فى البلاد المتخلفة » ، والذى اشرنا اليه آنفا ، ان « القادة السوفيات يدركون ان فى امكانهم استخدام العلاقات التجارية أو المساعدة الفنية كوسيلة للتخفيف من بعض الحزازات المذهبية أو السياسية ۰ وهم يدركون ايضا ، ان العلاقات التجارية ، ستؤدى على المدى الطويل الى تحسين العلاقات الدبلوماتية » ۰ وهكذا فان أساليبهم تبدأ أول ما تبدأ بخلق شبكة تجارية ، وعقد اتفاقات اقتصادية ، حيثما يكون ذلك ممكنا ، وكانت البلاد الاولى من افريقيا السوداء التى اقامت علاقات اقتصادية مع روسيا ، هى غينيا وغانا ومالى ۰

وبذل الاتحاد السوفياتى جهودا ضخمة فى السنوات القليلة الاخيرة، فى موضوع المساعدات المالية ۰ ولا ريب فى ان هذه المعونات اقل بكثير من تلك التى قدمتها الولايات المتحدة الى البلاد النامية ۰وكان مجموع المعونات التى قدمتها الولايات المتحدة للدول النامية فى مطلع عام ١٩٥٩ ، نحوا من ٢٦ الف مليون دولار ، بينما لم تتجاوز المساعدات السوفياتية ٢٤٠٠ مليون دولار ، أى أقل من عشر المساعدات الامريكية ۰ وبلغ الرقم الامريكى بعد عامين أى فى مطلع عام ١٩٦١ ، ثلاثين الف مليون من الدولارات بينما بلغ الرقم السوفياتى خمسة آلاف مليون۰ يضاف الى هذا ان عدد البلاد التى تتلقى المعونات الامريكية اكثر من عدد تلك التى تتلقى المعونات السوفياتية ، فهناك ٦٦ بلدا ناميا يتلقى العون الامريكى ، بينما تتلقى ٢٤ دولة نامية فقط العون السوفياتى ۰ ولكن علينا ألا ننسى هنا ، الحقيقة الواقعة وهى ان الاتحاد السوفياتى حديث عهد فى هذا السباق ، اذ كان عليه اولا وبعد الحرب الثانية ، ان يعيد بناء اقتصاده القومى الذى عانى الكثير من التهديم اثناء الحرب ۰ ومع ذلك فان الروس جد بارعين فى ايجاد رأس مال نفسى ضخم من تلك المساعدات التى يقدمونها الى البلاد النامية ۰

فالشروط المالية التى يقوم العون الامريكى على اساسها ، تشبه من الناحية الأولى ، والى حد كبير شروط الاسواق المالية الخاصة ، أى بمعدلات فائدة تتردد بين ٣٫٥ و ٧ فى المائة ۰ أما الاتحاد السوفياتى فيقدم قروضه بمعدلات فائدة جد خفيضة يصفها بعضهم بأنها « معدلات سياسية » اذ تتردد بين ٢ و٢٫٥ في المائة ۰ ولكن سبق لنا ان رأينا عندما عرضنا رسالة الرئيس الراحل كنيدى ، ان الولايات المتحدة تعيد

النظر الآن فى جهودها وأساليبها المتعلقة بهذا الموضوع • ويجب ان نلاحظ هنا ان برامج المعونات الإمريكية والسوفياتية تختلف فى اهدافها• فمعظم المعونات الامريكية تقدم عادة لانتاج السلع الاستهلاكية ، بينما توجه المعونات السوفياتية وبصورة منظمة الى اقامة الصناعات الثقيلة التى تملكها الدولة • يضاف الى هذا ان الروس يشجعون الاساليب الاشتراكية فى الوقت الذى يشجع فيه الامريكيون المشروعات الحرة • ويستغل الروس هذه الحقيقة غاية الاستغلال ، مدركين ما تخلقه الاشتراكية من تجاوب ايجابى فى عدد من الدول الحديثة • ويحاول الاتحاد السوفياتى اقناع هذه الدول بفاعلية اساليبها وكفايتها ، عن طريق ابراز السرعة التى تحققت فيها تنميتها ، وذلك كنتيجة لاعطاء الاولوية لانتاج السلع الانتاجية •

واخيرا ، كثيرا ما يعمل الاتحاد السوفياتى عن طريق وسيط ، عندما تتطلب الاوضاع السياسية ، ان يظل مختفيا من الصورة • وهو يلجأ فى هذه الحالة الى استخدام المانيا الشرقية او تشيكوسلوفاكيا ، أو فى حالات قليلة بولنده والمجر ، اذ ان الاخيرتين لا تعتبران موثوقتين تمام الوثوق من وجهة النظر السوفياتية المتزمتة •

ويتضح لنا من كل هذا ان الاتحاد السوفياتى بارع كل البراعة فى اختيار اساليبه • وقد لا تكون المساعدات التى يقدمها الى الدول النامية ، كافية من ناحية حجمها ، اذا ما قورنت بالمساعدات الامريكية ، فى الوقت الحاضر على الاقل ، ولكن هذا النقص يختفى امام الدعاية النشيطة ، والعمل على الجبهة النفسية • وبالرغم من ان القادة الروس يؤكدون ان لا اهداف خاصة وراء مساعداتهم ، الا ان مما تجدر ملاحظته انها تقدم فى افريقيا الى المناطق التى تعتبر شديدة الحساسية ، والتى تؤلف كما سبق لنا ان قلنا ، الحلقات الضعيفة فى السلسلة الاستعمارية ولنضرب مثلا بغينيا التى تلقت حتى الآن اكثر من ١٤٠ مليون روبل • ومع ذلك فان الروس ، لا يضنون بالمساعدة على بعض الدول غير الشيوعية ، ولا سيما اذا كانت الولايات المتحدة تبدى اهتماما زائدا بها • وتقول الارقام التى أوردها شنايدر ان المساعدات السوفياتية تغطى خمسة عشر فى المائة من موازنة النفقات فى الهند ، وان القروض السوفياتية تغطى نصف الاعتمادات المخصصة لمشاريع التنمية فى الجمهورية العربية المتحدة (١) • ولكن هذين البلدين لايقعان ضمن اطار المناطق التى نتحدث عنها فى هذه الدراسة •

---

(١) اعتقد ان هذه الارقام مبالغ فيها كل المبالغة اذ ان الموازنة الانتاجية فى الخطة تبلغ =

وتظهر هذه الحقائق التي أوردتها كيف ان الاتحاد السوفياتي قد استخدم وسيلة المعونات الفنية والعلاقات التجارية في الشروع في حرب عقائدية ايجابية في افريقيا السوداء • وقد غدا الاتحاد السوفياتي اقل فطانة حتى في الميدان العقائدي • وقد لاحظ المراقبون الخبراء كيف كانت الدعايات السوفياتية الموجهة في الايام الأولى الى الشعوب الافريقيـة ، تتجنب أي حديث عن القضايا العقائدية وتحصر جهودها في اطراء السلام، والحملة على الاستعمار والامبريالية ، وتأكيد حق الافريقيين في الاستقلال، ولكن أولى علائم المواقف المذهبية بدأت في الظهور عام ١٩٥٩ ، اذ شرعت اذاعة موسكو في التحدث الى الافريقيين عن حياة لينين وعن المقارنة بين الاشتراكية والرأسمالية ، وفي نقل خطب خروشوف ، والخطة السوفياتية لنزع السلاح وهلم جرا • واعدت المؤتمرات الدولية للشباب ، وللنقابيين وللشخصيات الادبية والفنية البارزة من البلاد الافريقية ، وهي مجالات اعتبرها الروس ، صالحة كل الصلاح لنشر افكارهم •

ويظهر هذا العرض القصير لاوجه النشاط السوفياتية في افريقيا السوداء ، كيف اصبحت الكتلتان الدوليتان تتنافسـان في افريقيـا ، وكيف ان الاتحاد السوفياتي ، بات مصمما على السير خطى جديدة في حملته • ويعتقد كثيرون من الغـربيين ان التطور الاخير لا يؤلف خطرا جديا ، ويكتفون بمقارنة ارقام المعونات التي تقدمها الكتلتان ، ثم يحسون بكثير من الارتياح • وهم ينسون ان المعونات ليست كل شيء • يضاف الى هذا ان من المتوقع حتى في مجال المعونات ان يضاعف الاتحاد السوفياتي مساعداته الى البلاد الافريقية في السنوات القادمة مضاعفة كبيرة • لكن المعونات وحدها لا تشرح ما حققه الاتحاد السوفياتي من تقدم في افريقيا السوداء • ونحن ننقل هنا ما ذكره فيليب شنايدر من ايضاح للاسباب الخفية للتقدم السوفياتي في افريقيا اذ قال

« من الخطأ البـالغ ان يتوهم البعض ان المعونات التي نقدمها ، وفي الشكل الذي تقـدم فيه ، ترياق فعال لوقف استشراء السرطان الماركسي • فليس صحيحـا على الاطلاق ان سخاءنا سيؤدي الى الحيلولة دون انتشار الشيوعية • وليس صحيحا ما يعتقده بعض الامريكيين من ان بناء المدارس وحدها

= في حدود (١٦٤٣) مليون جنيه ، لا يخص القروض والمعونات الخارجية منها أكثر من (٢٦٤) مليونا وهي نسبة لا تزيد على ١٢ في المائة •

(المعرب)

والمستشفيات ، واقامة السكك الحديدية ، وتوزيع اللحوم المعلبة والكوكاكولا ، واللبن المجفف على الشعوب المحرومة يكفى لمواجهة النفوذ الشيوعى • وتقوم الولايات المتحدة بتوزيع المال ، لان الشعب الامريكى شعب كريم (١) • أما الروس فيؤثرون توزيع الصحف والكتب ، واجهزة الارسال الاذاعية • ويشيد الامريكيون المصانع ، ولكن سرعان ما يملؤها الروس بالنقابيين المخلصين لمبادئهم » •

ويحس كثيرون من الغربيين بالحاجة الى العمل الفعال المثمر • ويزداد احساسهم بهذه الحاجة الى العمل ، نظرا لظهور شريك قوى للاتحاد السوفياتى فى مجال الغزو العقائدى فى افريقيا ، وهو الصين الشعبية•

وكثيرا ما يتساءل البعض عما اذا كان الاتحاد السوفياتى والصين يعملان متعاونين وبانسجام ، أو متنافسين فى افريقيا • وهناك آراء متعددة فى هذا الموضوع• وكتب بيير الكزاندر فى مقال نشره تحت عنوان « افريقيا والاسطورة الصينية » (٢) يقول : ان الصينيين ينافسون الروس فى مجالات فرض النفوذ على افريقيا • اما شنايدر ، فيرى من الناحية الاخرى ان التسلل السوفياتى والصينى الى افريقيا ، وان حمل طابع التنافس ، الا انه يمثل جانبين فى صورة واحدة ، ولخطة واحدة ، يتم تنسيقها ، وتوحيدها بصورة فعالة » (٣) •

وتفقد هذه المشكلة أهميتها عندما ننظر اليها ضمن الاطار العام والشامل للحرب الباردة والصراع بين الكتلتين • والنقطة المهمة هى تعيير ما حققته الشيوعية من تقدم بوجه عام ، والمقارنة بين الحملتين اللتين تشنانهما الكتلتان المتنافستان • واذا ما نظرنا الى هذه القضية من هذه

---

(١) صورة مشوهة جديدة عن التنافس بين الشرق والغرب ، ينقلها المؤلف عن شنايدر هذا • فالمعونات الامريكية ليست وليدة كرم أو سخاء ، وانما هى وليدة رغبة فى محاربة الشيوعية وانتشارها فى العالم ، ووليدة رغبة فى الابقاء على الدول الحديثة دائرة فى الفلك الغربى الذى تسيطر عليه الولايات المتحدة ، لتنفذ فيها أهدافها الامبريالية الجديدة •

(٢) مجلة الدفاع الوطنى ــ عدد نوفمبر ١٩٦١ •

(٣) المجلة العسكرية العامة ــ عدد يناير ١٩٦٢ • ويبدو ان المؤلف كتب ما كتبه ، قبل اتضاح الخلافات العقائدية الواسعة النطاق بين الحزبين الشيوعيين السوفياتى والصينى• وقد تحولت هذه الخلافات الى صراع مكشوف بين البلدين ••

(المعرب)

الزاوية ، لم يبق لدينا شك فى ان اى تقدم تحققه الصين الشيوعية ، ليس الا خطوة الى الامام يحققها العالم الشيوعى كله • لكن هناك على أى حال ، بعض الفروق فى الخطوط الدعائية التى تسير عليها كل من موسكو وبكين •

يؤكد الصينيون الحقيقة الواقعة ، وهى انهم من الشعوب الملونة ، وهم يأملون عن طريق هذا التأكيد ، فى استثارة التجاوب العميق فى افكار الافريقيين• وهم يؤكدون ايضا الحقيقة الواقعة وهى ان بلادهم كانت متخلفة ، وانها حققت تقدما ضخما عن طريق الاساليب الشيوعية • وهم اخيرا يركزون على تضامن « العالم الثالث » ويؤكدون ان قرارات باندونج تمثل ميثاقا خلقيا وسياسيا يجب ان يكون المعيار الذى تقيس به جميع بلاد « العالم الثالث » التى تنتمى اليها الصين أعمالها •

وعلينا عندما ندرس اثر الصين الشيوعية فى افريقيا ان نعى تمام الوعى ، الحقيقة السياسية المهمة الناشئة عن وجود صينيين لا صين واحدة (١) • فهناك حرب لا هوادة فيها بين بكين وفورموزه ، والصراع فيها يتجسد فى مشكلة قبول بكين عضوا فى الأمم المتحدة ، بعد طرد فرموزة اخيرا منها • واخيرا ، هناك وراء هذه المشكلة العاجلة الملحة ، حقيقة اخرى ، وهى ان افريقيا قارة لا تكاثف للسكان فيها ، اذ لا تضم القارة كلها اكثر من ١٩٠ مليونا من الناس ، وهو رقم يبدو ضئيلا ، اذا ما قورن بالستمائة مليون من سكان الصين (٢) • ومن هنا ينبع الأمل الصينى فى احتمال استخدام افريقيا لايواء الفائض من سكان الصين (٣) وهناك فى الوقت الحاضر ، عدد كبير من الآسيويين فى شرق افريقيا ، وهم ينتشرون فى المنطقة الواقعة بين رأس الرجاء الصالح والصومال • اذن كيف سيلعب الصينيون ورقتهم ؟

---

(١) نحن لا نقر المؤلف على وجود صينين • فهناك صين واحدة تمثل الشعب الصينى • أما فورموزة ، فهى جزيرة اتخذ منها الامريكيون وعملاؤهم قاعدة ، فى الشرق الاقصى ، ليحققوا عن طريقها أهدافهم الاستعمارية فى المنطقة ، وليحاولوا عرقلة سير الصين فى طريق التقدم •

(٢) يربو عدد سكان الصين على السبعمائة مليون لا ستمائة مليون •

(٣) لم نسمع بهذه الرغبة من جانب الصين من قبل • وليست ثمة اية دلائل تشير الى وجود هجرة صينية الى افريقيا • أما الآسيويون الذى يشير اليهم المؤلف هنا ، فجلهم من الهنود •

(المعرب)

ويعرض الصينيون فى المجال السياسى توسيع تمثيلهم الدبلوماتى مع الشعوب الافريقية ، وكانت غينيا اولى الدول المستقلة فى افريقيا السوداء التى اقامت علاقات دبلوماتية مع بكين فى عام ١٩٦٠ . وسرعان ما حذت غانا حذوها ، لتلحق بها مالى بعد انشاء الاتحاد ، فنيجيريا ، فدول افريقية اخرى ، وقد أدخل الصينيون ما يسمى « بدبلوماتية الشعب » التى تنطوى على تهيئة الاجتماعات للنقابات والجامعات والاحزاب السياسية فى بلاد « العالم الثالث » مع قادتها ، للتأثير على الرأى العام فى هذه البلاد . وترافق هذه الحملة الدبلوماتية اقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية . فقد وقع الرئيس الغينى سيكوتورى فى الرابع عشر من سبتمبر عام ١٩٦٠ ، واثناء زيارة قام بها للصين الشعبية ، اتفاقا للتعاون الاقتصادى والفنى معها ، كما وقع معاهدة تجارية . ونص الاتفاق المذكور على ان تقدم الصين الى غينيا فى الثلاثين من يونيو عام ١٩٦٣ قرضا بلا فائدة ، قيمته مائة مليون روبل . وتم التوقيع أثناء زيارة الرئيس الغانى الدكتور نكروما للصين الشعبية فى صيف عام١٩٦١ ، على اتفاقات للتعاون الاقتصادى والثقافى واتفاقات للدفع والتبادل التجارى . وقام وفد من مالى بزيارة بكين فى ديسمبر عام ١٩٦٠ حيث وقع اتفاقا اقتصاديا وتجاريا بين البلدين فى الثامن والعشرين من فبراير عام ١٩٦١ .

وتزداد المشكلة تعقيدا فى البلاد الاخرى من افريقيا السوداء . فهناك تمثيل دبلوماتى للصين الوطنية فى عدد منها ، وكان هذا التمثيل عارضا ، اذ جاء ثمرة الاوضاع التى كانت سائدة قبل حصول هذه البلاد على استقلالها . وترفض جمهورية الصين الشعبية اقامة علاقات دبلوماتية مع الدول التى تحتفظ بعلاقاتها مع فرموزه . ومن هنا تواجه عدة دول افريقية مشكلة الرغبة فى التعايش مع الصينيين . ولا ريب فى ان الموقف الودى الذى وقفته فرموزه ، عندما نالت موريتانيا استقلالها ، وعندما وافقت على قبول مغوليا الخارجية فى الأمم المتحدة ، لضمان قبول موريتانيا فى عضويتها ، قد جعل الكثيرات من الدول الافريقية تتردد فى قطع علاقاتها بفرموزه لمصلحة بكين . لكن المشكلة لا تعدو ان تكون قد اجلت مؤقتا .

لكن بكين تواصل زيادة الضغط على البلاد الافريقية التى اعترفت بها والتى اقامت معها علاقات دبلوماتية . وليس فى وسع أحد ان يتنبأ بالموعد الذى ستحل فيه مشكلة قبول الصين الشعبية فى الامم المتحدة أو طريقة حلها ، ولكنها مشكلة تثقل ضمائر الافريقيين مهما كانت الجماعة التى ينتمون اليها . ويظهر حتى أولئك الذين يعطفون على الغرب عادة ،

تردد في الغالب في التورط في المعركة الاجرائية ، التى دأبت أمريكا على شنها عاما بعد عام فى الامم المتحدة ، للحيلولة دون انضمام الصين الشعبية اليها • ويعتقد هؤلاء ، ان القضية جوهرية لا اجرائية • وهم يرون ان لا بد من انضمام الصين الشعبية الى الامم المتحدة فى يوم ما ، على ألا يكون ذلك على حساب طرد فرموزة منها • وهم يرون ايضا ان من الضرورى حل هذه المشكلة كجزء من المشكلة العامة للبلاد المجزأة ، وهم يستشهدون على ذلك بموقف الاتحاد السوفياتى من المشكلة الألمانية• فالاتحاد السوفياتى ، يرضى بوجود دولتين المانيتين ، ويوافق على قبولهما فى الامم المتحدة فى وقت واحد ، ولذا فهم يرون أن فى الامكان تطبيق هذا الحل على الصينيين (١) • وليس ثمة من شك فى ان لوجهة النظر هذه وزنها وقيمتها • ولكن لو مثلت الدولتان الصينيتان فى الأمم المتحدة ، فان تمثيلهما لا بد وان يثير مسألة شائكة وفى منتهى الدقة ، فأى من الدولتين ستكون صاحبة المقعد الدائم فى مجلس الامن ؟ ولو أعطى هذا المقعد للصين الشعبية ، فسيصبح من حق تلك البلاد ان تستخدم حق الفيتو فى الأمم المتحدة • وهنا لا بد من التساؤل عن الطريقة التى ستستخدم فيها هذا الحق ، يضاف الى هذا ان انسحاب الصين الوطنية من مقعدها الدائم فى مجلس الأمن لا بد وان يترك نتائج خلقية وسياسية فى منتهى الخطورة • وقد تسقط قلعة فرموزة ، ويصبح من العسير الدفاع عن اليابان وغيرها من ارجاء الشرق الاقصى ضد الخطر الاحمر • وقد يكون من الصحيح ان هذه القضية لا تهم الافريقيين بصورة مباشرة ، حتى ولو ان المشاكل الدولية الرئيسية قد اصبحت غير قابلة للتجزئة • لكن التوازن بين الكتلتين الدوليتين امر يهم جميع البلاد ، اذ انه يؤثر على مشكلة السلام الشاملة • ولكن حتى لو اردنا تجاهل الشرق الاقصى كلية ، وحصرنا اهتمامنا فى القارة الافريقية ، فان المشكلة التى تواجهنا ، هى تصور الآثار المباشرة التى قد تترتب على وجود الصين الشعبية فى مجلس الأمن بالنسبة الى افريقيا • أو لا يؤدى ذلك الى زيادة حدة الحرب الباردة فى افريقيا

(١) ليس ثمة مجال للمقارنة بين المانيا المجزأة والصين • فهناك دولتان فى المانيا ، لاتتفاوت النسبة كثيرا بينهما فى مساحة الارض ، وتعداد السكان ، اذ لا تعدو نسبة الثلث على أكثر تقدير • أما فى الصين ، فليست هناك دولتان ، وانما دولة واحدة ، تمثل الشعب الصينى بكامله • أما فرموزه الجزيرة الصغيرة التى تضم بضعة ملايين ، فلا تكاد تقارن بالسبعمائة مليون فى الصين وبالمساحات الشاسعة من الاراضى • ولذا فان مجال المقارنة معدوم •

(المعرب)

واطالة امد التجزئة القائمة ؟ اولا تستغل الصين الشعبية التى جعلت من نفسها منذ مؤتمر باندونج ، قائدة « للعالم الثالث » (١) ، فرصة مركزها المسيطر فى الأمم المتحدة ، لتفرض عقائدها وأساليبها السياسية على الافريقيين غير الراغبين فيها ؟ او لا تؤيد الصين فى هذه الحالة ، وبصورة طبيعية ، الجماعات المتطرفة على المعتدلين ؟

هذه هى النظرة الافريقية الى مشكلة الصين • وتستخدم الصين الشعبية حتى قبل ايجاد حل لمشكلتها دبلوماتية جد بارعة وماهرة ، فهى تحتل منزلة عالية فى عيون « العالم الثالث » ، وهى لا تتوانى عن السير فى خط بالغ التطرف فى تأييد كل مشكلة تتصل بتطوير افريقيا وتنميتها ، كمشاكل تصفية الاستعمار ، والتحول الاشتراكى ، والدفاع الاقتصادى عن دول العالم الثالث• ولا ريب فى ان ثوب الضحية الشهيدة الذى تلبسه الصين الشعبية ، نتيجة معارضة امريكا فى دخولها الأمم المتحدة ، يترك احيانا اثرا واضحا وملموسا ، فى حمل الافريقيين حتى من اولئك المعروفين بعدائهم للشيوعية ، على نسيان المشاكل الكامنة الحقيقية التى يثيرها وجود مثل هذا العملاق فى عالم تتقاسمه عقيدتان متنافستان • وفى وسعنا ان نقول اذا شئنا التعميم ، ان الافريقيين يتخذون موقفين متباينين من المشكلة الصينية. فبعضهم يعلن جهارا تأييده للصين الشعبية وينادى بطرد الصين الوطنية طردا نهائيا وكاملا من الامم المتحدة ، لا سيما وان هذا البعض قد قطع علاقاته بها • وهناك من الناحية الاخرى ، فئة تنادى بقبول الصين الشعبية فى الامم المتحدة مع رغبتها فى ان ترى الصين الوطنية تحافظ على مركزها كدولة مستقلة ذات سيادة • وقد يطرأ بعض التغيير على هذين الموقفين بالطبع مع مرور الزمن ، ويعتمد كل شىء على سلوك الصين الشعبية ، وعلى التبدلات التى قد تقع فى الجهاز السياسى فى مختلف الدول الافريقية ، وهى تبدلات يتعذر على المرء التكهن بطبيعتها •

أما فى الوقت الحاضر ، فان الدول الافريقية منقسمة فى مواقفها

---

(١) لا أدرى كيف أباح المؤلف لنفسه أن يقول هذا القول • فدول اللانحياز تختلف تمام الاختلاف عن الكتلتين العالميتين المتصارعتين ، فى انها لا تؤلف كتلة ، وانما تؤلف اتجاها وعقيدة ومبادىء ، كما انها لا زعامة فيها لدولة على دول أخرى كالكتلتين الدوليتين • ومن هنا لا يجوز القول بأن الصين الشعبية اتخذت لنفسها دور قيادة «العالم الثالث» ، اذ انها لم تدع اطلاقا لنفسها هذا الدور •

(المعرب)

من مشكلة الكتلتين العالميتين • وقد سبق لنا ان قلنا ان ليس ثمة تقسيم عقائدى واضح ومحدد • ولكن ليس ثمة من شك فى ان الاعتبارات العامة التى رسمنا خطوطها فى الجزء الأول من هذه الدراسة ، فى موضوع الخيارات المذهبية ، تترك أثرا على المواقف المختلفة التى اتخذتها الدول الافريقية • ولا يحول اللاانحياز الذى يدعى كل فرد فى افريقيا الحق فى ممارسته ، دون اظهار مشاعر العطف على هذه الكتلة او تلك من الكتلتين المتنافستين ، كما لم يحل دون اظهارها فى الماضى • وفى وسعنا ان نرى ضمن هذا الاطار المدى الكامل لمشكلة مستقبل افريقيا • فهل تستطيع افريقيا السوداء وهى تواجه هذه التكتلات القائمة ، ان تضع لنفسها سياسة خاصة بها ، تعكس بصورة صادقة واصيلة ، شخصيتها وروحها ؟ وهل تكفى مفاهيم الوحدة الافريقية والوعى الحضارى الافريقى ، وطريق افريقيا الى الاشتراكية ، والحياد ، لتأمين الحماية اللازمة من التطاحن بين المذهبيات الغربية ، على صعيد افريقيا نفسها ؟ أو هل يقدر للقارة الافريقية ان تتجزأ كآسيا بين مختلف التيارات والاتجاهات ، لتسقط فى النهاية صريعة فى قبضة السيطرة العقائدية ، والسياسية للدولتين العملاقتين فى العالم ؟ لا ريب فى ان الرد على هذه الاسئلة يثير مشكلة الصورة المقبلة ، التى يتحتم علينا ان ننتقل الى درسها في هذا القسم الاخير من دراستنا •

الخاتمة

صورة المستقبل

آثرنا فى معالجتنا لموضوعنا ، تقسيم المشكلة الى قسمين ، أولهما العلاقات بين الدول الافريقية · وثانيهما العلاقات بينها وبين العالم الخارجي لكن هاتين الناحيتين من المشكلة مترابطتان فى الواقع تمام الترابط · فمن الاكيد انه لو نجحت الدول الافريقية فى خلق وحدة متماسكة ثابتة · ومتكاملة ومندمجة على الصعيدين السياسى والاقتصادى ، فان علاقات افريقيا بالعالم الخارجي ستكون مختلفة فى شكلها ومحتواها · والقضية المهمة هنا ، هى ما اذا كان هذا التطور ممكنا فى الواقع ·

١ ـ مستقبل الوحدة الافريقية :

سبق أن رأينا ان القوى المتعارضة هى التى تتحكم فى الوحدة الافريقية ، وبعضها قوى وحدوية والاخرى انفصالية · ترى أى من هذين الاتجاهين سيتغلب فى النهاية ؟ ولكن قبل الرد على هذا السؤال ان كان فى امكاننا الرد عليه ، يجب ان نتفق على تعريف للوحدة الافريقية ·

كانت الوحدة الافريقية حتى هذه اللحظة ، تطلعا مبهما وغامضا · واذا ما قمنا بتحليلها يتبين لنا ، انها كانت تتألف من عدد من الصور الجماعية وهى مزيج من الواقع والاسطورة ، بحيث يتداخل فيها العنصر الاسطورى مع الحقائق القاسية للحياة الاجتماعية والاقتصادية · ولكن يبدو اننا معشر الافريقيين لم نتجاوز بعد مرحلة الصور الاسطورية · وعندما تذكر الوحدة الافريقة ، يعزف مجرد ذكرها على الوتر الحساس فى تفكير الناس · ولكن هل يكفى هذا لتحقيق الوحدة التى نتحدث عنها؟ ان المفهوم يتطلب المزيد من التحليل الدقيق ، اذا اريد منه ان يترجم الى عمل سياسى · ومع ذلك ، لا نكاد نشرع فى محاولة تحليله ، حتى تعرض لنا جميع اوجه الخلاف · ترى هل ننشد الاندماج السياسى لافريقيا السوداء كلها ؟ واذا كان هذا ما ننشده ، فما حجم افريقية تلك التى

ستبرز لنا ؟وهل تكون هناك عدة مجموعات اقليمية،أو كيان واحد ضخم؟ أو هل نرفض الاندماج السياسى ، مؤثرين عليه طرازا مرنا من التعاون يكون فيه ثمة مجال للوحدات القومية القائمة ؟ اننا ما زلنا بعيدين كل البعد عن الوصول الى رد على هذا السؤال • فالوضع الراهن هو ذاك الذى تسيطر عليه فكرة قيام تجمعات قومية صغيرة • ولم تعد الوحدة الافريقية حتى هذه اللحظة ان تكون مجرد تطلع • ولكن يبدو ان من المؤكد على أى حال ، ان هذا التطلع سيكون في يوم ما قادرا على التحقيق • وكلما ازداد وعى الافريقيين بضخامة المشاكل التى تواجههم • على ضوء مسئولياتهم الجديدة ، وكلما زاد ادراكهم للتداخل والتكامل بين هذه المشاكل ، كلما زادت صورة الوحدة الافريقية وضوحا امامهم • ومع ذلك يبدو ان اتجاه الغد هو اقامة عدة وحدات اقليمية ، بدلا من وحدة سياسية واحدة • ويجب الابقاء على المشكلة ضمن ابعادها المعقولة • فليس ثمة من شك فى ان الامة الافريقية السوداء ، ستتحول الى واقع اجتماعى وحضارى ، ولكنها لن تدفع الى حيز الوجود وبمنتهى اليسر والسهولة ، تنظيما حكوميا واحدا ، فى المستقبل القريب على الأقل • وبالرغم من اهمية وجود مخزون حضارى واحد ، الا ان هذا الوجود فى حد ذاته لا يكفى ليكون اساسا لقيام حكومة مشتركة واحدة ، ولا ريب فى ان مثل الوطن العربى يؤيد هذا الرأى ، اذ بالرغم من وجود العامل الحضارى والثقافى الواحد واهميته ، الا ان هناك عناصر توحيدية اخرى قد تخلق الحياة القومية ضمن اطار اضيق واكثر تحديدا من ذاك الذى تتطلبه الوحدة الثقافية ، وتحافظ عليه ولكن لننتقل من هذه الزاوية من زوايا المشكلة ولننظر الى المستقبل الفورى للجماعات التى تسير الآن فى طريق التشكيل • فنحن نعرف ان هذه الجماعات لا تعنى بحكم الحتمية فى الوقت الحاضر ، اختفاء الوحدات القومية القائمة • ولا تعدو هذه الجماعات ان تكون احلافا سياسية تتخذ شكل التعاون لاشكل الوحدة العضوية • وقد يستمر هذا الوضع على الغالب أمدا ما • وان كان علينا كما سبق لنا أن قلنا ، الا نستبعد احتمال قيام الاتحاد الكامل ، شريطة ان يشمل هذا الاتحاد منطقة معقولة ، أى منطقة تكون فيها المصالح المتعددة متشابكة الى حد كاف يمكنها من الاندماج فى مصلحة أكبر ، تؤلف الأساس لحياة قومية أوسع • وفى وسعنا فى غضون ذلك ان نتوقع تبدلات فى المستقبل القريب نسبيا ، فى الجماعات الراهنة فقد سبق لنا ان بينا ان هذه التجمعات لا تقوم على اساس منطقى • ولا يمكن ان يقال ان ايا من التعاريف التى نسمعها • كأفريقيا الثورية أو افريقيا الاصلاحية وافريقيا الموالية للغرب او افريقيا المشايعة للشيوعيين

يعطى الصورة الصحيحه كاملة • فكلا الموقفين متمثـــل فى المجموعتين القائمتين • وكان تأليف مجموعتى مونروفيا والدار البيضاء ، وليد صدفة عارضة أكثر منه وليد تصنيف عقائدى واضح • وهنـــاك افتراضان ممكنان بالنسبة الى التطور المقبل ، فاما ان تندمج المجموعتان فى مجموعة واحدة ضخمة ، او انهما ستعيدان تشكيلهما عن طريق تحول بعض الدول من هذه المجموعة الى تلك وبالعكس (١) • وقد تكون الفرضـــية الأولى جذابة ، ولكنها تثير سؤالين فى منتهى الاهمية ، اولهما كيف يمكن لدول الشمال الافريقى ان توفق بين ولائها المزدوج لافريقيا والوطن العربى ؛ وثانيهما ، هل يكون التضامن بين دول العالم الثالث بالنسبة الى دول الشرق الاقصى من مجموعة الدار البيضاء اهم من تضامنها مع افريقيا • هذه مشكلة جديدة ، مازالت قيد البحث ، ولم يكن فى الامكان حتى هذه اللحظة العثور لها على حل • ولو فرضنا على أى حال ، ان مجموعتى الدار البيضاء ومونروفيا لم تندمجا ، فان من المحتمل ، كما سبق لنا ان قلنا ان مجموعة افريقية سوداء ستقوم الى الجنوب من الصـــحراء الكبرى ، وان مجموعة افريقية شمالية اخرى ستقوم الى شمالها ، وان كان هذا لا يعنى حتمية عدم قيام تعاون بينهما • ومن الممكن ايضا ، ان يعاد تشـــكيل المجموعتين على اسس عقائدية اكثر وضوحا ، بحيث تلقى بعض الدول الافريقية بنفسها الى جانب الشرق ، بينما تلقى دول اخرى بنفسها الى جانب الغرب • لكن فى وسعنا الآن ان نحاول تقويم قوة العقائد والمذاهب التى يستخدمها الافريقيون ، فى حمايتهم من الكتلتين العالميتين •

٢ ـ العلاقات المستقبلة بين الدول الافريقية والدول الاجنبية :

يتجزأ العالم فى الوقت الحاضر الى كتل وعقائد • وستكون المشكلة التى نواجهها العثور على الخط الذى ستسير فيه الدول الافريقية • هل ستسير على خط ترسمه لنفسها ، متبنية سياسة الحياد ؟ أو هل تختـــار الانضمام الى احدى المجموعتين العقائديتين ، او تتجزأ بينهما ؟ •

سبق لنا ان تحدثنا عن الحياد وعن الخلافات التى يثيرها بين الدول الافريقية • ويقول بييربيارنيز فى مقال كتبـــه فى « المجلة الســـنوية

---

(١) تحقق الغرض الاول ، وقد انضمت المجموعتان فى مؤتمر أديس أبابا فى عام ١٩٦٣ الى بعضها فى مجموعة واحدة ، يوحدها ميثاق الوحدة الافريقية ، الذى انبثقت عنه أمانه واحدة ، تعمل على توثيق عرى الوحدة بين مختلف دول القارة الافريقية •

(المعرب)

السياسية والاقتصادية » في غدها الصادر في أكتوبر ١٩٦١ ، تحت عنوان « اراء في الحياد » ان الدول الافريقية السوداء التي حصلت على استقلالها مؤخرا • ولا سيما في افريقيا الغربية ، اقتحمت ميدان «الاسرة الدولية وهي تتميز بشكل من اشكال التماسك العقائدي ، يؤلف بالرغم من اختلاف الظلال فيه على التأكيد وعلى الاسلوب ، اساسا جاهزا لسياسة خارجية تقوم على الحياد » • ويمضي الكاتب قائلا ••• « واذا كانت الدول الافريقية ترفض تعبير الحياد ، وتنشد الاستعاضة عنه بعبارة حديثة الصياغة ، فان هذا يعود الى الحقيقة الواقعة ، وهي ان التعبير نفسه ، كالحياد ، يفتقر الى الدقة والتحديد » •

فهناك عدة دول افريقية ترى في الحياد شيئا لا يختلف في الواقع عن اللا التزام • ولا يختلف فهمها له عن المفهوم القانوني لتعبير (الحياد) الذي يعني عدم التحيز وعدم التدخل في أي نزاع بين الدول الاخرى • ولكن ثمة عددا من الدول الافريقية ، وهي كثيرة ، لا تعتبر الحياد في معناه الحديث معادلا لمفهومه القانوني السابق • وهو عند هذه الدول ، لا يعني بحال من الاحوال ، استبعاد الخيار ، وانما يجب ان يتم هذا الخيار ، لا على اساس الاحلاف القائمة ، وانما على اساس ما تعتبره كل بلاد هدفا لها ، أولها فيه مصلحة قومية او على اساس المصالح الدولية • ولكن مهما كان المعنى الذي تحمله هذه الكلمة عند الدول الافريقية ، فان القضية المهمة تظل ، وهي ما اذا كانت هذه الدول في وضع مادي يمكنها من تبني مثل هذه السياسة • وقد اشار المراقبون احيانا الى التضارب بين الرغبة في الوقوف بمعزل عن الكتلتين المتصارعتين ، وادعاء الوقوف احيانا في موقف النقد او الفصل بين الدول الكبرى ، وبين طلب المعونة منها في نفس الوقت • ويجب ان نبين هنا ان السياسة المسماة بالحيادية لابد وان تواجه بعض الصعوبات ، ولا سيما اذا اشتد اوار الحرب الباردة • وهناك بعض الدول الكبرى لا تخفي شكوكها في امكان هذه السياسة فحسب بل وفي صلاحها ايضا وهي كثيرا ما تتهم الدول « المحايدة » باستغلال الخلافات بين الدول الكبرى لتحصل على اكبر قسط من المعونة من الشرق والغرب على حد سواء • وهناك دول كبيرة أخرى تبدي مزيدا من المكر والدهاء ، فهي تبدي استعدادها لتقبل سياسة الحياد ، شريطة ان تفسرها ، بمطابقتها لمصالحها • ويبين بيارنيز في المقال الذي سبق لنا ان اشرنا اليه ، ان كلا من الدولتين الكبريين حاولت في مشكلة لاوس ، أن تعطي للحياد معنى يختلف عن معناه عند الدولة الاخرى • فقد رأت الولايات المتحدة

بوجه خاص ، أن من الضرورى « التجاوز الى ما وراء المفهوم التقليدى للانحياز الى أى من الكتلتين العسكريتين المتصارعتين ، وتقديم الضمانات الايجابية الكافية التى تشمل حياة البلاد كلها » · وكان ضمان حياد لاوس يعنى لامريكا وجوب وضعها تحت نظام من السيطرة الدولية · وهنا يبرز مثل على الحياد الخاطىء ، الذى يحد من استقلال الدولة بدلا من ان يضمنها ولكن حتى لو قبلت الدول الكبرى مبدأ الحياد ، فان هناك سؤالا يظل قائما ، وهو هل فى وسع الدول الافريقية حقا ان تسير على هذه السياسة؟ ويتساءل بيارنيز عما اذا كان فى وسع الافريقيين ، ان يتجنبوا الوقوف الى أى من الجانبين الى الابد · وهو يرى ان الحياد ليس الا مجرد « تعبير من العالم الثالث عندما يواجه مشكلة الخيار بين عقيدتين ، بل وبين نظامين سياسيين واقتصاديين مختلفين · وليست الصور المختلفة للحياد الا مجرد مراحل ، تمثل ظروفا متغيرة ، فهى تعكس شكوكا طويلة ، وخيارات محيرة وصراعات لم يتقرر امرها بعد » · وقد سبق لنا ان بينا المرارة التى توجهها الدول الجديدة فى افريقيا فى خياراتها · وهذه المرارات ناجمة عما يحيط بها من شكوك واخطار · واذا كان الحياد يمثل طريق الخلاص حقا ، فمن الواجب الا يكون مجرد تعبير فنى ، بل مستندا الى اسس عقائدية راسخة ويجب الا يكون فى الواقع حيادا بالمعنى الحرفى للتعبير ، بل سياسة متغيرة ، تستند الى مذهبية معنية ، وتنبثق من الأوضاع الخاصة بأفريقيا ·

ويبدو ان القادة السياسيين الافريقيين الذين يحاولون وضع حلول جديدة وأصيلة لافريقيا تتفق مع أوضاعها ، قد ادركوا هذه الحقيقة · وتعكس تعبيرات الوحدة الافريقية ، والوعى الحضارى الزنجى (الزنجية) ، والطريق الافريقى الى الاشتراكية ما تعانيه افريقيا من آلام وما تبذله من جهود ومحاولات تواجه بها التطورات التى تعتبرها شعوب كثيرة من الحتميات ، كتورطها فى المعركة العقائدية الضخمة التى يخوضها القرن العشرون ، والاشتراك فيها · ولعل المشكلة الرئيسية هى فى تقرير ما اذا كانت جميع هذه الافكار والعقائد الفلسفية والسياسية والاقتصادية ، تؤمن الحماية اللازمة لافريقيا · وهل تكون الوحدة الافريقية بديلا مذهبيا عن الشيوعية ؟ ·

وقد سبق لنا ان عالجنا هذا الموضوع الذى اثاره جورج بادمور بكثير من التفصيل · ولن نعود هنا الى ما سبق لنا قوله عن الوحدة الافريقية ولكننا نقول ان موضوعها يثير الكثير من المخاوف والآمال · وعلى أى حال لو تحققت الوحدة فى يوم ما · فانها لن تكون كافية لحماية افريقيا من

المذهبيات التى تهاجمها . فالوحدة ليست غاية فى حد ذاتهـــا . ويريد الافريقيون ان يقيموا عالما يعكس مثلهم ، ونظرتهم العامة الى الحياة ، وهى تتضمن آراءهم ، وقيمهم ومذهبيتهم . وهذه تضعنا وجها لوجه وبصورة واضحة أمام مشكلة النظم السياسية ، أى امام النظم التى تفضل غيرها فى تحويل هذه المذاهب الى صعيد التطبيق . لكن جميع هذه المشاكل لايمكن ان تحل ، بمجرد الحديث عن الوحدة ، اذ يعتبر حلها على النقيض من ذلك متطلبا اوليا لتحقيق الوحدة .

وما الرأى فى موضوع « الزنجية » ؟ هناك ولا شك وحدة حضارية بين جميع شعوب القارة السوداء ، لاشتراكها فى اساس حضارى واحد ولكن مهما كانت قوة العامل الحضارى الثقافى فى تحقيق الوحدة ، الا انه لا يعتبر كافيا ، للتغلب على جميع العوامل الاخرى التى تعمل ضد الوحدة وتكرس الانفصال .

ونصل الآن الى الطريق الافريقى الى الاشتراكية ، لنتساءل . عن قيمته كأداة فى المقاومة والدفاع الذاتى . أفى امكانه ان ينجو بنـــا من حتمية الانحياز التى أشار اليها بيارنيز ؟ سبق لنا أن قلنا الكثير عن الاشتراكية الافريقية . فالمصاعب التى تنشأ عن هذه النظرية الحركية الجديدة ، تنبثق من طريقة استقبالها من العالم الخارجى ، ومما تثيره من خلافات راهنة فى الرأى بين الافريقيين انفسهم .

ولا يمكن القول بأن العـــالم الخارجى مجمع على تقبل الاشتراكية الافريقية بكثير من الرضى ، اذ يعتمد هذا التقبل على الكتلة المعنية . من ناحية ، وعلى مجالات الاقناع المختلفة ضمن نطاق كل كتلة من الناحية الاخرى ونحن نرى الدول الشرقية فاترة الحماسة فى تقبلها ، اذ تعتبرها انحرافا عن النظرية الشـيـوعية المستقيمة . ويقول بوتيخين مثلا أن الاشتراكية الافريقية تخطىء فى رفضها لنظرية الصراع الطبقى . وانهــا تتقاعس عن ان تأخذ فى حسبانها درجة البون التى وصلت اليها المجتمعات الافريقية فيما بينها . أما فى الغرب . فالآراء أكثر تنوعا واختلافا . . ويعرض جان مينو فى كتابه الرائع « مصير العقائد ــ دراسة فى علم السياسة » ، الآراء الغربية المختلفة فى الموضوع ، وهى ــ تتراوح من عداء دانيال بيل السافر الى تساهل ليبسيت . ويرى الأول فى جميع العقائد الجديدة الآخذة فى الظهور فى البلاد المتخلفة ، كمظهر للروح النفعية الضيقة التى تختلف اختلافا واضحا عن مثاليات القرن التاسع عشر ، وعن الروح العالمية والانسانية للحضارة الغربية . ويجب ان ننصح هذا الكاتب

بقراءة كتابات الرئيس سينجور ليغير رأيه ٠ أما ليبسيت ، فينادى بموقف متفهم ومتسامح مع العقائد الجديدة ٠ وهو يرى ان « حلفاء الغرب فى الدول الحديثـــة » مجبرون على ان يكونوا من الاشـــتراكيين بل ومن الاشتراكيين الثوريين اذا ارادوا ان يسدوا الطريق امام الشيوعية » ٠

اذن هل هناك حقيقة فى طريق افريقيا نحو الاشتراكية ؟ واذا كانت التحفظات التى تثيرها هذه النظرية أو ماتلقاه من استحسان ، هما وليدتا قدرتها على مقاومة العقائد الخارجية ، فانها تكون والحالة هذه مؤدية للهدف الذى يعلقه الافريقيون عليها ٠ ولا يرفض المسيو مينو هذا الرأى ٠ فهو يرى ان الساسة والمفكرين الغربيين قد فشلوا فى الجهود التى بذلوها لصوغ الحياة السياسية والاجتماعية فى الدول الحديثة على نموذجهم ٠ وهو يقول ٠٠٠ « وكثيرا ما يسمع الآن القول ، بان نظمنا الحالية لا يمكن ان تنقل لتزرع خارج البيئات التى نبتت فيها » ٠ وهو لا يعتبر هذا هزيمة للغرب وحده ، بل هو ايضا هزيمة للبلاد الشيوعية ايضا ٠ ثم يمضى قائلا : « ويبدو للوهلة الأولى انه بالرغم من ملاحظات لينين البـــارعة والمتناهية الذكاء فى ربط الثورتين الوطنية والاجتماعية ، فان عدة دول حديثة لا يمكن ان تسير فى ركاب التقدم عن طريق التناقضـــات بين الرأسمالية والثورة الاجتماعية ٠ ويصدق هذا حتى على الدول التى تحتفظ بأحسن العلاقات الودية مع الكتلة السوفياتية » ٠ ثم يمضى بعد ذلك قائلا: « وقد يكون فى الامكان ، بل من المحتمل فى رأى البعض ان تكتشف هذه البلاد أخـــيرا على حســـاب الكثير من الآلام التى تعـــانيها وعلى حساب أخطاء بالغة ، وتبديد كبير فى الطاقة ، طريقا جديدا ، يتخذ على الغالب صورا شتى تكون صالحة لطبيعتها ومتفقة مع روح العصر » ٠

ونحن نأمل ان يكون مينو هذا محقا فى رأيه ٠ لكنه على أى حال عكس افكار العالم الافريقى الاسود ومشـــاعره ٠ والهـــدف الرئيسى للاشتراكية الافريقية هو تمكين الافريقيين من الخروج عن الطريق المهزوم، وشق طريق جديد لهم يكون صالحا لاوضاعهم ٠ ولكن من الضرورى بالطبع تمهيد هذه الطريق الجديدة وتوسيعها وتغييرها باستمرار ، الى ان تتكيف نهائيا مع واقع العالم الذى تخطط له ٠ اجل ، يجب ان تسير هذه الطريق مع ابعاد الواقع ٠ ويجب ان تذوب الاتجاهات المختلفـــة التى تظهر فى افريقيا فى بوتقة واحدة ٠ وسبق لنا أن رأينا عددا من القادة الافريقيين والمفكرين يختلفون فى آرائهم عن طبيعة الاشتراكية الافريقية ٠ وقد لانرى حاجة هنا لاعادة تلخيص الفروق التى سبق لنا ان بيناها بين اشتراكيتى

سنيغور وسيكوتوري . فأحدهما يميل الى ان يرسم اشتراكية على غرار الديمقراطيات الشعبية ، بينما يميل الآخر فى نظرياته الى الاشتراكية الإنسانية التى تنشد خلق مركب منسجم ومثمر من قيم اوروبا الغربية وافريقيا السوداء . ولكن طالما لا توجد هناك قاعدة مشتركة بين هذين الطرازين من الاشتراكية ، فان افريقيا لن تتمكن من الخلاص من خطر الانقسامات العقائدية . وهكذا بدلا من ان تكون الاشتراكية الافريقية عاملا فى طريق الوحدة والتماسك ، ووسيلة قوية من وسائل الحماية العقائدية ، ستغدو مصدرا جديدا من مصادر الخلاف ، يحمل الكتلتين المتنازعتين بصورة حتمية على الظهور فى القارة الافريقية . ولا يمكن فى هذه الحالة انقاذ افريقيا الا عن طريق « هدنة عقائدية » فى العالم . ويحس بعض الكتاب بشىء من التفاؤل تجاه مثل هذا الاحتمال . فهم يرون أن عصر الصراع العقائدى آخذ فى الزوال . وأن حالة من اللا عقائدية آخذة فى الحلول . اذ ان الدول الغربية تسير الآن فى طريق التحول الى نظام اشتراكى . بينما أخذت البلاد الشيوعية تسير فى طريق نظام اشتراكى يحتفظ بالقيم الانسانية التى ترتكز اليها الافكار الغربية . ولو قدر لهذا ان يحدث ، فان افريقيا لن تعود مرغمة على ان تختار ، اذ لن يبقى ثمة صراع ، نظرا لانتهاء المبارزة لعدم وجود متبارزين ، ولكن قد يكون من سبق القول إن نقول بأننا وصلنا الى هذه المرحلة . فنحن مازلنا فى واقع الحال نعيش فى عصر من الصراع العقائدى العنيف . وليس ثمة الا ادلة ضعيفة ان وجدت ، على حلول عهد من الهدنة العقائدية فى العالم ، اذ انها لا تعدو ان تكون املا بعيد المدى ، بل وواقعا فى طى الغيب . انها لم تتحول بعد الى حقيقة والى عامل ثابت ومستقر يمكن ان تبنى السياسات عليه . وعلى الدول الافريقية فى مثل هذه الحالة ان تواصل البحث عن طريق خاص بها اذا ارادت ان تجتنب خطر التعرض الى التجزئة بين القوتين العالميتين . ولو قدر لهذه الدول ان تفشل ، فان عليها ان تذعن وتستسلم الى تقسيم عقائدى للقارة بين الكتلتين .

وفى وسعنا على أى حال ان نبين كيف تظهر هذه المشاكل كلها على صعيد العلاقات الدولية . فالوحدة الافريقية تعانى من آثار الصراعات التى تقع الآن بين الكتلتين المتصارعتين خارج القارة . يضاف الى هذا ان التدخل من هاتين الكتلتين ، وتسللهما الى القارة الافريقية ، وسيطرتهما التى تستطيعان ممارستها على شعوب افريقيا السوداء ، لا يمكن ان تكبح الا بتطور الوحدة الافريقية . وما زال الافريقيون بحاجة الى الوصول الى

اتفاق حول معنى هذه الوحدة ومحتواها • ومن الخطأ ولا ريب ، كما سبق لنا ان قلنا ، ان نعتبر الوحدة عارضة للاندماج السياسى لجميع الدول التى تتضمنها الوحدة • وان تكون خالية تماما من كل تباين عقائدى • ولكن ثمة حدا ادنى من الوحدة البنيانية والعقائدية ، التى لابد للدول الافريقية من الوصول الى اتفاق حولها ، اذا ارادت اجتناب خطر التحول الى ضحايا للحرب الباردة • وخطر التورط فى صراع خارجى لن يكون دورها فيه اكثر من دور الدمى •

ويبدو ان الدول الافريقية قد توصلت الى هذا الحد الادنى التنظيمى والعقائدى فى مؤتمر اديس ابابا الذى عقد فى عام ١٩٦٣ •

واقرت الدول الافريقية على المستوى التنظيمى خطة لالغاء جميع المجموعات السابقة وفى مقدمتها مجموعتا مونروفيا والدار البيضاء •

وتم فى اديس ابابا خلق منظمة شاملة تضم جميع الدول المستقلة فى القارة الافريقية باستثناء جنوب افريقيا طبعا • ومن الواضح ان مثل هذا التنظيم الضخم لايقدر له البقاء الا اذا اقيم على قواعد مرنة .

وقد ازيل مبدأ الدولة فوق القومية من التفكير ، واستند التنظيم الى مبدأ احترام سيادة كل دولة من الدول الاعضاء وتساويها مع غيرها • وقررت هذه الدول ان تسير على سياسات موحدة فى كافة الميادين ، ولا سيما بالنسبة الى الشئون الخارجية • واتفقت ايضا على التعاون فيما بينها وعلى توطيد وشائج الصلات بينها •

ولا ارى ضرورة للخوض فى تفاصيل الميثاق الذى اقر فى اديس ابابا فقد نص على اقامة عدد من الاجهزة والتنظيمات التى ستمكن المنظمة الجديدة من العمل بمنتهى الكفاية والفاعلية • ويتألف المجلس الاعلى للمنظمة من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الذى لابد من اجتماعه مرة فى السنة على الاقل • ويدرس المؤتمر عند انعقاده المشاكل التى تهم المصالح المشتركة، ويتخذ قراراته الرئيسية بالنسبة الى سياسة المنظمة العامة ككل •

ويجتمع مجلس وزراء خارجية الدول الاعضاء مرة كل ستة اشهر • ويدرسن فى اجتماعاته ،كل ما يحيله اليه مؤتمر الرؤساء من موضوعات، كما يدفع بالتعاون بين الدول الاعضاء الى الامام ، ويعد جدول اعمال المؤتمر المقبل لرؤساء الدول والحكومات •

وتمثل الأمانة العامة ، الحقيقة الادارية الرئيسية فى المنظمة • وتتولى تنفيذ قرارات مؤتمرات رؤساء الدول واجتماعات وزراء الخارجية ، تحت اشراف مجلس وزراء الخارجية • وتتولى الأمانة العامة أيضا تنسيق أعمال اللجان الخاضعة التى تعد الدراسات الخاصة عن المشاكل التى تهم مصالح الدول كلها ولا سيما المشاكل الخاصة بالتعاون بينها •

وينص الميثاق أخيرا على اقامة لجنة للوساطة والتوفيق والتحكيم تتولى النظر فى النزاعات التى تقوم بين الدول الأعضاء •

وكان هذا هو المجال الذى أثبتت فيه منظمة الوحدة الافريقية فاعليتها بوجه خاص منذ تم انشاؤها • وقد احيلت الى المنظمة النزاعات التى قامت بين الجزائر والمغرب وبين الصومال والحبشة • وبالرغم من عدم وصول المنظمة الى حلول نهائية الا أن من الواضح أن العمل الذى قامت به المنظمة أدى الى التقليل من التوتر والحيلولة دون انتشار المنازعات واستشرائها ، لتصل الى الدول الأخرى • وهكذا خف التوتر فى كثير من القضايا التى أحيلت الى المنظمة •

وليس ثمة من شك فى أن هذا الجهاز الجديد بحاجة الى السير أمدا ما قبل أن يصل الى مرحلة كاملة من الفاعلية • ولكن قيام منظمة على الصعيد القارى كله ، يعتبر تقدما عظيما ، لا سيما وان افريقيا هى القارة الوحيدة التى خلقت مثل هذا التنظيم •

لكن اقامة منظمة الوحدة الافريقية لا يحول مطلقا دون احتمال قيام تجمعات محدودة على الصعيد الاقليمى مثلا • وبالرغم من أن الميثاق لايذكر شيئا من هذا الموضوع • الا أن المناقشات التى دارت فى المؤتمر ، تشير الى احتمال وجود هذا الوضع ، لكن الميثاق يحرم قيام تجمعات ترتكز الى قواعد عقائدية • ولكن فى وسع الدول المتجاورة التى تشترك فى مصالح معينة ، ان تؤلف تجمعات اقليمية تسمح لها بمزيد من التعاون الوثيق فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية • وقد لقى هذا النظام من التجمع الاقليمى الكثير من التأييد والعطف ، كقيام مجموعة تضم دول المغرب الثلاث وهى المغرب والجزائر وتونس ، واخرى تضم دول افريقيا الشرقية ، وثالثة تضم دول افريقيا الغربية ، ورابعة لدول افريقيا الجنوبية وتجرى الاتصالات الآن لاقامة مثل هذه التجمعات الاقليمية • وكل ماهنالك من اشتراط هو ألا تتعارض هذه التجمعات في اهدافها واساليبها مع روح ميثاق اديس ابابا •

وتم ايضا الوصول الى حد ادنى من الاتفاق بين الدول الافريقية على الصعيد العقائدى • فمن الواضح ان ايا من الدول الافريقية لن تتخلى عن تجربتها الراهنة ولاسيما على صعيد التنمية الاقتصادية • وليس ثمة اى تراجع عن القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة العامة ، وقد بات ما كتبناه من قبل عن الاشكال المتعددة للاشتراكية • اصدق اليوم منه فى أى يوم مضى • وعندما تتضح نتائج هذه التجارب عما قريب ، فقد يكون فى الامكان خلق « تركيبة » فعالة منها • والخروج على ضوء نتائجها باساس عقائدى مشترك • ولكننا لم نصل بعد الى هذه المرحلة • لكن الدول الافريقية ، توصلت على أى حال ، الى اتفاق على حد ادنى معين من المبادىء المشتركة :

١ ـ اول هذه المبادىء ، ما يسمى بالقيم الحضارية الافريقية التى تؤلف الشخصية الافريقية • فلابد لانهاء الحكم الاستعمارى من ان يحمل معه عودة الى الحضارة الافريقية الخاصة • وعلى كل سياسة افريقية ان تستمد الهامها من الثقافة الافريقية ، وان تنبع من التربة الافريقية ولاسيما من تربتها الحضارية • ومن الطبيعى ان افريقيا لاترفض الحوار ، والنقاش والانفتاح بين الحضارات • فهى تقبل بل تنشد ما فى حضارات القارات الاخرى من اسهام ، ولكنها ترفض التسليم بشخصيتها المستقلة ، واقتباس اية تطورات تقع فى اماكن اخرى من العالم ، اقتباسا اعمى •

٢ ـ ينبع المبدأ الثانى من المبدأ الاول ، ويضفى عليه محتوى سياسيا هو مبدأ اللاانحياز • فقد تعطف اية بلاد على طراز معين من الحياة ، أو على تجربة سياسية معينة ، ولكن عليها ان ترفض الانحياز الى اية كتلة دولية او الى اية عقيدة خارجية •

٣ ـ وتتعلق المبادىء الاخرى بالعلاقات بين الدول الافريقية • كمبادىء التسامح واحترام النظم الداخلية بين بعضها البعض ، وعدم التدخل فى شئون الدول الاخرى ، والمساواة المطلقة فى الحقوق والالتزامات ويعنى هذا بالاختصار ان يضمن التعايش السلمى بين الدول الافريقية عن طريق رسم خطوط موحدة ومعينة للسلوك تستند الى سنن خلقية واحدة •

هذه زبدة ما تم تحقيقه فى اديس ابابا •

وقد يجد بعض المراقبين ان ما تحقق ليس بالكثير • لكن أى تقويم

واقعي للوضع ، يظهر ان هذا كان اقصى ما امكن للمنظمة ان تصل اليه دون ان تتعرض لخطر الوقوع فى مشاكل خطيرة • وقد اقترح بعض الذين شهدوا مؤتمر أديس ابابا ، اقامة حكومة افريقية وبرلمان افريقى ، ولكن كان من الواضح ان مثل هذه الخطوة ستكون مبتسرة ، وسابقة لاوانها ، وان من الواقعية بمكان التخلى عن الفكرة فى الوقت الحاضر على الاقل •

ولا ريب فى ان قيام منظمة الوحدة الافريقية لتعمل فى شـــكلها الراهن ، يعتبر انجازا ضخما ، وستكشف لنا التجربة وحدها ، عن الموعد الذي سيكون في الامكان فيه السير خطوة جديدة فى طريق الوحدة •

الفهرس

الدار القومية للطباعة والنشر


Bibliotheca Alexandrina
0428756